مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، المجلد (١)، العدد (٢)، ص ص ٣٦٩-٤٥٦، بالعربية (رجب ١٤٢٩هـ /يوليو ٢٠٠٨م)

اعتراضات ابن جمعة الموصلي في شرحه للكافية على ابن الحاجب
(عرضٌ ومناقشةٌ)

محمد بن إبراهيم بن صالح المرشد

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعيّة

جامعة القصيم

(قدم للنشر ١٤٢٨/٥/٩هـ ؛ وقبل للنشر ١٤٢٩/٩/١٣هـ)

ملخص البحث. يعدّ كتاب (الكافية) لابن الحاجب من المتون النحوية المميّزة التي تسابق العلماء على شرحها. وكان ممن ساهم في هذا المجال عبد العزيز بن جمعة الموصلي الّذي اشتهر من خلال كتابه (شرح ألفيّة ابن معطي)، إلاّ أنّه بعد خروج كتابه (شرح كافية ابن الحاجب)، وبعد قراءتي لهذا الشرح وإمعاني النظر في مواقفه فيه وخصوصاً من المصنّف لفت انتباهي ما فيه من اعتداد ظاهر، وحضور متميّز، وبعدٍ عن التقليد، بل حرص على الاجتهاد، والابتكار وهو حضور- فيما يبدو لي- أظهر من حضوره في كتابه (شرح ألفيّة ابن معطي)، إذ جعل فيه عصارة فكره، وكشف عن عقلية فذّة، واعتداد بالفكر، وسعة في الاطّلاع.تجلّت في كثرة مناقشاته، وجرأته في الطرح، فكان يصف هذا بالضعف، وذلك بالفساد أو البطلان قارناً حكمه بالدليل والتعليل. كلُّ ذلك حفّزني على اختياره.

لذا رأيت أن أسلّط الضوء على مواقفه من صاحب المتن، فعرضتها مرتَّبَةً حسب ورودِها في الشرح، ووضعتُ عنواناً للمسألة محط الدراسة. وجعلتها أصلاً تنطلق منه.

ووازنت بين موقفه ومن تابعه أو سبقه إليه والمواقف الأخرى من الرأي نفسه، وذلك بعرض الحجج النقلية والعقلية كالمسموع عن الفصحاء، والقياس والتعليل، وما يتصل بذلك من أمور تعين على الترجيح كالمعنى وموافقته له، وأحكام الكلام وجريانه على قواعد العرب في كلامهم، وتتبعتُ الاعتراض تتبعاً تاريخياً يكشف مدى إفادة المتأخرين من المتقدمين.وناقشت الأصول التي احْتكم إليها في ردوده. وحاولت الوقوف على أبرز السمات في اعتراضاته. وبيان مدى موضوعيته في كثير من جوانب تفكيره في تطبيقاته وأصوله .

كما قمتُ بما يحتاجه ما يرد في هذا البحث من عزو، وتخَريج، وتوثيق للآراء والأقوال بردِّها إلى مصادرها الأصيلة ما لم يتعذّر وجودها، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

وأَتْبعتُ ذلك بخاتمة ضَمَّنْتُها خلاصة البحث، ويليها فهارس فنية تعين القارئ على الوصول إلى بغيته.

فأرجو أن أكون قد وفقت في عرض ومناقشة اعتراضات ابن جمعة على ابن الحاجب في شرحه لـ(كافيته)، وإبراز عِلْمه، والوفاء بحقّه.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلاّ اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى اللَّه عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً، أمَّا بعد:

فيعدّ كتاب (الكافية) لابن الحاجب من المتون النحوية المميّزة التي تضمّنت أكثر القضايا النحوية؛ لذا فقد تسابق العلماء على شرحه. وكان ممن ساهم في هذا المجال ابن جمعة الموصلي الّذي اشتهر من خلال كتابه (شرح ألفيّة ابن معطي)، إلاّ أنه بعد خروج كتابه (شرح كافية ابن الحاجب)، وبعد قراءتي لهذا الشرح وإمعاني النظر في مواقفه فيه وجَّه انتباهي ما فيه من اعتداد ظاهر، وحضور متميّز، وبعدٍ عن التقليد، بل حرص على الاجتهاد، ومن ثم الإبداع والابتكار وهو حضور– فيما يبدو لي– أظهر من حضوره في كتابه (شرح ألفيّة ابن معطي)، إذ جعل فيه عصارة فكره، وكشف عن عقلية فذّة، واعتداد بالفكر، وسعة في الاطّلاع.

لذا رأيت أن أسلّط الضوء على مواقفه من صاحب المتن، فأقوم بعرضها، ومناقشتها، وموازنتها بآراء الشرّاح الآخرين – إن وجدت– وبيان مدى موضوعيته في كثير من جوانب تفكيره في تطبيقاته وأصوله.

وكان ممَّا حفّزني على اختياره ما لمحته من كثرة مناقشاته، وجرأته في الطرح، فكان يصف هذا بالضعف، وذلك بالفساد أو البطلان قارناً حكمه بالدليل والتعليل.

فقمتُ بجمع اعتراضاته على ابن الحاجب، وعرضها، ومناقشتها، بعد تمهيد عرّفت فيه بابن الحاجب وابن جمعة. وجاء العرض على النحو التالي:

١- وضعتُ عنواناً لكل مسألة.

٢- صدّرت بالمسألة محط الدراسة. وجعلتها أصلاً تنطلق منه الدراسة، وقد جاءت مرتَّبَةً حسب ورودِها في الشرح.

٣- قمت بالموازنة بين موقف ابن جمعة ومن تابعه أو سبقه إليه والمواقف الأخرى من الرأي نفسه، وذلك بعرض الحجج النقلية والعقلية كالمسموع عن الفصحاء، والقياس والتعليل، وما يتصل بذلك من أمور تعين على الترجيح كالمعنى وموافقته له، وأحكام الكلام وجريانه على قواعد العرب في كلامهم، مستعيناً باللَّه ثم بأقوال العلماء المتقدمين والمتأخرين، وتتبعتُ الاعتراض تتبعاً تاريخياً يكشف مدى إفادة المتأخرين من المتقدمين –إن سبق إليه – فأشرت إلى من سبقه إلى الاعتراض و من تابعه.

٤- ناقشت الأصول والقواعد التي احْتكم إليها في ردوده.

٥- حاولت الوقوف على أبرز السمات في اعتراضاته، ومدى استقلاله أو تبعيته، في آرائه.

وفي كل ذلك قمتُ بما يحتاجه ما يرد في هذا البحث من عزو، وتخَريج، وتوثيق للآراء والأقوال بردِّها إلى مصادرها الأصيلة ما لم يتعذّر وجودها، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.

وأَتْبعتُ ذلك بخاتمة ضَمَّنْتُها خلاصة البحث، وأهم نتائجه، ويليها فهارس فنية تعين القارئ على الوصول إلى بغيته.

واللّهَ أسأل أن يكون إخراجه على الوجه المرضيّ، وأن يكون مُسْهماً في بيان منزلة هذا العَلَمِ وعِلْمِه، وأن ينفع به في الدنيا والآخرة.

التمهيد

(ابن الحاجب،وابن جمعة الموصلي حياتهما وآثارهما)

أولاً: أبو عمرو ابن الحاجب ومكانته العلميّة(١)

هو أبو عمرو جمال الدّين عثمان بن عمر بن أبي بكر يونس الدوني(٢) الأصل الإسناويّ المولد، ولد (سنة٥٧٠هـ) (بإسنا)(٣) من بلاد الصعيد، ثم انتقل إلى القاهرة لطلب العلم، فبرز في علم القراءات وعلوم العربية، وبعد ذلك سافر إلى الشام، ودرّس في الجامع الأموي، وحظي بالقبول من الطلاب.

وبعد ذلك نُقل إلى الأردن للتدريس، ولم يطل به المقام، إذ عاد مرّة أخرى إلى دمشق، وبعدها إلى القاهرة حيث درّس في المدرسة الفاضلية. وخالف النحاة في مسائل دقيقه، وأورد عليهم إشكالات مفحمة. [١، ج٢، ص١٣٥ . ٢، ج٣ص٢٤٨] .

وكان ينزع في النحو إلى المذهب البصري. هذا إضافة إلى أنه كان يعتمد مصطلحات البصريين في دراساته النحوية. لكن هذا لا يعني أن ابن الحاجب كان متابعاً لا يُعْمِلُ فكره، فهو لا يتردّد في مخالفة البصريين إذا لم يقتنع برأيهم.

شيوخه

ذكر الإمام الذهبي والسيوطي أسماء مجموعة من العلماء ممَّن أخذ عنهم ابن الحاجب علومه كالإمام الشاطبي وشهاب الغزنوي، وابن عساكر الأبياري، وغيرهم.[٣، ج ٧ ص٤٠٥]، [١، ج ٢، ص ١٣٤- ١٣٥].

---

(١) ينظر مثلا [٦، ج ٥٠٨/١]، [٧،ج ٣/ ١٥٤، ٢١٧]، [٨،ج ٤٠٥/٧]، [٩، ج ٤٧/٤]، [١٠، ج ١٣٤/٢-١٣٥]، [١١، ص ١٤٠]، [١٢، ص ٢٠٤-٢٠٥] وفي مقدِّمات كتبه المحققة تعريفٌ وافٍ به إضافةً إلى دراسة الدكتور طارق الجنابي (ابن الحاجب النحوي) فتنظر بمصادرها للاستزادة.

(٢) قريةٌ من نهاوند [١٣، ج٤٩٠/٢].

(٣) من أعمال قنا تبعد عن القاهرة بحوالي سبعمائة كيلومتر. [١٣، ج١٨٩/١].

وينظر: [٤ ، ج١ ، ص٥٠٨]، [٢ ، ج٣، ص١٥٤].

تلامذته وآثاره

لابن الحاجب تلامذة مشهورون ، من أبرزهم :

١- الحافظ الكبير الإمام شيخ الإسلام زكي الدين المنذري (٦٥٦ هـ). [٤ ، ج١ ، ص٥٠٩]، [١ ، ج٢ص ١٣٤- ١٣٥].

٢- الإمام العلامة جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ). [٥ ، ص٤٥- ٤٧].

٣- وناصر الدين أبو العباس بن المنيّر (ت ٦٨٣ هـ). [١ ، ج١ ، ص٣٨٤].

وترك ابن الحاجب ثروة قيمة من المؤلفات المهمة ، بالإضافة إلى شروحاته على مؤلفات غيره من العلماء.

ومن أهم هذه المؤلفات والمصنفات : [ينظر إضافةً للمصادر المتقدّمة : ٥ ، ص٥٥- ١١٦].

١- الكافية في النحو ، وهي خلاصةٌ نحويةٌ موجزةٌ ، مقصورة على مسائل النحو ، حظيت بعناية العلماء والدارسين ، وكُتِب حولها العديد من الشروح والحواشي ، والمختصرات ، والإعراب. واستقصى الدكتور طارق الجنابي- في دراسته ((ابن الحاجب النحوي :آثاره ومذهبه :)) شروح الكافية فأوصلها إلى سبعين شرحاً. [٥ ، ص٥٧- ٦٧].

٢- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب.حقّقه الدكتور جمال مخيمر.

٣- الوافية نظم الكافية.

٤- شرح الوافية ، حققه الدكتور موسى بناي العليلي.

٥- شرح المقدمة الجزولية.

٦- الشافية وشرحها في التصريف ، مطبوع ، أجمل فيها مسائل الصرف والخط ، وقد اشتهرت وكثرت شروحها ، حقّقه الدكتور حسن أحمد العثمان.

٧- مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، مطبوع. وصدر أخيراً تحقيقه للدكتور نذير حمادو.

٨- الأمالي النحوية . مطبوع. حقّقه الدكتور هادي حسن حمودي.

٩- مختصر في الفقه المالكي.

١٠- جمال العرب في علم الأدب.

١١- قصيدة في العروض على وزن الشاطبية.

١٢- الإيضاح في شرح المفصّل : مطبوع بتحقيق موسى بناي العليلي.

١٣- شرح كتاب سيبويه.

١٤- جامع الأمهات أو مختصر الفروع.

١٥- المقصد الجليل إلى علم الخليل: منظومة في العروض من البحر البسيط هذا إلى جانب مباحث أخرى في القراءات والتاريخ والأدب.

وفاته:

قال ابن خلكان: ((انتقل إلى الإسكندرية، فلم تطل مدته هناك، وبها توفي في السادس والعشرين من شوال سنة ستمائة وأربعين من الهجرة)). [٢، ج٣، ص ٢١٩].

ثانياً: عبد العزيز بن جمعة الموصلي، وموقفه من ابن الحاجب والكافية (٤)

هو عز الدين أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد بن عزيز القواس الموصلي، وقيل: عبد العزيز بن زيد [١، ج٢، ص ٩٩]، والأول هو الوارد في مقدّمته للشرح. [١٤، ج١، ص٨٠]، ولد بالموصل في الثاني عشر من محرم سنة ٦٢٨ هـ، قدم بغداد حيث كان يعمل فيهابصناعة القسي.

غلبت عليه العلوم الشرعية في بداية حياته الدراسية، ثم مال إلى الأدب والعلم، وأقبل عليه حتى أتقن هذا الفن في حياته، فتأدب حتى أصبح أديباً عالماً.

عمل في دائرة اللغة العربية وكان أستاذاً للنحو، وفي دائرة المذهب المالكي وكان معيداً فيها.

[١٥، ج١ص٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٣، و[١٦، ص ٤٢٥].

شيوخه

درس على كثير من أئمة النحو في بغداد، وكان من أبرز النحاة الذين درس عليهم هو الشيخ جمال الدين، الحسين بن بدر بن إياز، يكنى بأبي محمد، ويلقب بابن إياز النحوي. [١، ج١، ص٥٣٢.]، ومن هؤلاء الشيخ السعيد نصير الدين الطوسي وهو أبو جعفر. [١٥، ج١، ص٩٤]، فعندما قدم إلى بغداد، لازمه ابن القواس وكان هو وابنه فخر الدين يشرفان على مدارس بغداد وبقى معه حتى توفاه الله سنة ٦٧٢هـ.

وأصيل الدين أبو محمد الحسن بن نصير الدين. [١٧، ج١، ص٩٤]، وصفي الدين أبو عبد الله محمد بن الطقطي.

مؤلفاته

ومن أبرز الكتب التي وصلت إلينا

---

(٤)وينظر: إضافةً إلى الدراستين لكتابيه المحقّقين: [١، ج٢، ص٩٩]، [١٨، ج١ص١٥٦]، [١٩، ج٤، ص١١].

١- شرح الكافية :[١٥، ج ١، ص٩٤]، وفرغ من تأليفه (سنة٦٩٠هـ)، وطبع سنة ١٤٢١ هـ، وحقّقه الدكتور علي موسى الشوملي- أيضاً- وهو محطّ هذا البحث.

٢- شرح الألفية :[١ ،ج٢ص ٩٩] .(مطبوع)، حققه الدكتور علي موسى الشوملي.

٣- كتاب الأنموذج .[١ ،ج٢ص ٩٩] .

عصره و تلاميذه

عاش ابن جمعة في عصر علم وازدهار، فأفاد ممّا حوله، وقد أنشأ الخليفة المستنصر بالله سنة ٦٥٢ هـ جامعة بغداد، وأسماها الجامعة المستنصرية، تتألف من أقسام ودوائر عدّة. ومن الدوائر التي أنشئت في الجامعة دائرة اللغة العربية، لذا فقد اختارت أبرز علماء النحو للتدريس فيها، وكان منهم عبد العزيز بن جمعة الموصلي، كان من أبرز تلاميذه:

١- تاج الدين ابن السَّبَّاك[١ ،ج٢ص ٩٩]، وهو علي بن سنجر بن عبد الله البغدادي.

٢- ابن عبد المحمود [١ ،ج ،٢ص ٩٩]، جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام البتّي البغدادي المقرئ.[١ ،ج٢ ، ص ٣٥٨].

اتّجاهه النحوي

ابن جمعة الموصلي نحويّ متأخر، ينزع في النحو إلى المذهب البصري، فيوافقهم كثيراً(٥)، ويخالفهم قليلاً(٦)، ويحمل على الكوفيين كثيراً(٧)، ويوافقهم قليلاً(٨)، وفي شرحه للكافية ردَّ- أيضاً- الكثير من الآراء غير المنسوبة(٩)، وبعض العلل؛ ولذا فلم يكن مقلداً لغيره، أو تابعاً لأحد، فنراه يعرض القضايا النحوية ثم يناقشها مظهراً الصواب، ومفسراً ومعللاً للخطأ أو الضعف في بعض هذه الآراء. وقد كان جريئاً في إصدار أحكامه، فكان يصف هذا بالضعف، والآخر بالبطلان، وغيره كثير(١٠).

موقفه من ابن الحاجب ومنهجه في شرح الكافية

ومن يقرأ هذا الشرح يجد لابن جمعة مواقف مختلفةً من المصنف، فبالإضافة إلى اعتراضاته عليه

---

(٥) ينظر مثلاً: (٢٥٤، ٣٤٨، ٥٨٩،)وقد يخالف أفرادهم: (٦٥٨ ١٩٩، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٣٤٨، ٣٠).

(٦) ينظر مثلاً: (٦٤٦).

(٧) ينظر مثلاً : (١٨٥، ١٩٥، ٢٢١، ٢٧٢، ٣٤٠، ٣٤٨).

(٨) ينظر مثلاً: (٥٨٩).

(٩) ينظر مثلاً: (١١٧، ١٣٠، ١٧٩، ١٩٤، ٣٠٨، ٣٧٣، ٣٨٩).

(١٠) ينظر مثلاً: (١٨٥، ١٨٧، ٢٤٧، ٢٧٣، ٥٧٨، ٦١٠، ٧٠٦، ٧٠٧).

فإنه لا يكتفي بسرد الأفكار أو المتابعة ، بل يعترض على ابن الحاجب ، ويصحح ألفاظه ، وقد يتحفَّظ على رأي أو علَّة ، أو يذكر رأيه في شرح الكافية وإن لم يرد في (الكافية) ، ويعترض عليه كما نلحظ موافقاته له في بعض المواضع(١١)

وقد اجتهد ابن جمعة في شرح وتوضيح عبارات ابن الحاجب ، وقدَّم بمقدمات للأبواب النحويّة فسَّر فيها الباب من حيث المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي ، وعرض آراء النحاة في المسألة ، ثُمَّ يذكر رأيه في ترجيح رأي على آخر ، مدللاً أو معللاً لكل ما يقول ، كُلُّ ذلك بطريقةٍ تعليميّة تكشف عن ذهنية ومنهجيّةٍ جيِّدة.

وفاته:

توفي – رحمه اللّه– ببغداد في شهر ذي الحجة سنة ٦٩٦ هـ. [١٥ ،ج ١ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٣] .

اعتراضات ابن جمعة الموصلي على ابن الحاجب

المسألة الأولى : عِلَّة امتناع وقوع المفعول لأجله نائباً عن الفاعل

منع جمهور النحويين نيابة المفعول لأجله عن الفاعل كالجرمي(١٢) ، وابن السّراج [٢٠ ،ج١ ،ص ٢٠٨ – ٢٠٩]، والفارسي ، وابن جنّي. ((وحكي عن الأخفش أنه يجيز هذا ، وذلك نحو قولك : جاء زيد طمعاً في بِرِّك ، ثم يحذف الفاعل. وتقول جئ طمعٌ في بِرِّكَ)). [٢١ ، ص ٨٤]. [٢٢ ،ج١ ، ص٤٥٦]. [٢٣ ،ج ١ص٤٢٨]. . [٢٤ ،ج ٢ ، ص١٠٧٣].

وقال في الارتشاف : ((المفعول من أجله : ذهب الفارسي ، وابن جني [٢٠ ،ج١ ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩]. [٢٥ ، ج ١ ، ص ٢٢٤]. [٢٣ ، ج ١ ، ص٢٩٠] ، والجمهور إلى أنه لا يجوز . [النهاية لابن الخباز ٦٥٨/٣ نقلاً عن [٢٦ ،ج ٣ ، ص ١٣٣٧]. أن يقام مقام الفاعل سواء أ كان منصوباً أم بحرف الجر ، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز إذا كان بحرف لا إذا كان منصوباً ومنه قوله :

يُغْضِى حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَلاَ يُكَلَّمُ إلاّ حِينَ يَبْتَسِمُ(١٣)

---

(١١) ينظر مثلاً: (٢٣٩، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣٣٢).

(١٢) أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي البصري، كان فقيهاً عالماً بالنحو واللغة، وأخذ عن الأخفش ويونس والأصمعي وأبي عبيدة، كما أخذ عنه المبرد، وناظر الفراء، و توفي سنة ٢٢٥هـ . [١٠، ج ٨/٢].

(١٣) هذا بيت من البسيط منسوب للفرزدق . وقيل: للحزين الكناني – عمرو بن عبد يغوث كما في [٣٠ ج ٢٦٣/١٥]، [٣١، ص ٨٩، ٨٨]، [٣٢، حزن] . ينظر: [٣٣، ص ٥٢١]، [٣٤، ج ١٩٧/١ و١٩/٣]،[٢٨، ج ٣٠/٢]، [٣٥، ص ٤٢١]، [٣٦، ج ٣١١/٥ –٣٢٣].

والشاهد فيه: إقامة المعلل المجرور مقام الفاعل.

ومن جمهور النحويين ابن الحاجب ، فقد منع نيابته عن الفاعل ، ولم يبيِّن العلَّة في (الكافية) [٢٧ ، ص٧٢]، إلاَّ أنّه ذكرها في كتبٍ أُخرى ، فقال في (شرح المقدمة الكافية) [٢٨ ، ج١ ، ص٣٥٠]: ((وإنما قلنا : إنّ المفعول له كذلك ؛ لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة ، تقول : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد ، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إمّا أن يقام مقام المجموع أو أحدهما ، وعلى كل تقديرٍ يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل ، وهو باطل ، فلمّا لمْ تطّرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من إثباتِها في هذا الموضع الذي لا تتعدد فيه الأفعال لذلك.)). [٢٦ ، ج ٣ ، ص ١٣٣٧]

وقال : ((وإنّما لم يقع المفعول من أجله هذا الموضع ؛ لأنّ نصبه هو المشعر بالعليّة إذ ليس في لفظه ما يشعر بالعليّة ، بخلاف الظرف ... ولأنَّ التعليل قد يكون لأفعالٍ متعددة كقولك : كسوتُ وأعطيتُ إكراماً لك ، فلو أقاموه مقام الفاعل تعيَّن له الفعل الرافع ، وبقى الفعل الآخر غير معلل)). [٢٩ ، ص ١٦٨]

وقد أبْدى ابن جمعة الموصلي نظراً في العلة الثانية التي ذكرها ابن الحاجب ، وهي كونه علّةً لأفعالٍ متعددة ، فقال :

((أقول : ومما لا يقام مقام الفاعل : المفعول له والمفعول معه... وقال المصنف : إنما امتنع لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة نحو : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد ، وحينئذٍ لا يخلو إما أن يقام الإكرام مقام الفاعل للمجموع أو لأحدها ، وعلى كلا التقديرين يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل وهو باطل. وفيه نظر.)). [١٤ ، ج ١ ، ص ١٤٩- ١٥٠].

و علّل لذلك من وجهة نظره فقال :((أقول : ومما لا يقام مقام الفاعل : المفعول له والمفعول معه لبُطلان معناهما... أما المفعول له ، فإن لم يقدر فيه اللام امتنع كونه مفعولاً له ، وإن قدرت فيه وجب نصبه ، وإقامته إقامة الفاعل يوجب رفعه فتدافعا [٥ ، ج ١ ، ص ٦٢٢]، ولأنه لو أقيم مقام الفاعل لبقي الفعل بغير علة ، ولا يقال : يلزم منه ألاّ يقام الظرف مقامه لأن الفعل لا يكون إلاّ في ظرف ، لأنَّا نقول : إنَّما يلزم لو لم يكن لفظ الظرف يدل على الظرفية وهو ممنوع. بخلاف لفظ المصدر ، فإنَّه لا يدل على العلة ، فلا يفهم منه المفعول له))(١٤).

---

(١٤) قال القاسم بن محمد الواسطي الضرير: "المفعول له:". . و لا يقام مقام ما لم يسمّ فاعله، لما قد لحقه من التغيير الذي قد حصل فيه من الحذف. وأيضاً فإنّه غرض الفعل، فإذا رُفع زال عن ذلك المعنى، "[٢١، ص ٦٨].

الأدلة و الترجيح

اتفق الجمهور على المنع وعللوا بأنَّ الإنابه تُذهب المعنى ، قال أبو علي الفارسي : ((وربما سأل سائل فقال : لِمَ لا يجوز ذلك اتساعاً كما جاز في الظروف ، وإن كانت اللام معه مرادة ، فإنّ (في) ونحوه مرادة في الظرف وقد قام مقام الفاعل إذا اتسع فيه فحذف حرف الظرف منه ، وجُعل كالمفعول به في تعديه إليه ؟.

فالجواب : أن الظرف يُتسع فيه بنصبه نصب المفعول به فيقام مقام الفاعل كما يقام المفعول به مقامه ، وهو لم يخرج من حيث المعنى عن الظرفية. فأنت إذا قلت : (سير يومُ الجمعة) فهو في المعنى ظرف متسع فيه ، كما أنك إذا قلت : (زيد قابلته) فزيد مفعول به في المعنى ، وإن كان في اللفظ مبتدأ. أما المفعول له فليس كذلك ؛ لأنّك إذا أقمته مقام الفاعل خرج عن كونه مفعولاً له إذا لم يكن عليه دلالة ، فإذا قلت : (أُتي الإكرامُ) لم يُفهم أنك أتيت أمراً من أجل الإكرام ، ولكنْ يُفهم أنه فُعل الإكرام نفسهُ ، لا شيء غيره من أجله. فهذا ما يمنع من إقامة المفعول له مقام الفاعل)). [٢٥ ، ج١ ، ص٢٢٩- ٢٣٠].

وقال أبو علي : ((ومما يدل على امتناع إقامة المفعول له مقام الفاعل أن (كي) على ضربين :

أحدهما : أن تكون كاللام في قول من قال : (كيمه)

والآخر : أن تكون كـ(أن) وذلك على قياس قوله : ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾[١٥] فمن قال هذا لم يقل : (أعجبني كي أضربَك) كما تقول : (أعجبني أن أضربك) ؛ لأنَّ معناها أنها تجئ لعلة ، وهذا قول أبي عثمان[١٦]. فإذا امتنع ما كان بمعنى المفعول له _وإن لم يكن على لفظه ؛ لأن اللفظ كـ(أن) _فأن يمتنع ما كان مقدراً فيه اللام ومراداً به أجدر)). [٢٥ ، ج١ ، ص٢٣٠].

وهذه العلّة علَّل بها جمهور العلماء .

[٢٥ ، ج١ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩].[٣٧ ، ج١ ، ص١٢٥]. [٣٨ ، ج١ ، ص ١٦٣]،[٣٩ ، ج ١ ، ص٢١٨- ٢١٩]،[٤٠ ، ج (١) ق (٢) ٥٥٣] ، .[٤١ ، م (١) ، ص ١١٩].

وذهب بعضهم إلى القول : بأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل ؛ لأن اللام فيه مقدرة ، وتقديرها يوجب نصبه ، وإقامته مقام الفاعل يوجب رفعه فتدافعاً ، وهي علةٌ ألمح إليها ابن حمعة في كلامه السابق.[٤٠ ، ج(١) ق (٢) ٥٥٣].

---

[١٥] سورة الحديد٥٧/٢٣.

[١٦] المازني.

وقال عمر الكوفي[(١٧)] : ((فأمّا الغرض فإنّه لا يصحّ أنْ يكون مخْبراً عنه ؛ لأنّه جواب (لِمَه) و(لِمَه) إنّما هو استفهام ، وما كان استفهاماً لم يكن موجباً ، فلم يكن قائماً مقام الفاعل)). [٤٢ ، ص١٣٦].

وقيل : ((لأنّ المفعول مبنيّ على سؤال مقدّر ، فكأنّه من جملة أُخرى)) . [٢٣ ، ج ١ ، ص ٤٢٨].

وعلَّلَ الرَّضِي : بقوله : ((... لأنَّ النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، وإن جاز ألاّ يذكر لفظاً ، كما أنّ الفاعل من ضروريات الفعل ، ولا شك أنَّ الفعل لا بدَّ له من مصدر ، إذْ هُو جزؤه ، وكذا لا بُدّ له من زمان ومكان يقع فيهما ، ولا بُدّ للمتعدي من مفعول يقع عليه ، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو : جئتك للسمن ، فلا يقال : جيء للسمن ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض ، لكونه عبثاً ، فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل)). [٣٩ ، ج ١ ، ص ٢١٨- ٢١٩].

وقال الأصفهاني : ((والأخفش يجيز ذلك ، وليس بالسهل لقلة تصرف هذا الباب فلا يجوز قياسه على سائر المصادر ولا على الظروف ؛ لأنّ الظروف قد اتسع فيها ، وأجيز فيها مالا يجوز في الأسماء الصريحة ، ألا ترى أنّه فُصِل بها بين العامل والمعمول في نحو قولهم : (كان فيك زيدٌ راغباً) ، و(إنّ في الدّار زيداً) ، وقالوا : (كلّ يوم لك ثوب))). [٢٢ ، ج١ ، ص ٤٥٦].

والذي يبدو لي أنَّ إقامة المفعول له مقام الفاعل لا تجوز ؛ لأنَّه علة للفعل وبالنيابة يذهب معنى التعليل وهي وظيفة المفعول له _ كما سبق توضيحه _ بخلاف غيره كالظرف المفعول به ، والمصدر ، وهي الأمور التي لا بُدَّ منها للفعل.

أما قول ابن الحاجب : ((لأنه قد يكون علة لأفعال متعددة ، تقول : ضربت وأكرمت وأعطيت إكراماً لزيد ، فلو أقيم هذا المفعول مقام الفاعل لكان إمّا أن يقام مقام المجموع أو أحدها ، وعلى كل تقديرٍ يلزم خلو بعض الأفعال عن الفاعل ، وهو باطل ، فلمّا لمْ تطّرد هذه القاعدة للعرب امتنعوا من إثباتها في هذا الموضع الذي لا تتعدد فيه الأفعال لذلك.)). [٢٧ ، ص ٧٢]، [٢٨ ، ج١ ، ص٣٥٠].

ففيه نظر كما قال ابن جمعة ؛ لأنَّه لم يسمع مع الواحد ، كما أنه إذا أُنيب قد يظنُّ بأنه هو الذي وقع عليه الفعل. أما الإسناد فلو صح المعنى لواحد لأضمر في البواقي ، مع أنَّ من العلماء من أجاز ارتفاع المعمول بأكثر من عامل وهو الفراء.[٤٤ ، ج ٢ ، ص١٦٦]، [٤٥ ، ج ٥ ، ص٥٤]، ونسب للكسائي القول بحذف الفاعل..[٤٦ ، ج ٢ ، ص٦٥٣]، [٢٦ ، ج ٤ ، ص٢١٤٣]، [٤٧ ، ج١ ، ص ٤٥٨].، وإذا كان قول الفراء ضعيف لعدم اطّراده ، وقول الكسائي غير معروف لأنّه يترتب عليه مسندٌ بلا مسند إليه ، فيمكن تفريع ما أورده ابن الحاجب على مسألة الإعمال ، وذلك لأنّ الإضمار قبل الذكر ثابت في بعض المسائل. [١٥ ، ج ٢ ، ص٦٥٣]،[٣٩ ، ج١ ، ص٢٠٦ ، ٢٠٣].

---

(١٧) هو أبو البركات، عمر بن إبراهيم الكوفي من شيوخ ابن الشجري، توفّي بالكوفة سنة ٥٣٩ هـ . [٩، ج ٢/ ٣٢٦-٣٢٧]، [٤٣، ص ٣٩٩].

هذه لو وَرَد، ولكنه غير مسموع فلا يحتجُّ به. وعليه فزوال التعليل هو السبب، والله- تعالى- أعلم(١٨).

المسألة الثانية: متعلق الظرف الواقع خبراً

اختار ابن الحاحب أن يكون الظرف الواقع خبراً متعلّقاً بفعل فهو عنده جملةٌ(١٩)، وليس مفرداً، فـ(زيدٌ في الدار)، تقديره: استقرّ في الدار. وقد احتجّ بأنّ الظرف إذا وقع صلةً أوصفةً للمبتدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره، فلا يُقَدَّر إلا الفعل اتفاقاً، فيجب أن يقدر في محل الخلاف طردًا للباب .[١٤، ج١، ص١٦١- ١٦٢].

وقد رأى ابن جمعة أنَّ ما ذهب إليه ابن الجاجب فيه نظر، قال: ((وفيه نظر؛ لأنه إذا وقع خبراً للمبتدأ الواقع بعد الفاء في جواب أما، كقولك: أما خلفك فزيد، فإنّه لا يقدر إلاّ بمفرد؛ لامتناع الفصل بين أما والفاء بغير المفرد، وأما قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ أَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ۝٩٠ فَسَلَٰمٞ ﴾(٢٠). (فلأنّه(٢١))جزء من الجملة كالمفرد)). [١٤، ج١، ص١٦١- ١٦٢].

وقد اختلف في الظرف إذا وقع خبراً على النحو التالي:

أولاً: القائلون بأنّه لا يتعلّق عندهم بشيءٍ مطلقاً، وهم الكوفيون، وابنا طاهر وخروف

١- فالكوفيون يرون أنّ العامل هو الخلاف، قال ابن مالك: ((وذهب الكسائى، والفراء، وهشام، وشيوخ الكوفيين[٢٣، ج ١، ص٢٠٧]، [٤٧، ج ١، ص٢٣٦]، [٩، ج١، ص٢٤٥]. إلى أن المحل ينتصب بخلافه، ولا يقدر له ناصب، لا قبله، ولا بعده)). [٥١، ص٤٩].

وينظر: [٥٢، ج١، ص٢٩٢]، [٥٣، ج١، ص٣٥٠]، [٤٤، ج، ص٣١٨]، [٤٧، ج١، ص٢].

و قال أبو حيّان: ((وقوله: ((ولا للمخالفة هو قول الكوفيين[٥٤، ج٢، ص ١٣١/ أ- ١٣١/ب]، [٩، ج١، ٢٤٥- ٢٤٧]، [٥٥، ص٣٧٦ - ٣٧٨، ٢٤٩- ٢٥١]، [٤٤، ج ١، ص٣١٣]، حكاه عنهم ابن كيسان(٢٢)كما جاء في شرح التسهيل [٤٤، ج١، ص٣١٣- ٣١٥]، فإذا قلت: (زيد أخوك)، فالأخ هو زيد، و

---

(١٨)تنظر المسألة للاستزادة في [٣، ج ٥٣/٢، ٧٢/٧]، [٤٧، ج ٥٧/٢]، [٤٨، ص ١١٠]، [٢٨، ج ٣٠٢١/٢]، [٤٩، ج ٢٧٢/١].

(١٩) [٥٠، ص ٦٧] . قال: " وما وقع ظرفاً فالأكثر أنّه مقدّر بجملة ".

(٢٠) سورة الواقعة٥٦/٩٠-٩١.

(٢١) في المطبوع (لأنّه).

(٢٢) هو أبو الحسن بن كيسان – محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي النحوي المتوفى سنة ٢٩٩، وقيل: سنة ٣٢٠هـ .، من أصحاب المبرد، من تصانيفه: تلقيب القوافى، كتاب القراءات، كتاب الوقف والابتداء، معاني القرآن . المهذب فى النحو. [١٠، ج ١٨/١]، [١٢، ص ٢٨٩].

إذا قلت: (زيد خلفك) فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت فيه النصب)). [٥٦، ج ٤، ص٥٣- ٥٤]. فالناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ. [٢٣، ج ١، ص٢٠٦- ٢٠٧].

٢- وقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنَّه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: (زيد أخوك)، وينصبه إذا كان غيره، نحو: (زيد عندك) [٢٣، ج ١، ص٢٠٦- ٢٠٧]، ونسباه إلى سيبويه قال ابن خروف: ((وهو مذهب متقدمي أهل البصرة)) [في شرح الجمل ١٥٠، (نقلاً عن ٥٦، ج ٤، ص٤٩)]. وقال الدَّماميني: ((وهو ضعيف، لأنَّهما– في غير هذا الباب- إما أن يتعلقا بفعل أو شبهه فليكن في باب المبتدأ كذلك..)). [٤٥، ج ٣، ص١٠٥- ١١٠].

٣- ونُسب إلى أبي بكر بن السراج(٢٣) القول بأن الإخبار بالظرف أو المجرور قسم برأسه ليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، ذكر ذلك عنه أبو علي الفارسي في الشيرازيات(٢٤) والعسكريات [٦١، ص ١٠٥]، وزعم أنه مذهب حسن، فإذا قلت: (زيد في الدار)، أو (زيد أمامك)، فهو تركيب برأسه، وليس من تركيب الاسم مع الاسم، ولا من تركيب الاسم مع الفعل.[٥٦، ج٤، ص٥- ٦].

ثانياً: القائلون بأنه لا بدّ له من متعلق

وذلك لأنه معمول، وكل معمول لا بدّ له من عامل، وإن لم يكن محققاً فلا بدّ وأن يكون مقدراً، واختلف في المقدّر على النحو التالي:

١- القائلون بأنّ الراجح أنَّ المتعلَّق به فعل

فقولك: (زيدٌ أمامك) أي: زيدٌ استقر أمامك، وممن ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي (٢٥).[٦٢، ص ٢٧٢] وأكثر المتأخِّرين[٣٩، ج ١، ص١٦١]. وتبعه ابن جنّي[٦٣، ص ١٢٢- ١١٣](٢٦)، ونُسب هذا إلى سيبويه[٢٦، ج٣، ص١١٢١]، [٦٤، ج١، ص ٢٧٧](٢٧)، والأخفش[٥٣، ج١، ص٣٥٠- ٣٤٩]، [٦٥، ج١، ص١٦٧]،

---

(٢٣) هذا المذهب ليس في كتابه (الأصول). وقد ذكر الفارسي في [٥٧، ص ١٠٥] أنه ذهب إلى هذا في بعض كتبه، و لم يسمِّه، ينظر: [٥٨، ج ٢١١/١]، [٥٩، ج ٢٠٩/١] .

(٢٤) لم أقف على ما قاله أبو حيّان في (الشيرازيات) المطبوع٠تحقيق د. حسن هنداوي. وينظر: [٦٠، ج ٣٤٤/١]، [٤، ج ٥/٤-٦.].

(٢٥) ويـ نظر للاستزادة : [٦٩، ج ٦٨/١]، [٧٠، ج ١٦٧/١]، [٧١، ج التصريح ٢٠٦/١] . وقدّره أبو علي في [٧٢، ص ٢٤٧] باسم لابفعل. وأجاز في [٥٧، ص ١٠٥-١٠٩) الوجهين. وأجاز- أيضاً - جعل ابن السّراج له قسماً برأسه. وينظر: [(شرح الإيضاح للعكبري ٣٠٢-٣٠٣) نقلاً عن حاشية [٤، ج ٤٩/٤]، قال المحقق: ففيه مصادر كثيرة.

(٢٦)وينظر للاستزادة: [٢٣، ج ١١٢١/٣]، [٧٣، ج ٢١٨/١]، [٧٤، ص ٣٥]، وفي(ص ٧٥)قدره اسم فاعل، قال : (فحذف اسم الفاعل تخفيفاً، وللعلم به)، وينظر: [٧٥، ج ١/ ٢٤٥] .

(٢٧)ونسبه إليه ابن خروف في شرح الجمل ١٥٠نقلاً عن حاشية التذييل والتكميل ٤٩/٤) وينظر:[٧٦، ج ٨٧:٢]، و [٧٣، ج ٣١٨/١]، و [٤٦، ج ١٠٥/٣]. ونسبه ابن مالك في (٧٧، ج ٣٥٠/١-٣٤٩] للأخفش . ونص السيرافي في [٥٥، ج ١٣١:٢/أ) على أنه قول البصريين .
وتنظر المسألة في:[٧٨، ص ٢٤٥-٢٤٧] و [٧٩، ص ٢٤٩-٢٥١، ٣٧٦-٣٧٨) .

[٢٣ ، ج ١ ، ًص٢٠٦- ٢٠٧] [١٢ ، ج١ ، ص١٨٩- ١٩٠]. ، وصحَّحَهُ عبد القاهر[٦٦ ، ج١ ، ص٢٧٥] (٢٨) وأكثر البصريين[٦٧ ، ج١ ، ص٢٨٠]، واختاره ابن يعيش [٣ ، ج ١ ، ص٢٣١] ، والزمخشري[٦٨ ، ص ٥٤](٢٩) ، وغيرهما(٣٠). قال أبو حيّان : ((وخالف أحمد بن يحي أصحابه ، فقال(٣١) : المحلّ منصوب بفعل محذوف)).[٨٤ ، ج٤ ، ص٥٣- ٥٤]. وكلام ابن الدّهان مشعرٌ بأنّه يرى هذا الرّأي.(٣٢)

٢- القائلون بأنّ الراجح أنَّ المُتَعلَّق به مفرد

وعليه فقولك (زيدٌ أمامك) بمعنى : زيدٌ مستقر أمامك ، وقد نسبه ابن مالك للأخفش [٥١ ، ص٤٩]، [٥٣ ، ج ١ ، ص٣٥٠]، [٤٤ ، ج ١ ، ص٣١٨]، وينظر : [٤٧ ، ج ١ ، ص ٢٣٦]، [٤٥ ، ج٣، ص١٠٥- ١١٠]، [٥٢ ، ج١ ، ص٢٩٢]. ، وأومأ إليه سيبويه [٢٦ ، ج ٣ ، ص ١١٢١]، ونسب لابن السّرّاج(٣٣)[١١١ ، ج ١ ، ص٢٣١- ٢٣٢]، وصرح به ابن جني في اللمع [٦٣ ، ص ٧٥](٣٤)، ورجّحه الناظم [٤٤ ، ج ١ ، ص٣١٧- ٣١٨](٣٥)، وابنه[٨٥ ، ص ١١١- ١١٢]، وأبو حيان[٢٦ ، ج ٣ ، ص ١١٢١]، وممن قال به الكوفي(٣٦)(شارح اللمع) ، والحريري. [٢٧ ، ص٢٦].

---

(٢٨) وينظر للاستزادة : [٨٠، ص ٨٤] و [٨١، ج ٨٠/١] و [٢٨، ج ٢٧٧/١] و [٧٥، ج ٢٧٦/١] و [٨٢، ج ٢١/٢] و [٧١، ج ٢٠٦/١] و [٧٤، ص ٥٤] و [١١١، ج ٢٣١/١] .

(٢٩)وينظر: [١١١، ج ٢٣١/١-٢٣٢] و،والمحصل ٨٨٩ (نقلاً عن حاشية التذييل والتكميل ٤٩/٤)، [٧١، ج ٢٠٦/١] وقد ذكر فيه الشارح نصّاً من حواشي المفصّل للزمخشري نصَّ فيه على أنّه " لا يجوز أن يضمر إلاّ فعل ". [٧٣، ج ٣١٨/١] وينظر: [٧٠، ج ١٦٧/١].

(٣٠) نسب في [٧٨ ص ٢٤٥] للبصريين، وفي [٧٩، ص ٢٤٩) : للجمهـور وفي [٨٣، ج ١٣٩/١-١٤٠) :لجمهـورهم، وينظر : [١١١ ج ٢٣١/١] و [٤١، ص ٣٦] .

(٣١) قول ثعلب – أيضاً- في [٧٨، ص ٢٤٥] و [٧٩، ص ٣٧٧] وينظر: [٤، ج ٥٤/٤]. ونسب إليه ابن الخباز القول بأنّه خبر عن المبتدأ و لا يتعلق بشيء . ينظر : [٨٨، ص ١١٢].

(٣٢) ابن الدهان: هو أبو محمد، سعيد بن المبارك بن علي بن عبد الّله بن سعيد بن الدهان البغدادي.. توفي بالموصل سنة (٥٦٩هـ .)
له "باب الهجاء"، " شرح الإيضاح" لأبي علي الفارسي، "شرح اللمع "لابن جنّي وغيرها.
[٩، ج ٤٧/٢-٥١]، [٨٩، ج ٢١٩/١١-٢٢٣]، [١٠، ج ٥٨٧/١] .
وينظر قوله في:(٤، ج٥٤/٤).

(٣٣) وينظر : [٦٩، ج ٢٣/١-٢٤].

(٣٤)وقد سبق، وينظر: [٨٨، ص١١٢] وهو ظاهر في كلام ابن جمعة كما مرّ.

(٣٥) وينظر: [٩٠، ج ٢٣٥/١] و [٩١، ص ٤٢١] و [٩٢، ج ١٩٩/١-٢٠٠].

(٣٦) أبو البركات، عمر بن إبراهيم الكوفي (توفي سنة ٥٣٩ هـ .) في كتابه (البيان في شرح اللمع ١١١، ١١٤).

٣- القائلون بجواز الوجهين

فالتقدير عندهم: زيدٌ مستقر أو استقر أمامك، والقول بجواز الوجهين نسبه ابن مالك لسيبويه[٤٤، ج ١، ص٣١٧]، قال: ((فأشار سيبويه بهذا إلى جواز تعليق الظرف باسم فاعل وبفعل، ونبه على أن تقدير اسم الفاعل أولى))، ونسبه ابن عقيل لابن مالك[٧٧، ص٢١٠]، قال الخضري: (اختاره في المغني) [٨٦، ج١، ص ٢٠٨] (٣٧) وهذا ظاهر قول المصنف، قال:

وأخـــبروا بظـــرفٍ أو بحـــرفِ ناوِينَ معْنَـى كـائِنٍ أو استـقرّْ

[٧٧، ج ١، ص ٢١٠]

وبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيِّم الجوزيَّة (ت: ٧٦٧هـ). [٨٧، ج ١، ص١٧٠].

وجوّز السيوطي(ت: ٩١١هـ) الوجهين. [٩٣، ص١٨٠- ١٨٠].

الأدلة والمناقشة والترجيح

أولاً: أدلّة القائلين بأنه لا يتعلّق عندهم بشيء مطلقاً

قال أبو حيان: ((وذهب سيبويه [٨، ج ٤٠٦/١]، فيما ذهب إليه ابن أبي العافية [٤٧، ج ٢٣٦/١]، [٥٨، ص ٨٨٣]، [٨١، ج ٢١/٢]، وابن خروف في [شرح الجمل ١٥١ (نقلاً عن ٥٦، ج ٤٩/٤]، وينظر: [٩٤، ص ٨٨٣]، [٢٣، ج ٢٠٧/١] إلى أن الظرف منصوب بنفس المبتدأ قال ابن خروف، وهو مذهب متقدمي أهل البصرة، وذهب الكسائى، والفراء، وهشام، وشيوخ الكوفيين[٢٣، ج٢٠٧/١]، [٤٧، ج٢٣٦/١]، [٩، ج٢٤٥/١] إلى أن المحل ينتصب بخلافه، ولا يقدر له ناصب، لا قبله، ولا بعده))(٣٨). [٢٦، ج ١١٢١/٣- ١١٢٢].

وقال الدَّماميني(٣٩): ((معمول... - في الأجود- لاسم فاعل كون مطلق... (ولا للمبتدأ) كما ذهب إليه ابن خروف وابن أبي العافية، ونسباه إلى سيبويه، وهو ضعيف، لأنَّهما— في غير هذا الباب- إما أن يتعلقا بفعل أو شبهه فليكن في باب المبتدأ كذلك)). [٤٥، ج١٠٥/٣- ١١٠].

وقد أُبطِل من عدّة وجوه، منها: أنّه مخالفٌ لما عليه الأئمّة من الكوفيين والبصريين - وإن نسبه ابن خروف إلى متقدمي أهل البصرة فهو لم يعرف عن مشاهيرهم -، ولا دليل عليه فوجب اطّراحه؛ ولأنّ عمله الرفع —على قول- لا يدلُّ على عمله النّصب إذْ لا يعمل عملين في جهة واحدة فهذا غير معروف. كما أنَّ المتعلق به الناصب للظرف ممكن حاضر في المعنى فلا يعدل عنه إلى غيره [٥٦، ج ٥١/٤].

---

(٣٧) وينظر: [٣٥، ص ٥٨٤] وبه قال في [٢٧، ص ٤٨].

(٣٨) وقول الفارسي في: [٥٧، ص ١٠٥] و [٩٥، ص ٣٠-٣١].

(٣٩) وينظر: [٣٣، ج ٥٣/٤].

ومن ذلك أنّه لا يُوَافق على أنّ المبتدأ يعمل الرفع مطلقاً. ويردّه – أيضاً – كون الظرف الواقع موقع الخبر مشبهٌ للمصدر السادّ مسد الخبر، نحو: (ما أنت إلاّ سيراً)، وهذا ناصبه محذوف وليس المبتدأ فهو مثله في حذف العامل.(٤٠)

وقال الدَّماميني: ((.. (ولا للمخالفة) كما ذهب إليه الكوفيون يعنون أن الخبر – لما كان هو المبتدأ في نحو: زيد قائم، أو كأنه هو في نحو: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾(٤١) ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفاً له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال- في زيد عندك-: إن زيداً هو عندك خالفه في الإعراب به فيكون العامل عندهم معنوياً، وهو معنى المخالفة التي اتصف الخبر بها، ولا يحتاج إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر (خلافاً لزاعمي ذلك). [٤٥، ج٣ / ١٠٦].

وقد رُدَّ بوجوه

أحدها: أن المخالفة معنى موجود في المتخالفين، فإعماله في أحدهما ترجيح من غير مرجّح.

الثاني: أن المخالفة بين الجزأين معنى متحقق في مواضع كثيرة، ولم تعمل فيه بإجماع، نحو: أبو يوسف أبو حنيفة، وقوله سبحانه: (هُمْ دَرَجَاتٌ)(٤٢)، فلو صلحت المخالفة للعمل في الظرف المذكور لعملت في هذه الأخبار ونحوها لِتَحقُّقِ المخالفة فيها.

الثالث: أن المخالفة معنى لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة؛ لأنَّ العامل عملاً مجمعاً عليه لا يكون غير مختصّ، هذا في العوامل اللّفظية وهي أقوى من المعنوية؛ لذا فهي أحقّ بعدم العمل لضعفها ومنها المخالفة.

الرابع: أنَّ المخالفة لو كانت صالحةً للعمل للزم على مذهب الكوفيين ألاَّ تعمل في الظرف عند تأخره؛ لأنَّ فيه عندهم عائداً، هو رافع المبتدأ مع بُعْدِه بالتقدّم، فإعمال ذلك العائد في الظرف لقربه منه أحقُّ. [٤٤، ج١/ ٣١٣- ٣١٤]. وينظر [٥٦، ج ٤/ ٥٣، ٦٨، ص٣٦].

---

(٤٠) ذكر أبو حيان عدّة أوجه نقلاً عن ابن مالك، وأجاب عن بعضها، ينظر للاستزادة: [٧٣، ج ٣١٣/١-٣١٥] ، [٣٣، ج ٥١/٤-٥٢].

(٤١) سورة الأحزاب ٦/٣٣.

(٤٢) سورة آل عمران ١٦٣/٣.

ثانياً: أدلّة القائلين بالفعل

اجتهد القائلون بتقدير الفعل في الاستدلال لما ذهبوا إليه، فاحتجُّوا بما يلي:

١- أن الأصل في عمل الرفع والنصب إنما هو للفعل، و الظرف هنا ليس هو المبتدأ في المعنى، وإنّما هو نائب عمَّا هو الخبر، وذلك الخبر يجب أن يكون الفعل؛ لأنَّ الظرف معمول منصوب اللفظ، ولا بُدَّ لنصبه من ناصب، وأصل العمل للأفعال، فتقدير الفعل أولى؛ لأنَّ تقديره ممكن فيقرّ على حاله(٤٣).[٣١، ج١ /١٦١].

٢- أننا نحتاج للمتعلق به المحذوف، لأن الظرف والجار والمجرور لابُدَّ لهما من متعلق به، والأصل أن يتعلق بالفعل، وإنَّما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: (أنا مارٌّ بزيد)؛ لمشابَهته للفعل. فيتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولاشَكَّ أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى.[٥٦، ج ٤/٤٩- ٥٠]. [٥٥، ص ٢٤٩- ٢٥١].

٣- ورجح بعضهم تقدير الفعل بأنه متعَيِّنٌ في صلة الموصول، لجواز وقوعه صلةً، نحو قولك: (الذي في الدار زيدٌ)، والصلة لا تكون إلاَّ جملة(٤٤)، فكذلك إذا وقع خبراً، لأنَّ كونه جملةً غير مستفاد من الموصول، إذ لو كان في نفسه كالمفرد للزم أن يضم إليه جزء آخر كما في الصلة بالمبتدأ والخبر، وإذا كان جملة باعتبار نفسه لم يفترق الحال فيه بين الخبر والصلة، وأيضاً للقياس على: (كل رجل في الدار فله درهم)، والمتعلّق في الموضعين فعلٌ لا غير. وذلك في صفة النَّكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء. [٣، ج ١/ ٢٣١].

فهؤلاء يرون أنَّ الظرف إذا وقع صلة أوصفة للمبتدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره، فلا يُقَدَّر إلا الفعل اتفاقاً، فيجب أن يقدر في محل الخلاف طرداً للباب.

٤- ومّما يحتجّ به ما نقله أبو حيّان، قال:

((...وقال ابن الدهان: رأيت بيتاً هو حجةٌ على أنَّه جملة، وهو قوله:

أَفِي اللهِ أَمَّا بَحْدَلَ وابْن أمِّه فَيَحْيَا، وأَمَّا ابن الزُّبَيْرِ فَيُقْتَل(٤٥)

ومعلوم أنَّ (أمَّا) تقطع ما بعدها عما قبلها، والهمزة لا تتصدر إلا جملة، ولا تتصدر مفرداً، فثبت أنَّه جملة)). [٥٦، ج ٤/ ٥٠، ٥٤].

---

(٤٣) ينظر: [٣٣، ج ٤/٥٠] و [٨٢، ج ٢/٢٢] و [٧١، ج ٢٠٦/١].

(٤٤)وينظر: [٣٣، ج ٤٩/٤] و [٧٣، ج ٣١٧/١-٣١٨] و [٨٢، ج ٢٢/٢].

(45)بيت لزفر بن الحارث كما في [٨٤، ج ٣٢٦/١] و [٣٧، ص ٦٤٩] .

ثالثاً: أدلّة القائلين بالاسم

١- أنه اسم لكونه مفرداً، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً ؛ لأن الخبر في الأصل للاسم المفرد إذا كان هو المبتدأ في المعنى فإذا ناب الظرف عنه نُزِّلَ منزلته[٥٥، ص ٢٤٩- ٢٥١]. فجُعِل المحذوف مفرداً لا فعلاً لأنه جملة بإجماع(٤٦)[٤٦، ج١/١٦١]، وبهذا احتج ابن السراج، وأبو الفتح(٤٧).

٢- أنه إذا قُدّر بالفعل كان مركّباً لاستلزامه الفاعل، فالاسم أقل تقديراً من الفعل، والمفرد أصل المركب.[١٤، ج١/١٦١].

ولمانع أن يمنع، قالوا: إنَّما كان أصله الإفراد ؛ لأنّهُ القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر. فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب إليه، وإلاَّ لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر، لا خبر واحد، فالتقدير في: (زيد ضرب غلامه): زيد مالك لغلام ضارب.

والجواب: أنَّ المنسوب يكون شيئاً واحداً كما قلتم، لكنَّه ذو نسبة في نفسه فلا نقدره بالمفرد، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة: ضَرْب غلامه، الذي تضمنته الجملة(٤٨).[٣٩، ج١/٢٤٥- ٢٤٦].

قال الرضي – بعد إيراده لهذا الكلام – [٣٩، ج١/٢٤٥]: ((...وأنت خبير بما أسفلناه عن بعض المحققين، من أنه لا إسناد- في الجملة من حيث هي جملة- إلى المبتدأ، فتذكر(١))).

قال ابن مالك: ((الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والمفرد أصل، وقد أمكن، فلا عدول عنه)). [٤٤، ج ١/٣١٨].

٣- وقوع الظرف والجار والمجرور خبراً في موضع لا يصلح للجملة ؛ لأنَّ كل موضع وقع فيه الظرف صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض المواضع لا يصلح فيه الفعل، نحو: (أما عندك فزيد)، و(جئت فإذا عندك زيد)، [٢٦، ج ٣/١١٢١- ١١٢٢]،[٥٦، ج ٤/٤٩- ٥٠]، ونحو: (أمّا في الدار فزيد)، وقال سبحانه: ﴿إِذَا لَهُم مَّكۡرٞ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾(٤٩)، تقديره: إذا حاصلٌ لهم مكرٌ، ولا يجوز أن يكون تقديره: إذا حصل لهم مكرٌ؛ لأنَّ (أمّا) لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جمله شرط دون جوابه؛ لأن(إذا) الفجائية لا يليها الأفعال على الأصح(٥٠).[٨٥، ص ١١١- ١١٢].

---

(٤٦)وينظر: [٣٥، ص ٥٨٤] و [٣٣، ج ٤/٤٩-٥٠] و [٢٣، ج ٣/١١٢١] و [٨٢، ج ٢/٢٢] و [٧١، ج ١/٢٠٦].

(٤٧) سبق توثيق قوليهما.

(٤٨) وينظر: [٤٦، ج ٣/١٠٧-١٠٨].

(٤٩) سورة يونس١٠/٢١.

(٥٠)و أيده في [٧٥، ج ١/٢٤٥-٢٤٦]، وردّه ابن هشام بإمكان تقدير الفعل متأخراً [٥٩، ج ١/٢٠٨]،ينظر: [٣٣، ج ٤/٤٩-

وكقولهم: (أمّا في الدار فزيد)، تقديره: مستقرٌ في الدار فزيد، ولا يجوز: أمّا استقر في الدار فزيد؛ لأنّ (أمّا) لا تُفصل عن الفاء إلاّ باسم مفرد، نحو: (أما زيدٌ فقائمٌ)، أو بجملة شرط دون جوابه، نحو: قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ (٨٨) فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ (٨٩) ﴾ (٥١).

قال الرّضي: ((قالوا: إنَّه يفصل بالظرف بين (أماّ) وجوابها، ولا يفصل بينهما إلاّ بالمفرد، كما يجيْء.

والجواب: أنّ الظرف في مثله ليس بمستقر، أي: بمتعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء، نحو: (أماّ قدامك فزيد قائِم)، فهو كالمفعول به في نحو: (أما زيداً فأنا ضارب)، كما يجيْء في حروف الشرط)).[٣٩، ج ١/٢٤٥- ٢٤٦].

وعليه فإذا تَعَيَّن تقدير اسم الفاعل في بعض المواضع ولم يتعيّن تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رَدُّ المحتمل إلى ما لا احتمال فيه، ليجريَ الباب على سَنَنٍ واحدٍ.[٢٣، ج ١/٢٠٦- ٢٠٧] .

٤- أنّ الفعل إذا قُدِّر فلابدّ من تقديره بالوصف؛ ليستدل به على أنّه في موضع رفع، واسم الفاعل مستغنٍ عن ذلك؛ لأنّه وافٍ بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع، و تقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل؛ إذْ لابُدَّ من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلاّ في اسم الفاعل. فتقدير ما يغني أولى من تقدير ما لا يغني.

٥- أنَّ تقليل المحذوف أولى والاسم أقل تقديراً.[٤٥، ج٣/١٠٧]، [١٤، ج ١/١٦١]

٦- أنَّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر:

لَـكَ العِـزُّ إنْ مَـوْلاَكَ عَـزَّ وإنْ يَهُـن   فَأَنْـتَ لَـدَى بَحْبُوحَـةِ الهُـونِ كَـائِن(٥٢)

ففي هذا البيت ظهر اسم الفاعل وهو دليلٌ على أنّه العامل في الظرف، بخلاف الفعل فلم يرد اجتماعه والظرف في كلام يُسْتَشهد به، وإلى هذا ونحوه أشار ابن مالك بقوله: ((وربَّما اجتمعا لفظاً)).[٤٤، ج ١/٣١٧] .

٧- أنَّ الظرف إذا تقدم على المبتدأ ولم يعتمد لم يعمل ويبقى الابتداء، ولوكان جارياً مجرى الفعل لم يبطل عمله، ويدلُّ عليه أنَّكَ ترفع بالظرف ما بعده، كقولك: (زيد خلفك أبوه)، ولو كان كالجملة لم يعمل؛ لأنَّ الجملة لا تعمل.

٥٠] و [٧١، ج ١/٢٠٦].

(٥١) سورة يونس ٢١/١٠.

(٥٢) البيت من الطويل،لم أقف على قائله. ينظر:[٣٣، ج ٥٨/٤] و [٥٤، ج ٣٤٢/٦] و[٥٨، ج٢١١/١] و [٤٦، ج ١٠٩/٣] و [٧٣، ج ٣١٧/١] و [٣٥، ص ٥٨٢]. وبحبوحة: وسط.

والجواب: أنّ الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفرداً أو جملة، وليس المفرد أصلاً فيه وإنّما تُقَّدر الجملة بالمفرد ليبين لفظ الإعراب، لا ليصح كونه خبراً، وأمَّا إذا تقدم الظرف فإنَّما لم يبطل المبتدأ لأنّه ليس في الحقيقة فعلاً، وإنّما ينوب عن الفعل، ولا يقوى النائب عن غيره قوة الأصل، ألا ترى أن اسم الفاعل إذا اعتمد عمل، وإذا لم يعتمد لم يعمل، بل يبقى الابتداء كما كان، كقولك: (ضارب زيد)، ولو تأخر جاز أن يعمل فيما بعده مضمراً كان أو مظهراً، وليس من ضرورة الخبر المفرد أن يعمل .[٥٥، ص ٢٤٩- ٢٥١].

ترجيحات

وبعد فالذي يظهر -واللّه أعلم- جواز الوجهين وأنّ رجحان أحدهما على الآخر محكوم بسياق الكلام. فإذا احتمله جاز؛ لأنّ الألفاظ أوعيةُ المعاني أظهرها أكثرها أداءً للمعنى. أما قول المرجحين للفعل: إنّه الأصل في عمل الرفع والنصب فحجَّتُهم يقابلها عند الآخرين أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون اسماً مفرداً، فكلٌّ من الفريقين استند إلى أصل صحيح.[٢٣، ج ١/ ٢٠٦-٢٠٧].

قال الأشموني: ((لا دلالة فيه؛ لأنّ ما ذكره في الأول مُعَارَضٌ بأنَّ أصل العمل للفعل)).[١٢، ج ١/ ١٨٩- ١٩٠].

وقولهم: ((إنَّ الظرف والجار والمجرور لا بُدَّ لهما من متعلق به، والأصل أنّ يتعلق بالفعل، وإنّما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: (أنا مارٌّ بزيد)؛ لمشابَهته للفعل. فتقدير الأصل الذي هو الفعل أولى)) [٥٦، ج ٤/ ٤٩-٥٠]،[٥٥، ٢٤٩-٢٥١] . ليس بلازم فقد يكون الفرع أكثر أداءً للمعنى من الأصل، كأنْ يتطلب المقام الدلالة على الحدث وزيادة.

و((أمّا وجوب كون المتعلّق اسم فاعل بعد (أمَّا) و(إذا) فإنَّما هو لخصوص المحلّ، كما أنَّ وجوب كونه فعلاً في نحو: (جاء الذي في الدّار)، و(كلُّ رَجُلٍ في الدَّار فَلَهُ دِرْهَمٌ)، كذلك لوجوب كون الصِّلة وصفة النَّكرة الواقعة مبتدأً في خبرها الفاء جملةً. على أنَّ ابن جِنِّي سأل أبا الفتح الزَّعفراني[٥٣]: هل يجوز: (إذا زيداً ضربته؟) فقال: نعم، فقال ابن جِنِّي: يلزمك إيلاء (إذا) الفجائية الفعل، ولا يليها إلاّ الأسماء، فقال: لا يلزم ذلك؛ لأنَّ الفعل ملتزم الحذف، ويقال مثله في (أما) فالمحذور ظهور الفعل بعدهما؛ لأنَّهم يغتفرون في المقدَّرات ما لا يغتفرون في الملفوظات، سلَّمْنا أنَّه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدَّراً، لكن لا نسلِّم أنَّه وليهما فيما نحن فيه، إذْ يجوز تقديره بعد المبتدأ، فيكون التقدير: (أمَّا في الدَّار فزيدٌ استقرّ)، و(خَرَجْتُ فإذا في الباب زيدٌ حصل).

---

[٥٣] محمد بن يحيى، أبو الحسن الزعفراني البصري، تلمذ على الرّبعيّ، ولقي الفارسي ٠[١٠، ج ١/ ٢٦٨].

لا يقال: إنَّ الفعل وإنْ قُدِّر متأخِّراً فهو في نيَّة التقديم؛ إذْ رتبة العامل قبل المعمول.

لأنَّا نقول: المعمول ليس في مركزه؛ لكونه خبراً مقدّماً، وكون المتعلِّق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين، ونسب لسيبويه أيضاً)). [١٢، ج ١/١٨٩- ١٩٠].

وقولهم: إن الظرف إذا وقع صلةً أو صفةً للمبتدأ النكرة التي تدخل الفاء في خبره، فلا يُقَدَّر إلا الفعل اتفاقاً، فيجب أن يقدر في محل الخلاف طرد اًللباب.

ردّه ابن جمعة قائلاً: ((وفيه نظر؛ لأنه إذا وقع خبراً للمبتدأ الواقع بعد الفاء في جواب أما كقولك: أمّا خلفك فزيد، فإنه لا يقدر إلا بمفرد، لا متناع الفصل بين أما والفاء بغير المفرد، وأما قوله تعالى: ﴿وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ﴾(٥٤). (فلأنّه(٥٥))جزء من الجملة كالمفرد)).

فإن قيل: التقدير: الذي هو مستقر في الدار كما قال: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً)، والمرادُ: بالذي هو قائلٌ، فكذلك هنا يكون الظرفُ متعلِّقاً باسم مفرد على تقدير مبتدأ محذوف؛ قيل: اطِّراد وقوع الظرف خبراً من غير (هو) دليل على ما قلناه، فإن ظهرت في اللفظ كان حسناً، وإن لم تأتِ بها فحسن أيضاً، ولم يقبح قبح (ما أنا بالذي قائل لك) و لا هو في قلته، فاطّراد (جاءني الذي في الدار)، وقلة (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً) تدل على ما ذكرناه(٥٦).[٣، ج ١/٢٣١- ٢٣٢].

وقولهم: لتَعَيُّنِه في الصلة، أجيب بالفرق، فإنّه في الصلة، واقع موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد. ثم إنْ قدّرْت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد. وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قسم برأسه مطلقاً، وعليه ابن السراج. [٨١، ج٢/٢٢].

قال ابن مالك: ((وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الظرف الموصول به واقع موقعاً لا يغني فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد، تأول بالجملة. والظرف المخبر به واقع موقعاً هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر.[٥٦، ج ٤/٤٩- ٥٠]؛ لذا أجيب بالفرق، فإنّه في الصلة، واقع موقع الجملة، وفي الخبر واقع موقع المفرد(٥٧))).[٤٤، ج ١/٣١٧- ٣١٨].

وما أورده ابن الدهان بيت يشهد لتقدير الفعل ولا يمنع تقدير الاسم.

وقول الآخرين: إنَّ تقليل المحذوف أولى.[٤٥، ج ٣/١٠٧].

---

(٥٤) سورة الواقعة ٥٦/٩٠-٩١.

(٥٥) في المطبوع (لأنّه)،وقد مرّ.

(٥٦) وينظر: [٥٧، ج ١/٢٧٦] و [٩٢، ج ١/١٨٩-١٩٠].

(٥٧) وينظر : [٣٣، ج ٤/٤٩-٥٠] و [٣، ج ١/٢٣١-٢٣٢] و [٨٢، ج ٢/٢٢].

قال الدَّماميني: ((وتقريره: أنه وقع في عبارة بعضهم أنَّ الظرف في ذلك مقدَّرٌ بجملة، فظنّ هؤلاء الجماعة أنَّ المحذوف الذي يقدّر(فعل)(٥٨)، وفاعله المستتر فيه، وذلك جملة)) [٤٥، ج ١٠٨/٣].

قال عنه ابن هشام: ((وليس هذا بشيءٍ؛ لأنّ الحق أنّا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد)). [٧، ص ٥٨٤].

وقولهم: ((إنّ الفعل إذا قدّر فلابدّ من تقديره بالوصف؛ لِيُسْتَدَلَّ به على أنّه في موضع رفع، واسم الفاعل مستغنٍ عن ذلك)). يندفع بأنّ صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب لا يدلّ على كونها بتقدير مفرد يؤخذ منها، بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد. [٤٥، ج ١٠٧/٣].

وقولهم: ((إنّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد))، لا يمنع جواز الآخر. مع احتمال أن يكون المراد بقوله: (كائن): راسخ.

قال الدماميني: ((قلت: قد يمنع دلالة (كائن) هنا على الكون المطلق المراد به مطلق الحصول والوجود؛ لجواز أن يراد به الثبوت المقتضي للرسوخ وعدم التَّزلزل، وجعل قوم(٥٩) من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾(٦٠)؛ لأنّ الحال والصّلة كالخبر في وجوب ترك ذكر الاستقرار، وزعم ابنُ الدَّهان أنّ (عنده) ليس معمولاً لـ(مستقراً).

هذا وتوجيه: أن المستقر هنا ليس المراد به الحصول المطلق، بل السكون وعدم التحرك، والظرف لا يعمل فيه إلا الكون المطلق، فيقدّر هنا مستقراً آخر. كذا قال ابن هشام.[٧، ص ٥٨١].

قلت: أما كون المراد هنا بالاستقرار الكون الخاص فقد سبق إليه أبو البقاء وغيره))(٦١).[٤٥، ج ١٠٩/٣-١١٠].

لكل ما تقدّم أقول كما قال ابن هشام في المغني[٧، ص ٥٨١].: ((والحقُّ عندي أنّه لا يترجح تقديره اسماً ولا فعلاً؛ بل بحسب المعنى)).وإليه يرشد قول الناظم:

وأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ   نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرْ

والّله -تعالى- أعلم.

---

(٥٨) أُضافة منّي ليست في المصدر .

(٥٩) مِمَّن جعلها من الكون المتعلّق به ابن عطيّة [٩٧، ج ١١٤/١٢]. وينظر: [٣٥، ص ٥٨١].

(٦٠) سورة النمل٢٧/٤٠.

(٦١). وقد نبّه ابن هشام إلى ذلك. و قال أبو علي :"إظهار عامل الظرف شريعة منسوخة"، فأمّا قوله تعالى: ﴿فلما رءاه مستقراً عنده﴾ فالعامل (رآه) لا مستقرّ. [٢١، ص ٣٤]. وقول العكبري في : التبيان ١٧٣/٢.

المسألة الثالثة: عائد المبتدأ في الخبر إذا تعدد لفظاً دون معنى

قد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً، وذلك التعدد إمّا بحسب اللفظ والمعنى جميعاً، . وإمّا بحسب اللفظ فقط، نحو: (هو أَعْسَر يَسَر)(٦٢): أضبط، أي: عامل بكلتا يديه. (هذا حلوٌ حامضٌ)(٦٣)، فإنَّها في الحقيقة خبرٌ واحدٌ، أي: (مُزٌّ)، وقد رَدَّ ابن جمعة على ابن الحاجب في زعمه أنّ في كلا اللفظين ضميراً يعود على المبتدأ.

قال: ((قال المصنف في (شرح المفصل): يجوز أن يكون في كلٍّ واحد منهما و لا يلزم أن يكون كلُّ واحد خبراً على حياله؛ لأنّ المقصود جمع الطعمين، والضميران على أصلهما والمعنى: فيه حلاوة وفيه حموضة)). [٩٦، ج ١/ ٢٠٣].

ثمّ قال: ((وفيه نظر؛ لأنه إن أراد أنّ كلّ واحد منهما محتمل للضمير أو مجرد عن الضمير فهو حقٌّ إلاّ أنَّه لا يكون هناك إلاّ ضميرٌ واحدٌ)). [١٤، ج١/١٦٧- ١٦٨].

وقال: ((وإن كانا متضادين نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ)، و(أبيض أسود) فليس كل واحد منهما خبراً مستقلاً، بل هما نائبان عن خبر واحد جامع للمعنيين. إما للطعمين وهو مزّ، أو للونين وهو أبلق، وهو محتمل للضمير العائد على المبتدأ، وإلاّ فإن لم يعد عليه ضمير مطلقاً لزم مخالفة قاعدة الصفة المشتقة، وإن عاد فإما من كل واحد منهما وهو باطل؛ لاستلزامه الجمع بين المتضادين إذ التقدير حينئذٍ: كله حلوٌ حامضٌ. وإمّا من أحدهما وهو ترجيح بلا مرجح؛ لأنّه لما ارتبط بالعائد منه على المبتدأ بالمبتدأ تعيّن أن يكون هو الخبر)). [١٤، ج١/١٦٧- ١٦٨].

وهذه المسألة المشكلة مما اختلف فيه العلماء على النحو التالي:

١- ذهب بعضهم إلى القول برجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ: و من هؤلاء ابن الحاجب كما مرّ، والمعنى: فيه حلاوة وفيه حموضة.

وصرح به الرضي(٦٤) مستدلاً بمطابقتهما للمبتدأ إفراداً وتثنيةً وجمعاً،

وهو مذهب أبي حيان، قال(٦٥): ((ما تعدد لفظاً دون معنى مثاله: (هذا حلوٌ حامضٌ)(٦٦)، بمعنى: مزّ،

---

(٦٢) [٧٣، ج ١/ ٣٢٧][٣٣، ج ٤/٨٧].

(٦٣) ينظر: [٧٦، ج ٢/٨٣] و [٩٨، ج ٤/٣٠٨] و [٤٩، ج ١/٢٨٩] و [٧٥، ج ١/٢٦٤، ٢٦٥] و [١٧، ص ١٩٢ – ١٩٣] و [٨٢، ج ١/١٠٨].

(٦٤) قال: ". . . وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: (هذا أبيض وأسود)، و(هذا حلو وحامض)". [٧٥، ج ١/٢٦٤-٢٦٥].

(٦٥) وينظر: [٢٣، ج ٣/١١٣٨، ١١٠٥] .

(٦٦) [٧٦، ج ٢/ ٨٣].

و(هذا أَعْسَرُ يَسَرٌ)، بمعنى: أَضْبَط، أي: عامل بكلتا يديه، ... وإذا كان للمبتدأ خبران في حين واحد، وكانا بغير تشريك، وهما مشتَقَّان الاشتقاق الذي يتحمل صاحبه الضمير، نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ)، و(زيدٌ قائمٌ قاعدٌ)، أي: مضطربُ الرأي، وقوله:

يَنامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ، ويَتَّقي   بأُخرى الأعادي، فَهْوَ يَقْظانُ هاجِعُ(٦٧)

أي: مُتَحَذِّرٌ أو مُتَخَوِّفٌ، فهل فيهما ضميران أم الأول خالٍ من الضمير، والثاني مُتَحَمِّلٌ ضمير المبتدأ؟ فيه نظر: نقل لنا عن أبي علي الفارسي أنه ليس إلاّ ضمير واحد تحمله الخبر الثاني(٦٨)؛ لأنَّ الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء منه، وصار الخبر إنّما هو بتمامهما.

والذي اختاره أنَّ كلاًّ منهما تحمّل ضميراً من المبتدأ، وأنّ كونَهما خبرين في وقت واحد لا يخرجهما عما استقر في الخبر المشتق من تحمله الضمير)). [٥٦، ج ٨٧/٤].

ثمّ قال(٦٩)((وثمرة هذا الخلاف تظهر إذا جاء بعدهما اسم ظاهر، نحو قولك: (هذا البستان حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُه)، فإذا قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً تعيَّن أن يكون الرمان مرفوعاً بالثاني، وإذا قلنا: إنّه يتحمل فيحتمل أن يكون من باب الإعمال، ولا التفات لمن شرط في باب التنازع أنّ العاملين لا يتنازعان سببيّاً مرفوعاً(٧٠))).[٥٦، ج ٨٧/٤].

و قال أبو علي: ((إن ارتفعا بأَنّهما خبرٌ فلا يكون؛ لأنّه لا يوجد رافع لاسمين هكذا، ولأنّه محمولٌ على الفاعل، ولا فاعل هكذا)). [١٠٢، ج١/١٩٨- ١٩٩].

وقال في الارتشاف: ((والجمهور على أنّهما خبران في معنى خبر واحد، ... وكل منهما متحمل ضمير المبتدأ)). [١٠٣، ج٣/١١٣٨، ١١٠٥].

٢- وذكر أبو حيان أنّه نُقِل له عن الفارسي أنّه يرى أنّ الضمير في الثّاني [قال في الارتشاف: ((ونُقِل لي عن أبي علي(٧١) أنّه ليس إلا ضميراً واحداً تحمَّله الخبر الثاني)). [٢٦، ج٣/١١٣٨، ١١٠٥]

---

(٦٧) بيت من الطويل، لحميد بن ثور يصف الذئب، وهو في: [٩٩، ص ١٠٥] وينظر: [١٠٠، ص ٥٨٥]، [٦٦، ص ٢١٤].
ويُرْوَى: (الأعادي) بدل (المنايا)، و(نائم) بدل (هاجع) وقد وقع:تعدد الخبر (يَقْظانُ هاجِعُ) لمبتدأ واحد.

(٦٨) كذا وسيأتي قوله في (المسائل المنثورة) : "ليس الذكر في واحدٍ منهما وإنَّما رجع على هذا ذكرٌ من شيءٍ محذوف، قام هذا مقامه". وسيأتي قوله في (الحجة) أيضاً. ونَسَب إليه ابن جنّي أنه يرى أنّ الضمير إنّما يعود من مجموع الاسمين. وذكر أنّ هناك تحريفاً كثيراً على أبي علي [١٠١، ص ١١٦-١١٧] وسيأتي ضمن كلام الدّماميني.

(٦٩) وينظر أيضاً: [٢٣، ج ١١٠٥/٣،١١٣٨] .

(٧٠) ينظر: [٧٣، ج ١٦٤/١- ١٦٦] .

(٧١) ينظر: [١٠٥، ج ١٥٠/١ -١٥١] و [٩٥، ص ٣٢-٣٣] .

وكرَّرَه في [٤٠ ، ج ٥١/١]، قال: ((نُقِل لنا عن الفارسي أنَّه ليس إلاّ ضميراً واحداً تحمله الخبر الثاني لأنَّ الأول تنَزَّل من الثاني منْزِلة الجزء منه وصار الخبر إنّما هو بتمامها)).

وأكّدَ رأيه السابق، وأنّ الذي يختاره أنَّ كلاً منهما تحمّل ضميراً من المبتدأ، وأنّ كونهما خبرين في وقتٍ واحدٍ لا يخرجهما عمّا استقر في الخبر المشتق من تحمّله الضمير. وكذا قال في (التذييل والتكميل). [٢٣ ، ص٨٧].

وهذا الكلام لأبي حيان نقله الدّماميني، وردَّهُ في قوله: ((ووقع في كلام أبي حيان أنَّ أبا علي الفارسي _ فيما نُقِل عنه _ يرى أنّ في الخبرين ضميراً واحداً تحمّله الثاني؛ لأنّه بِتَمَامِه تَمَّ المعنى المراد، والأول مُنَزَّلٌ منه منزلة الجزء، وأنّ أبا الفتح راجَعَ أبا علي في عود الضمير نَيِّفاً وعشرينَ سنةً حتى تبين له انتهى.

وتبعه على ذلك بعض من لَخَّصَ كلامه، لكنَّه جزم بذلك على الفارسي، فقال: ((قال أبو علي، والصواب خلاف ما قال(٧٢)، ففي (التنبيه على مشكل الحماسة)[١٠٤ ،ص١١٦- ١١٧]. لأبي الفتح بن جنّي لمّا تكلّم على قول الأعرج(٧٣):

لا جَـــزَعَ اليَـــوْمَ علـــى قُـــرْبِ الأَجَـــلْ(٧٤)

قال: وقد راجعت أبا عليٍّ مرات في هذا، على أنّ كُلاًّ من الخبرين فيه معنى الفعل، فهلا قلت: إنّ الضمير عائدٌ من كلٍّ منهما. كما تقول: (هذا قائم أخوه قاعد أبوه)، فترفع بكلٍّ منهما الظاهر، لا ترفع بِهما المضمر؟ فلمَّا أفضى بنا القولُ إلى هذا لاحَ من قوله ما كان يخفى منه أكثر من أربعين سنةً أنّه إنّما يريد: أنّ العائد المستقبل به جميع الخبر إنّما يعود من مجموع الاسمين، فأمّا كلُّ واحد منهما فلا محالة أنّ فيه ضميراً، فحينئذٍ ثلجت النفس بقوله، وهذا مما يدل على قوة مأخذه، وعلى طريقته، وعلى كثرة التحريف عليه، ونسبة ما لا يضبط عنه إليه)).[٤٥ ،ج١٣٠/٣- ١٣٢].

---

(٧٢) الضمير عائد – والله أعلم – على أبي حيان وبعض من لَخَّصَ كلامه، وكذا قال محقق الكتاب .

(٧٣) عدي بن عمرو بن سويد بن ريان المعنيّ الطائي من المخضرمين، من شعراء الحماسة، وقيل : اسمه سويد بن عدي . [١٠٦، ص ٢٥١–٢٥٢] وقيل: القائل عمرو بن يثربيّ الضبيّ، من فرسان قومه ورؤسائهم في الجاهلية، أسلم ولم يرَ النبي. وقيل: القائل الحارث الضّبّي. [٣٧، ج ١٥٤/١] و [١٠٨، ج ٣٢٧/٤] .

(٧٤) من رجز أنشده الشاعر يوم الجمل، وأوله: أنا أبو برزةَ إذْ جدَّ الوهل

وبعد الشاهد: الموتُ أحلى عندنا من العسل

يُنْظر قِطَعٌ منه في [٣٧، ص ٢٨٩]، [١٠٧، ج ١٥٤/١]، [١٠٩، ج ١٤٦/١، ٥١٠/٢]، [١١٠، ج ٢٧٢/٣]، [٩٢، ج ٨٢/٣) . والشاهد في: [١٠١، ص ١١٥–١١٦]، [٤٦، ج ١٣١/٣] .

واقتضى قول أبي الفتح أن أبا علي يقول بذلك في نحو: حلو حامض، وكأنّه مبنيّ على ما يقول ابن عصفور: من أنّه إنّما يتعدد الخبر على معنى قولك: جامع بين كذا وكذا)).

وما جاء في [٩٥، ص٣٢- ٣٣].، و[١٠٥، ج ١/١٩٨- ١٩٩- ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢- ٢٠٣] لأبي عليّ يَرُدُّ ما نُسِبَ إليه ويُؤَيِّد كلام أبي الفتح- كما سيأتي.

٣- أنّ الضمير متحمَّلٌ في محذوف بمعناهما، وهذا ما فهمه ابن جنّي من كلام الفارسي، واستحسنه _وقد مرّ- وهو صريحُ كلامه، قال: ((إذا قلت (هذا حلوٌ حامضٌ) كان (هذا) مبتدأ، و(حلو حامض) خبر عن (هذا). [٨، ج ٢٥٨/١، ١٧٠، ج ١، ص٩٩].

فإن قال قائلٌ: فالذكر العائد على (هذا) في (حلو) أو(حامض)؟.قيل له: ليس الذكر في واحدٍ منها؛ وذلك أنَّهما تَنَزّلا بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فقاما مقامه، وذلك أنَّك أردت (هذا مُزٌّ)(٧٥)، فجعلت (حلواً حامضاً) يدلاَّن على محذوف، وذلك المحذوف فيه ذكرٌ من (هذا) فرجع على (هذا) ذكرٌ من شيءٍ محذوف قام هذا مقامه)). [١٠٠، ص٣٢].

وكرَّرَهُ في مسألة أخرى، فقال: ((ليس في واحد منهما ذكرٌ، وإنَّما الذكرُ من شيءٍ محذوفٍ دلَّ هذا عليه)). [١٢١، ص٣٢].

وقد فصَّلَ القول فيه في (الحجّة)، فقال: ((فأما ما أجازه أحدُ شيوخنا _ وهو أبو إسحق الزجاج (٧٦)- في قوله﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى ﴾ من أنّه بمنزلة حُلْوٌ حامضٌ(٧٧) _ أي: هو كتاب، وهو هدىً _ فالقول في إجازة هذا على الوجه الذي ذكره مُشْكِلٌ؛ وذاك أنَّ ارتفاعهما لا يخلو من أن يكون بأنَّهما خبر المبتدأ، أو يكون الثاني تابعاً للأول.

فإن قيل: يرتفع الاسمان بأنَّهما خبرُ المبتدأ قيل: لم نرَ شيئاً رافعاً يرفع اسمين على هذا الحدِّ. وقد شبَّهوا ارتفاع خبر المبتدأ بارتفاع الفاعل، وزعموا أنَّه ارتفع لمشابَهة الفاعل.

فإن قلت: إنَّ الثاني تابعٌ للأول فليس يجوز أن يكون الثّاني بدلاً من الأول؛ لأنَّ الأول مرادٌ، كما أنَّ الثاني

---

(٧٥) نقل صاحب إعراب القرآن المنسوب للزجاج المسمّى: (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات) هذا المعنى عن أبي علي [٤٢، ج١/١٣-٣٩٦-٦١٤، ٢/٦٨٠-٦٩٥-٧٩٣-٨٢٧-١٠٥٤- ١١٥٥] .

(٧٦) هو إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج فلزم المبرد على أن يعلمه بالأجرة ويخدمه، فنصحه في العلم حتى استقلّ، وكان من أهل الفضل، وله تصانيف كثيرة منها (معاني القرآن) و(تفسير أسماء الله الحسنى)، وتوفي سنة ٣١١ هـ .، [١٠، ج ٤١١/١]. وقوله في [١١١، ج ٧٠/١].

(٧٧) ينظر: [٧٦، ج ٢٥٨/١].

كذلك، ومن ثَمَّ لم يجز أن يكون الثّاني صفةً للأول. والصفة أبعد أن تجوز؛ لأنَّك لا تصف الحلو بأنَّهُ حامض، وإنَّما تُخْبر عن الأول أنَّه قد جمع الطَّعمين، ولا مدخل ها هنا لشيءٍ من باقي التوابع، فإذا بَعُدَ هذان ولم يَخْلُ منهما ثبت إشكالُ المسألة. ولا يستقيم أن يجعل (حامض)خبر مبتدأ محذوف وأنت تريد هذا المعنى؛ لأنَّ الكلام يصير جملتين، وإنَّما يراد في المخبر عنه أنَّه قد جمع الطعمين في جملة واحدة؛ كأنَّكَ قلت: مُزّ.

فإن قلتَ: أَجْعَلُ الاسمين موضعهما رفع؛ لوقوعهما موقع اسم مفرد يرتفع بأنَّه خبر مبتدأ؛ كما يجعل موضع الجملة رفعاً إذا وقع موقع الخبر فإنَّ في ذلك بعداً؛ لأنَّ هذا وإن كان مشبهاً للجملة في أنَّهما اسمان فليس بِها. ألاَ ترى أنَّك إذا سميت رجلاً: عاقلة لبيبة، أعملتَ فيه العوامل، ولم تجعَلْه بمنزلة أنْ تسميه بزيد منطلق، وأنت تريد الجملة. فمِمَّا نقول في ذلك أنَّ هذين الاسمين لا يمتنع أن يقعا جميعاً خبراً لمبتدأ، وإذا جاز أن يقع خبر المبتدأ جملةً ولم يمتنع ذلك _ وإن كان الفاعل يمتنع أن يكون جملةً _ كان هذا - أيضاً- جائزاً أن يكون في موضع خبر المبتدأ. وقد جاء أشدُّ من هذا، وهو أنَّ هذه الجمل قد وقعت موقع خبر (إنَّ) في مثل: (إنَّ زيداً أبوه منطلق)، و(إنَّ زيداً قام أبوه). وإذا جاز هذا في (إنَّ) مع أنَّ فيه نصباً ظاهراً، وحكم النصب ألاَّ يكون إلا برفع الفاعل أو مُشْبه به، ووقعت الجملة موقع الرافع فهذا أجوز...

فأما ما يرجع من هذا الخبر الذي هو: (حلو حامض) ونحوه إلى المبتدأ فالقول فيه أنَّه لا يخلو من أن يكون الضمير في أحد الاسمين، أو في واحد منهما ضمير، أو يكون فيهما ضمير واحد، أو لا يكون في واحد منها ضمير. فلا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها إذا خصصته بِتَحَمُّلِه الضمير لم يكن بأولى بذلك من صاحبه. ولا يستقيم...ولا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعاً؛ لأنَّه يجب أن يُعْمِلَ الصفتان جميعاً فيه، وهذا ممتنع؛ كما يمتنع أن يعمل فعلان في فاعل. وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنَّه لا ضمير في ذلك.

فإن قلت: فعلام يحمل؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونَرُدُّ الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى؛ كما فعل ذلك في الصفة في قولك: (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين)؛ ألاَ ترى أنَّه لا عائد في لفظ هذه الصفة إلى الموصوف، وإنَّما يرجع إليه الذكر في المعنى؛ كأنَّك قلت: لا قاعدٍ أبواه.

ونظير ما قلنا – أيضاً– في المبتدأ قوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾(٧٨) ألاَ ترى أنَّ الذِّكرَ يرجع إلى هذا المبتدأ – أيضاً – على المعنى فكما أنَّ الكلام وتقديره محمولٌ على المعنى كذلك في قولنا: (هذا حلوٌ حامضٌ)،

---

(٧٨) سورة البقرة٢/٦.

الذكر عائدٌ من المعنى كما أنَّه مِمَّا ذكرنا في الصفة وفي قولهم : (مررت برجلٍ قائمٍ وقاعدٍ) يعود الذكر على المعنى.

فإن قلت : فما تقديره في الإعراب؟ فالقول إنَّه كما أنَّ الاسمين وقعا موقع مفرد فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ ، كأنَّه قال في (حلو حامض) : مُزٌّ، وفي (زيد ظريفٌ كاتبٌ) : جامع ، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد ، كما تقع الجملة موقع المفرد في هذا الموضع)). [١٠٢ ، ج١ /١٩٨ - ٢٠٣].

وممن قال به ابن يعيش ، قال : ((تقول : (هذا حُلوٌ حامِضٌ) ، تريد : أنَّه قد جمع بين الطعمين ، وكأنَّك قلت : (هذا مُزٌّ) ، فالخبر وإن كان متعدداً من جهة اللفظ ، فهو غير متعدد من جهة المعنى ؛ لأن المراد أنه جامع للطعمين ، وهو خبر واحد ، وتقول : (هذا قائمٌ قاعدٌ) على معنى : راكع ، ... واعلم أنك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً ، كان العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزءين ، والمراد : العائد المستقبل به جميع الخبر ، وذلك إنما يعود من مجموع الاسمين ؛ فأما كل واحد منهما على الانفراد ، ففيه ضمير يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل ، فيعود من كل واحد منهما ضمير عود الضمير من الصفة إلى الموصوف ، والظرف إلى المظروف ؛ فأمَّا عود الضمير من الخبر المستقل به إلى المبتدأ ، فإنَّما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضِدَّين أم لم يكونا)). [٣٣ ، ج١ ، ص٢٤٩ - ٢٥٠].

٤- وذهب أبو الحسن الأخفش(٧٩) في (المسائل الكبير(٨٠)) إلى أنَّ الثاني ليس بخبر ، بل هو صفةٌ للأول ، وأنّ المعنى : هذا حلو فيه حموضة ، قال أبو حيان(٨١) : ((وقال الأخفش في (المسائل الكبير) : ((اعلم أنَّ قولهم : (هذا حلو حامض) ، و(هذا أبيض أسود) ، إنَّما أرادوا : أنّ هذا حلو فيه حموضة ، فينبغي أن يكون الثاني صفةً للأول ، وليس قولهم : إنَّهما جميعاً خبر واحد بشيءٍ ، وكيف يكون؟ هذا ليس له مذهب في العربية)).[٥٦ ، ج ٤/ ٩٢- ٩٣] ، [٥١ ، ص٢٣٥].

الأدلة والترجيح

إذا كان الخبر مشتقاً فلا بُدَّ من عائدٍ على المخبر عنه ؛ ذلك أنّه كما جاء في كلام ابن جمعة ((إن لم يعُد عليه ضميرُ مطلقاً لزِم مخالفة قاعدة الصفة المشتقة)) وقال ابن الحاجب : ((فاسد)) [٩٦ ، ج ١/ ٢٠٣].

والذي يظهر - والله أعلم - أنَّك إذا أخبرت بخبرين فصاعداً فلا تعارض بين أن يعود العائد من لفظٍ بمعناهما ، فيكون العائد على المخبر عنه راجعاً من مجموع الجزءين - وهو المستقبل به جميع الخبر - وبين أن يكون في كلِّ واحدٍ منهما على الانفراد ضميرٌ يعود إليه لا محالة من حيث كان راجعاً إلى معنى الفعل ،

---

(٧٩) الأخفش الأوسط : سعيد بن مسعدة.

(٨٠) وهو مفقود [٩، ج ٢/ ٤٢] ، [١١٢، ج ٢/ ١٦٧] .

(٨١) وينظر: [٢٣، ج ٣ /١١٣٧] ، [٤٦، ج ٣/ ١٣٠ - ١٣٢].

فيعود من كلِّ واحدٍ منهما ضميرٌ عودَ الضمير من الصفة إلى الموصوف، والظرف إلى المظروف؛ فأمّا عود الضمير من الخبر المستقبل به إلى المبتدأ، فإنَّما يكون من المجموع سواء كان الخبران ضدين أم لم يكونا.

أما القول بأنَّه عائدٌ منهما فقال فيه الفارسي: ((ولا يستقيم أن يكون في كلِّ واحد منهما ضمير: لأنَّك إن حمّلت كلَّ واحد منهما ضميراً لم يكن ذلك الغرض في الإخبار؛ ألا ترى أنَّ الضمير إذا حملته كلَّ واحد منهما فالضمير فاعل، فتصير كأنك قد أخبرت عن المبتدأ بفعل كلِّ واحد من اسمي الفاعل؛ كأنَّك قلت: حَلاَ وحَمُضَ، وليس الغرض كذلك ولا المراد؛ إنَّما المراد: أن الأول قد جمع الطعمين؛ ألاَ ترى أنَّ أبا عمر(٨٢) قال في تفسير ذلك: تُرش شرين(٨٣) فإذا كان ذلك مؤدِّياً إلى خلاف المعنى المراد لم يستقم)). [١٠٢، ج ١/١٩٨ –٢٠١].

ولا يجوز أن يكون فيهما ضمير واحد؛ لأنَّ عاملين لا يعملان في معمول واحد.

كما لا يجوز أن يكون فيهما ضميران عائدان على المبتدأ؛ لأنَّه يصير التقدير: كله حلو وكله حامض، وليس هذا الغرض منه. [١٠٢، ج ١/١٩٨ - ٢٠١]، [٥٦، ج ٤/٩٠].

أما القول بأنه ليس إلا ضمير واحد تحمله الخبر الثاني (حموضة) فقال فيه الفارسي: ((لا يجب أن يكون في أحد الاسمين دون الآخر؛ لأنَّ كل واحد منها إذا خصصته بتحمُّلِهِ الضمير لم يكن بأولى بذلك من صاحبه)) [١٠٢، ج ١/١٩٨ - ٢٠١]، وقيل: بأنَّه ((تحكّم)). [٩٦، ج ١/٢٠٣].

وأمّا قول الأخفش إنَّ الثاني ليس بخبر، بل هو صفة للأول، وأنَّ المعنى: هذا حلو فيه حموضة، فقال فيه الفارسي: ((فإن قلت: إن الثاني تابع للأول فليس يجوز أن يكون الثاني بدلاً من الأول؛ لأن الأول مراد، كما أنَّ الثاني كذلك، ومن ثم لم يجز أن يكون الثاني صفة للأول. والصفة أبعد أن تجوز؛ لأنَّك لا تصف الحلو بأنَّه حامض، وإنَّما تخبر عن الأول أنَّه قد جمع الطعمين، ولا مدخل ها هنا لشيءٍ من باقي التوابع. فإذا بَعُدَ هذان ولم يخلُ منهما ثبت إشكال المسألة)). [١٠٢، ج ١/١٩٨ - ٢٠١].

وقال أبو حيان: (٨٤)((: ولا يصِحُّ في (حامض) أن يكون صفةً لامتناع وصف الحلو به، ولا بدلاً لأنَّه لا يراد أحدهما، ولا خبَرَ مبتدأ محذوف لصيرورة الكلام جملتين، وإنَّما يريد أنّه جمع الطعمين لا أنَّه هو هذا وهذا)). [٥٦، ج ٤/ ٨٧].

---

(٨٢) والظاهر أنَّ المراد به أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (سبقت ترجمته ص ١٢).

(٨٣) هو تركيب فارسي معناه : حلو حامض، وفي [١١٣، ج ١/١٤٣]: (هو في التفسير.:حلوٌ حامض، والفرس تسمِّي الشّيء بالاشتقاقات)، وفي [١١٤، ص ١٣١] : (((شيرين): حلو لذيذ محبوب)).

(٨٤) وينظر: [٢٣، ج ٣/١١٠٥ – ١١٣٨].

ولا يجوز أن يكون ضمير واحد فيهما جميعاً ؛ لأنَّه يجب أن يعمل الصفتان جميعاً فيه ، وهذا ممتنع ؛ كما يمتنع ؛ أن يعمل فعلان في فاعل وإذا كانت هذه الوجوه غير مستقيمة ثبت أنه لا ضمير في ذلك.

وقال أبو علي الفارسي : ((فإن قلت : فعلام يحمل؟ قلنا : نحمله على المعنى ، ونرد الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى ؛ كما فعل ذلك في الصفة في قولك : (مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين) ؛ ألاَ ترى أنَّه لا عائد في لفظ هذه الصفة إلى الموصوف ، وإنَّما يرجع إليه الذكر في المعنى ؛ كأنك قلت : لا قاعدٍ أبواه .

ونظير ما قلنا أيضاً في المبتدأ قوله : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ ﴾(٨٥) ألا ترى أنَّ الذكر يرجع إلى هذا المبتدأ – أيضاً- على المعنى فكما أن الكلام وتقديره محمول على المعنى كذلك في قولنا : هذا حلو حامض ، الذكر عائد من المعنى كما أنّه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم : مررت برجل قائم وقاعد يعود الذكر على المعنى)). [١٠٢ ، ج ١/١٩٨ - ٢٠١].

فإن قلت : فما تقديره في الإعراب؟ فالقول إنّه : كما أنّ الاسمين وقعا موقع مفرد فيما ذكرنا من عود الذكر إلى المبتدأ ، كأنّه قال في (حلو حامض) : مُزٌّ ، وفي (زيد ظريف كاتب) : جامع ، فكذلك الاسمان وقعا موقع المفرد ، كما تقع الجملة موقع المفرد في هذا الموضع.

ونظير هذا ، في أنَّ الصفتين جرتا مجرى الجملة في بعض الوجوه ، تسميتهم بعاقلة لبيبة امرأةً أو رجلاً ؛ ألا ترى أنَّهم لم يمتنعوا من الصرف وحكوا حال النكرة كما فعلوا ذلك في الجمل ؛ فهذان الاسمان إذا وقعا موقع خبر الابتداء وإن لم يجز أن يقع بعد الفعل اسمان يسند الفعل إليهما فإنَّ المبتدأ قد وقع موضع خبره الجمل ، نحو قولهم : (زيد أبوه منطلق) ، و(عمرو قام أبوه) ؛ وكما جاز هذا وإن امتنع في الفاعل ، وجاز : (إنّ زيداً أبوه منطلق) كذلك يجوز وقوع هاتين الصفتين موقع خبر الابتداء على حَدِّ ما وقعت الجمل ، وإن لم يكونا جملة(٨٦).

هذا ما ظهر لي في هذه المسألة- والله –تعالى- أعلم.

---

(٨٥) سورة البقرة٢/٦.

(٨٦) تنظر هذه المسألة للاستزاده في: [٩٨، ج٤/٣٠٨]، [١٧، ص ١٩٢-١٩٣]، [١١٣، ص ١٤٦]، [٢٨، ج ١/٢٩٤]، [٧١، ج ١/٢٣١-٢٣٢]، [٢، ج ٣/١٧٦]، [١١٥، ج ١/٢٣٩، ٢٤٣]، [٢٧، ص ٥٠]، [٧٥، ج ١/٢٨٨، ٢٨٩].

المسألة الرابعة: رابط جملة الحال إذا كانت اسميَّة

إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً فلا بُدَّ من رابطٍ يربطها بصاحب الحال، وهذا الرابط إمَّا أنْ يكون الواو والضمير، أو الواو وحدها، أو الضمير وحده، هذا ما عليه الجمهور(٨٧).

ويرى ابن الحاجب أنَّ الاقتصار على الضمير ضعيفٌ خلافاً لما عليه الجمهور، قال(٨٨): ((فالاسمية بالواو والضَّمير، أو بالواو، أو بالضّمير على ضعف...)). [٢٧، ص ١٠٥].

وقال: ((فلا بُدَّ من الواو على الأصحِّ؛ لأنَّ الحال في المعنى إنَّما هي مقدرةٌ بجزء هذه الجملة – وهو الجزء الثاني – فقصدوا إلى الإتيان بما يُشْعِرُ بالحالية داخلاً على الاسم الأول؛ فلذلك ضَعُفَ حذف الواو. وقد جاء: (كلمته فوه إلى في)، وهو قليل)). [٢٨، ج ٥١٦/٢].

وقال في نظم الكافية [٢٩، ص ٢٢٠]:

تلزمُ الاسميّةَ واوُ الحالِ وشَذَّ حذْفُها بلا مقالِ
وجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ تأوّلوا مفعولاً أو لِواوِها يستثقلُ

وخرّج الآية على أنّ الجملة الاسميّة مفعول ثانٍ لـ(ترى)، أو حال وحذفت الواو كراهة اجتماع الواوين. [٢٩، ص ٢٢١].

وقد خالفه ابن جمعة، لأنَّ قولهم رُدَّ عليه بالسماع، قال: ((أمَّا الاسمية فإنْ خَلَتْ من الضمير أو كان المبتدأ فيها ضمير ذي الحال فلا بُدّ من الواو... ، إن كان معهما ضمير غير ما ذكر(٨٩) فقد ذكر في المفصل[ص ٩٨] – وهو اختيار المصنف – أنَّ الأجود الإتيان بالواو والضمير، والاقتصار على الضمير كما في قولهم (كلمته فوه إلى في) وهو ضعيف، أمَّا أولاً: فلأنَّ وضع واو الحال لتدلَّ على أنَّ زمن ما قبلها وما بعدها واحدٌ وهذا الغرض لا يحصل من الضمير وحده.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ الحال في المعنى مقدرةٌ من الخبر، فلا بُدَّ في (الاسم(٩٠) المُخْبَر عنه بما يُشْعِر بكونه داخلاً في الحال، وهو الواو)). [١٤، ج ٢٣٣/١].

وقال: ((وإن كان معهما ضمير غير ما ذكر جاز حذف الواو وإثباتُها، نحو: (جاء زيدٌ ويده على رأسه))). [٤٦، ج ٥٥٧/١].

---

(٨٧) وينظر: [٩٨، ج ٢٣٦/٣]، [٧٧، ج ٢٦٨/١، ٢٦٩]، [١١٦، ص٤٨١]، [٢٨، ج ١٦٦/٢-٢٦٧].

(٨٨). وينظر: [٤٧، ج ٣٣٩/١].

(٨٩) ضمير غير ما ذكر (إذا كان المبتدأ ضمير غير ذي الحال).

(٩٠) في المطبوع (في الجرِّ)، والعبارة غير واضحة، والمراد واضح،إ ذْ لولا الواو لما وجد ما يشعر بكونها فضلة ؛لاستقلالها بالضمير.

فهما قولان:

الأول: قول سيبويه والجمهور، وهو جواز انفراد الجملة الاسميّة بالضمير وحده ، وهو فصيحٌ كثيرٌ في لسان العرب، قال سيبويه : ((... وبعض العرب يقول: (كلمته فوه إلى فيّ)، كأنَّه يقول: كلَّمْته وفوه إلى فيّ، أي: كلَّمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله: كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال، فانتصب لأنَّه حالٌ وقع فيه الفعل... ومن رفع (فوه إلى فيَّ) أجاز الرفع في قوله: رجع فلان عودَه على بدئِهِ)). [٨، ج ٣٩١/١ -٣٩٢] و هذا هو رأي أكثر النحويين ومنهم ابن جمعة.

الثَّاني: ما ذهب إليه ابن الحاجب، وهو ما نَصَّ عليه الزَّمَخْشَرِي، وفُهِمَ من كلام الفرَّاء[١١٧، ج ١ / ٣٧٢]، وهو أنَّ الاقتصار على الضمير نادرٌ شاذٌ ضعيفٌ.

قال الزَّمَخْشَرِي : ((فإن كانت اسمية فالواو إلاَّ ما شَذَّ من قولهم: (كلمة فاهُ إلى فِيَّ) وما عسى أنْ يُعْثَر عليه في الندرة، وأما لقيته عليه جُبَّةُ وشْيٍ، فمعناه: مستقِرَّةٌ عليه جُبَّة وشْيٍ)). [١١٨، ص٩٨].

الأدلة والترجيح

الذي يظهر لي– والله أعلم – أنَّ ما ذهب إليه الجمهور هو الراجح، أمَّا ما فُهِمَ من كلام الفرّاء، وقال به الزَّمَخْشَرِي وابنُ الحاجب فقد رَدَّهُ النحويون بالدَّليل العقلي والنَّقلي.

فقد رَدَّهُ ابنُ يعيش قائلاً : ((قوله:[٩١]((فإن كانت الجملة اسمية فالواو)) فإشارة إلى أنَّه إذا وقعت الجملة الاسمية حالاً فيلزم الإتيان بالواو فيها وليس الأمر كذلك... فأمّا قوله ((إلاَّ ما شذَّ من قولهم: (كلَّمته فوه إلى فيَّ))) فإنَّ أراد أنَّه شاذٌ من جهة القياس فليس بصحيح لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية وهو الضمير في فوه، وإن أراد أنَّه قليل من جهة الاستعمال فقريب؛ لأنَّ استعمال الواو في الكلام أكثر، لأنَّها أدلُّ على الغرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها)). [٣، ج٢/٦٦].

وأطال في الرد على الزَّمَخْشَرِي ابنُ مالك في [١١٩، ج١/٤٥٤ – ٤٥٨]، و[٧٣، ج٢/٣٦٤]، وقال: ((وزعم الزمخشري أنَّ قولهم: (كلَّمته فوه إلى فيَّ) نادر. وهو من المسائل التي حرفته عن الصواب، وعجزتْ ناصره عن الجواب)). [٣٩، ج٢/٤١].

وقال الرَّضِيّ : ((قوله: ((أو بالواو، أو بالضمير))، اجتماع الواو والضمير في الاسمية ، وانفراد الواو متقاربان في الكثرة ، لكن اجتماعهما أولى، احتياطاً في الربط؛ وأمَّا انفراد الضمير، فقال الأَنْدَلُسِي[٩٢]: إن كان المبتدأ ضمير صاحب الحال، وجب الواو أيضاً، نحو: (جاءني زيدٌ وهو

---

[٩١] يعني الزّمخشري.

[٩٢] القاسم بن أحمد بن الموفَّق بن جعفر الأندلسي المرسيّ، أبو محمد اللّورقي شارح المفصّل، والجزوليّة والشاطبيّة (ت:٦٦١هـ .) ينظر: [١٠، ج ٢/٢٥٠].

راكب) ؛ ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة ، في معنى المفرد سواء ، إذ المعنى : جاءني زيد راكباً ، فصُدِّرَتْ بالواو إيذاناً من أول الأمر بكون الحال جملة ، وإن أدَّت معنى المفرد.

وإن لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نُظِر ، فإن كان الضمير فيما صدِّر به الجملة سواء كان مبتدأً ، نحو : (جاءني زيدٌ يدُه على رأسه) ، و(كلَّمته فوه إلى فيَّ) ، أو خبراً ، ... فلا يحكم بضعفه مجرداً من الواو ، وذلك لكون الرَّابط في أول الجملة وإن لم يكن مصدراً ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير ، وانفراد الواو ، وإن كان الضمير في آخر الجملة ، ... فلا شَكَّ في ضعفه وقِلَّتِه)). [٣٩ ، ج٢/٤١].

وقال ابن الناظم : ((ومتى كانت الجملة غيرَ واردةٍ على أصل الحال بأن كانت اسمية : فالوجه ذكر الواو ، وقد تترك ، كقولهم : (كلمته فوه إلى فيّ) ، و(رجع عوده على بدئه) ، وهو كثير في نحو : (جاءني عليه جبَّة صُوفٍ))). [١٢٠ ، ص١٤١] .

قال أبو حيّان : ((وذهب الفرَّاء ، وتبعه الزَّمَخْشَرِي في أحد قوليه إلى وجوب الواو مطلقاً ، ولذلك زعم الزَّمَخْشَرِي أنَّ قول العرب : (كلَّمته فوه إلى فِيَّ) نادر ، وذهب الجمهور إلى أنَّه لا يجب ذكرها بل يجوز)). [٨٤ ، ج ٢١١/١] .

ثُمَّ قال : ((... والفراء والزَّمَخْشَرِي محجوجان بثبوت ذلك في كلام العرب نثراً ونظماً)). [٨٤ ، ج ٢١١/١] .

وقال المرادي : ((وليس انفراد الضمير مع قِلَّتِه بنادرٍ خلافاً للزَّمَخْشَرِي ، وقبله الفراء بل هو فصيح)). يدُلُّ على سبق الفراء لهذا الرأي أنّه أضمر الواو مع قوله تعالى : ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ من قوله تعالى(٩٣) ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [٩٥ ، ج ١٦٦/٢ - ١٦٧].

فقال : ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ الواو مضمرة ، والمعنى : أهلكناها فجاءها بأسُنا بياتاً أو وهم قائلون ، فاستثقلوا نسقاً على نسقٍ ، ولو قيل لكان جائزاً ، كما تقول في الكلام : (أَتَيْتَنِي والياً أو وأَنَا مَعْزُولٌ) ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمر الواو)). [١١٧ ، ج ٣٧٢/١] .

وقال ابن عقيل : ((وقول الفراء إنَّ الاكتفاء بالضمير في الاسمية شاذٌ قولٌ ضعيفٌ ، لكثرة ما ورد من ذلك في القرآن وغيره ، و الزَّمَخْشَرِي وافقه ، ولكنَّهُ في (الكشاف) رجع إلى رأي الجمهور)). [٤٧ ، ج ٤٦/٢] .

---

(٩٣) سورة الأعراف ٤/٧.

وقال العلائي: ((وقع للزَّمَخْشَرِي في كتابه (المفصل) كلامٌ ضعيفٌ، وتبعه عليه ابن الحاجب في (مقدمته) على الضَّعْفِ، ولم يعترض عليه كثير ممَّن شرح كلامه، فنذكر ذلك للتنبيه عليه)).[١٢١، ص ١٦١].

وقال: ((ومقتضى كلامه أن الاقتصار على الضمير في الجملة الاسمية دون الواو شاذ ونادر لا يعثر عليه إلا قليلاً، لما أشار إليه بقوله ((وما عسى أن يُعْثَرَ عليه في الندرة))، وكأنَّه أراد بالشذوذ من جهة القياس، وكل ذلك ليس بصحيح)).[١٢١، ص ١٦١].

وقال الأشموني: ((وليس انفراد الضمير – مع قِلَّتِهِ – بنادر، خلافاً للفراء و الزَّمَخْشَرِي؛ لما تقدم، ومثل هذه الاسمية في ذلك – على ما يظهر – جملة المضارع المنفي الجائز فيها الأوجه الثلاثة)).[١٢، ج ٢/٤٣].

ويدلُّ على رجحان قول الجمهور ما يلي:

أولاً: الدليل العقلي: وهو أنّ إفراد الضمير أَقْيَسُ من إفراد الواو؛ لأنَّ إفراد الضمير وُجد في الحال وشبهها وهما الخبر والنَّعت، وإفراد الواو مستغنىً بِها عن الضمير لم يُوجد إلاّ في الحال، فكان لإفراد الضمير مزيَّةٌ على إفراد الواو.[٤٤، ج٢/٣٦٦].

قال المصنف[٩٤]: ((وانفراد الضمير عندي أَقْيَسُ؛ لأنَّ الحال شبيهةٌ بالخبر والنعت، وليس شيءٌ منهما تربطه الواو)).[٤٤، ج٢/٣٦٦].

وقال العلائي: ((أيضاً فالحال في الحقيقة وصفٌ لذي الحال، فلا يدخلها الواو، كالنعت، إلا أنَّه خُولِفَ هذا الأصل فيما إذا كانت جملة، لأنَّها بالنَّظر إليها من حيث هي جملةٌ مستقلةٌ بالإفادة، فتحتاج إلى ما يربطها بما جعلت حالاً عنه، وكلُّ واحدٍ من الضمير والواو صالحٌ للربط. والأصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنَّعت)).[١٢١، ص١٦١].

وقال: ((أمَّا القياس فقد بَيَّنَا أنَّ الأصل الضمير وأنَّ المعتبر هو الرابط بين الجملتين حتَّى تكون الثانية حالاً. والربط في الضمير أقوى منه في الواو... وقد بَيَّنَّا ما يتعلق بالاقتصار دون الواو، وأنَّه غيرُ ضعيفٍ ولا شاذٍّ)).[١٢١، ص ١٦٢- ١٦٣].

وقال ابن يعيش: ((فأمَّا قوله ((إلاّ ما شذَّ من قولهم (كلمته فوه إلى فيّ))) فإن أراد أنَّه شاذٌّ من جهة القياس فليس بصحيحٍ لما ذكرناه من وجود الرابط في الجملة الحالية، وهو الضمير في فوه...)).[٣٣، ج٢/٦٦].

---

(٩٤) وينظر: [٤٦، ج ٦/٢٥١].

ثانياً: الأدلّة النقليّة، ومنها:

١- الشواهد القرآنية(٩٥): من ذلك قوله تعالى(٩٦): ﴿وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ وقوله تعالى(٩٧) ﴿ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ وقوله تعالى(٩٨) ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾، وقوله سبحانه: (٩٩) ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾، وقوله عزَّ وجلَّ: (١٠٠) ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾. ومثله - أيضاً - قوله(١٠١): ﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾، وقوله تعالى(١٠٢): ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾، قوله(١٠٣): ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾، وقوله تعالى(١٠٤) ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ نحو قوله(١٠٥): ﴿ٱدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾، وقوله(١٠٦) ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾.

كما صرح الزَّمَخْشَرِي في [٧٨، ج ٦١٧/١] بأن قوله تعالى: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ جملة حالية من الإنجيل في قوله(١٠٧): ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾، وكذلك قوله تعالى(١٠٨) ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ ولا واو فيها... وقد تَنَبَّهَ في (الكشاف) فجعل قوله تعالى(١٠٩): ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في موضع نصب على الحال، وكذا فعل بـ(١١٠) ﴿لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ فقال: هو جملة محلها النصب على الحال، كأنّه قيل: واللهُ يحكم نافذاً حكمه، كما تقول: (جاءني زيدٌ لا عمامة على رأسه ولا قلنسوة)، يريد: حاسراً. هذا نصُّه في (الكشاف) [١٢٣، ج ٣٦٤/٢].

---

(٩٥) [٨٧، ج/١ ٢٧٤، ٦١٧]، [٧٣، ج ٣٦٤/٢]، [١٢٢، ص ١٦٢]، [٤٠، ج ٢١١/١]، [٢٨، ج ١٦٦/٢ -١٦٧]، [٤٦، ج ٢٥٠/٦].
(٩٦) البقرة٣٦/٢.
(٩٧) سورة طه ١٢٣/٢٠.
(٩٨) سورة البقرة ١٠١/٢ .
(٩٩) سورة الفرقان ٢٠/٢٥ .
(١٠٠) سورة الزمر ٣٩/ ٦٠ .
(١٠١) سورة لقمان ٧/٣١.
(١٠٢) سورة الشعراء٢٠٨/٢٦.
(١٠٣) سورة المائدة٤٦/٥.
(١٠٤) سورة المائدة٤٤/٥.
(١٠٥) سورة الأعراف ٤٩/٧.
(١٠٦) سورة الرعد ٤١/١٣.
(١٠٧) سورة المائدة٤٦/٥.
(١٠٨) سورة المائدة ٤٤/٥.
(١٠٩) سورة البقرة ٢/ ٣٦، وسورة طه ١٢٣/٢٠.
(١١٠) سورة الرعد ٤١/١٣.

٢- ما رواه سيبويه من قولهم: (كلَّمتُه فوه إلى فيّ)، و (رجع عودُه على بَدْئِه)، بالرفع [٨، ج ١/ ٣٩١ - ٣٩٢.]، ولقيتُهِ عليه جُبَّةُ شيٍ [٣٣، ج٢/ ٦٦].

٣- الشواهد الشعرية: ومنها قول الشاعر:

وتَشرب أسآرِى القطا الكُدْرُ بعد ما سَرَتْ قَرَبًا أحْنَاؤُها تَتَصَلْصُلُ(١١١)

ومثله:

حتى تَركْناهم لَدَى مَعْركٍ أرْجُلُهم كالخَشَبِ الشّائِلِ(١١٢)

ومثله:

لهم لِواءٌ بكفَّى ماجِدٍ بَطلٍ لا يَقْطعُ الخِرْقَ إلاَّ طَرْفُه سامِ(١١٣)

ومثله:

راحُوا بَصَائِرهُم على أكْتافِهم وبَصِيرَتى يَعدُو بِها عَتِدٌ وَأَي(١١٤)

ومثله:

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ المِسْكِ بِهِم يُلْحِفُون الأَرْضَ هُدّابَ الأُزُرْ(١١٥)

ومثله:

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجَيْن تحسب أنَّه مَوْلَى المخافِة خلْفُها وأمامُها(١١٦)

---

(١١١)بيت من الطويل للشنفرى من لامية العرب. [١٢٤، ص ٦٦] وينظر: [٧٣، ج ٢/ ٣٦٤]، [٧٧، ج ٢/ ٧٥٩]، [١٢٥، ج ٤/ ٤٦] بلا نسبة . ويروى: (آسار القطا).

(١١٢) بيت من السريع لامرئ القيس . [١٢٦، ص ١٢١]، وينظر: [٧٣، ج ٢/ ٣٦٤] و [١٢٧، ج ٨/ ٣٥٥] والشائل : المرتفع.

(١١٣) بيت من البسيط للنابغة الذبياني [٣٩، ص ٨٤]. وينظر: [٧٣، ج ٢/ ٣٦٤]، [٤٠، ج ١/ ٢١١]، [١٠٢، ص ٧١٢].

(١١٤) بيت من الكامل في [١٢٥، ج ٧/ ٢٢] بلا نسبة، [٧٣، ج ٢/ ٣٦٤] وهو للأشعر الجُعْفى في [٣٢ (وأي)] . وعتد: مُعَدٌّ للجرى، أو شديد تام الخلق . والوأي : السريع الشديد من الدَّواب

(١١٥) بيت من الرمل لطرفة في [٦٨، ص ١٥٧]، وينظر في [٧٣، ج ٢/ ٣٦٥]، [١٢٨، ص ١٤]، [٩٢، ج١/ ٢٥٨) الإزار: ثوب يستتر به . والهداب: خيوط في طرفي الثوب دون حاشيته.

(١١٦) بيت من الكامل للبيد في [١٢٩، ص ٣١١]، وينظر في: [٧٦، ج ١/ ٤٠٧]، [١٣٠، ص ١٥٥]، [١٣١، ص ٢٣٤]، [٧٣، ج ٢/ ٣٦٥]. وروي:(فعدت)بدل(فغدت).

ومثله :

مَا بَالُ عيْنِكَ دمعُهَا لا يَرْقَأُ   وحَشَاكَ مِن خَفقانِه لا يَهْدَأُ(١١٧)

ومثله :

ظعنتْ أمامةُ قلبُهَا بِكَ هائمٌ   فاعصِ الذي يُغْرِيك بالسلوان(١١٨)

ومثله :

أتاني المعلىَّ عُذْرُه مُتبِّينٌ   فمنَ يعزُه للبغي فهْوَ ظلومُ(١١٩)

ومثله :

الذئبُ يَطْرُقُها في الدَّهْرِ واحدةً   وكلَّ يومٍ تَراني مُدْيةٌ بِيَدِي(١٢٠)

وقال الشاعر :

فلَوْلاَ حَنَانُ الليل ما آبَ عَامِرٌ   إلى جَعَفرٍ سِرْبَالُه لم يُمَزَّق(١٢١)

وقال بشار :

إذا أنْكَرَتْنِي بلدةٌ أو نَكِرْتُهَا   خَرَجْتُ معَ البَازِي عليَّ سواد(١٢٢)

بمعنى عليَّ بقية من الليل. وقول أمية بن أبي الصلت :

فاشْرَبْ هَنِيئاً عَلَيكَ التَّاجُ مُرْتَفِقاً   في رَأْسِ غُمْدَان داراً مِنْك مِحلاَلا(١٢٣)

---

(١١٧) بيت من الكامل لم أقف له على نسبة. وهو في [٧٣، ج ٣٦٥/٢].

(١١٨) بيت من الكامل لم أقف له على نسبة . وهو في [٧٣، ج ٣٦٥/٢].

(١١٩) بيت من الكامل لم أقف له على نسبة. وهو في [٧٣، ج ٣٦٥/٢].

(١٢٠) من البسيط . [٨٤، ج٢/٢٥٠ رقم ٦٨٣]، [٧٣، ج ٣٦٥/٢]، [٤٠، ج ٢١١/١].

(١٢١) بيت من البحر الطويل، قائله: سلامة بن جندل السعدي التميمي في [١١٨، ص ٤٢]، وينظر في [٩٢، ج ٢٥٨/١]، [٦٤، ج ٤٣٧/١]. ويروى: ولولا سواد الليل. . . . . . . لم يخرق.
ويروى: ولولا سواد الليل. . . . . . . لم يخرق.

(١٢٢) بيت من البحر الطويل، من أبيات لبشار بن برد العقيلي بالولاء في [١٣٢، ص ٣٧٠]، وبشار أشعر المولدين،قالها في مدح خالد بن يحيي البرمكي و البازي : الصقر . يعني خروجه في سواد الليل، ينظر: [١٢٢، ص ١٦٤]، [٧٥، ج شرح ٤١/٢]، [٦٤، ج ٤٣٩/١]، [٤٦، ج ٢٥١/٦]. ويروى (من) بدل (معَ)، والمعنى : إذا لم يعرف قدري أهل بلدة ولم أعرفهم خرجت عنهم متنكراً مع شيءٍ من الظلام.وبيته يستأنس به،ولا يحتجُّ به.

(١٢٣) بيت من البحر البسيط، لأمية بن أبي الصلت يمدح سيف بن ذي يزن، في [١٣٣، ص ٤٥٨) وينظر: [١٢٢، ص ١٦٤).
غمدان : اسم قصر باليمن . المحلال : المترل، صيغة مبالغة .

وقول الآخر:

وقَد صَبَرَتْ لِلذُلِّ أعْوَادُ مِنْبَرٍ   تَقُومُ عَلَيْهِ فِي يَدَيْكَ قَضِيْبُ(١٢٤)

وأنشد الجرجاني منه –أيضاً– قول الشاعر:

إذا أَتَيتَ أبا مَرْوَان تَسْأَلُهُ   وجَدْتَهُ حَاضِراهُ الجُودُ والكَرَمُ(١٢٥)

وجعل (وجدت) هنا ليست المتعدية إلى مفعولين، بل بمعنى أصبت.

وقوله:

نِصفُ النَّهَارِ الماءُ غَامِرُهُ   ورَفِيقُهُ بالغَيبِ ما يَدْرِي(١٢٦)

قال أبو حيّان: ((وهذا السَّماع كثيراً جداً لا يكاد يضبط)). [٨٤، ج ٢١١/١.]

فلكلِّ ما مرَّ أقول كما قال العلائي: ((فكلُّ هذه الشواهد تمنع الضّعف والشذوذ، فاكتفي فيها رابطاً بالضمير عن الواو كما أشرنا إليه، والله أعلم)). [١٢١، ص ١٦٢- ١٦٣].

المسألة الخامسة: قولهم: (لا أبا لك) بين الإضافة وشبهها

يرى ابن الحاجب أنَّ الاسم المنفي بـ(لا) في قولك: (لا أبا له)و (لا غُلامي له) شبيهٌ بالمضاف، وليس مضافاً، قال: ((... ومثلُ (لا أبا له)و (لا غُلامي له) جائز تشبيهاً له بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، ومن ثَمَّ لم يجز (لا أبا فيها) وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه)). [٢٧، ص ١١٨]. وردّ ما ذهب إليه سيبويه[٨، ج ٢/ ٢٧٦- ٢٧٩]، والخليل(٢)، وجمهور النحاة [٣٩، ج ١٧٩/٢] من أنَّ مثل هذا التركيب مضافٌ حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للاّم المقدرة، قال: ((فتعطي هذا المنفي أحكام المضاف؛ فلذلك أثبت الألف في (لا أبا له)، وحذفت النون من (لا غُلامِي له)؛ لأنَّ ذلك حكمه إذا كان مضافاً. وهو على هذه اللّغة معربٌ؛ لأنّه أُجري مُجْرَى المضاف بخلاف اللّغة الأخرى فإنّه فيها مبني؛ لأنّه غير مشبَّهٌ بالمضاف، بل يجري مجرى المفردات. وإنّما شُبِّه بالمضاف في هذه اللّغة القليلة لمشاركته المضاف في أصل معناه، لأنَّ معنى قولك: (أبوك): أبٌ لكَ، فقد اشتركا في هذا المعنى، وهو نسبة الأُبُوَّةِ إلى المذكور بعد اللام مثلها في الإضافة. وإن اختلفا

---

(١٢٤) من البحر الطويل، نسبه الجاحظ في [٣٤، ج ٢٩١/١، ٣١٣/٢] إلى واثلة بن خليفة السدوسي، يهجو عبد الملك بن المهلب،وينظر: [١٢٢، ص ١٦٤) برواية (تقوم عليها).

(١٢٥) من البحر البسيط للأخطل من قصيدة يمدح بِها بشر بن مروان. [٤٥، ص ٥٨٠]، وهو بيت مفرد، ينظر: [٦٣، ج ٢٠٣/١٢]، [١٢٨، ص المصباح ١٤]، [٦٤، ج ٤٣٩/١].

(١٢٦) بيت من الكامل للمسيّب بن علس .ينظر: [٦٣، ج ٢٠٣/١٢]، [٦٤، ج ١/ ٤٣٩]، [٧٥، ج ٤٢/٢]، [٢٨، ج ١٦٧/٢]، [٣٥، ص ٦٥٦،٨٣٣] ويروى :(لا) بدل (ما).

في أنَّ الحذف يفيد قُوَّة الخصوصِيَّة حتَّى يصير معه معرفة ، وإثبات اللام لا يصير معه كذلك. فلمّا اشتركا في أصل معنى الإضافة حمل على المضاف فأجري مُجْرَاه ، فلذلك قيل : (لا أبا له) ، و(لا غُلامي له).

والذي يوضِّح أنَّ هذا الحكم في مثل ذلك إنَّما كان لِشَبَهِهِ بالمضاف – فيما ذكرناه - أنَّهم لا يقولون : (لا أبا فيها) ، و(لا رقِيبَيْ عليها) ؛ لأَنَّ الإضافة لا تكون بهذا المعنى...

مذهب سيبويه[٧٦ ، ج ٢/ ٢٧٦- ٢٧٩] ، ومن تابعه أنّ ما ذكرناه مضاف ، واللام لتأكيد الإضافة ، فلذلك كانت فيها أحكام الإضافة.

وإنَّما غَرَّهُ من ذلك وجود أحكام الإضافة فظنَّ أنَّه مضاف ، وليس بمستقيم)). [٢٨ ، ج ٢/ ٥٨٠].

ويُعلّل ابن الحاجب لذلك بعلَّتين[١٢٧] ، هما :

الأولى : أنَّه مفرد ، لأنَّ (لا أبا له) في معنى (لا أبَ له) قطعاً ، وهو غير مضاف اتفاقاً ، فـ (لا أبا له) كذلك. فهو نكرة ، ومن ثَمَّ لم يجز (لا أبا فيها) ؛ لأنَّ في لا مدخل له في الإضافة ها هنا.

والثانية : أنَّه لو كان مضافاً لكان معرفة لإضافته إلى المعرفة ، وحينئذٍ يمتنع دخول (لا) عليه ويكون مرفوعاً ، ويجب التكرير)). [٢٨ ، ج ٢/ ٥٨٠].

ثُمَّ قال : ((فقد وضَحَ أنَّ الحَقَ ما قدَّمْناه من أنَّه إنَّما أُعْطِيَ هذا الحكم لشبهِهِ بالمضاف ، لا لكونه مضافاً في التحقيق)). [٢٨ ، ج ٢/ ٥٨٠].

وقد ردَّ ابن جمعة العلّة الثانية ، قال : ((... وفي هذا الأخير نظرٌ ؛ لأنَّه إنَّما يمتنع دخول (لا) هذه على المضاف إلى المعرفة إذا قصد تعريفه. وأمَّا إذا لم يقصد فلا ، بدليل : (قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها) ، وقيل : إنَّ (لا أبا له) مثل اللغة الأولى ، وأنَّ الألف نشأت من الفتحة ، وأمَّا نحو : لا غلامي له ، فالأصل فيه لا غلامين ، فحذف النون إمّا للإضافة كما ذهب إليه سيبويه في نحو : لا أبا له ، وإمَّا لشبه الإضافة كما اختاره المصنف. وأتي باللام المذكورة للتأكيد ، وإنَّما زيدت اللام دون غيرها من حروف الجر لعدم منافاتِها الإضافة في أصل معناها لما مرَّ ، بدليل امتناع لا رقيبَي عليها ، وأمَّا نحو : لا ثَوْبَي من خز له ، فجائز لاشتراكهما في أصل التخصيص)). [١٤ ، ج١/ ٢٦٥].

ومّما تقدّم نلحظ أنَّ في هذه المسألة خلافاً ، وفيها مذاهب :

أحدها : ما ذهب إليه ابن الحاجب ، وهو مذهب هشام[١٢٨] ، وابن كيسان[١٢٩] واختاره ابن مالك [٤٤ ، ج ٢/٦٠] ، وأبو حيّان [٢٦ ، ج٣/١٣٠١] ، أنَّ هذه الأسماء مفردةٌ ليست بمضافة ، والمجرور باللاّم في موضع الصفة

---

[١٢٧] وينظر: [٤٧، ج ١/٣٨٧-٣٨٨]، [١٣٤، ص ٢٤٤-٢٤٥].

[١٢٨] رأي هشام في [٩٠، ج ١/٣٤٣]، [٢٣، ج ١٣٠١/٣]، [٤٦، ج ١٠٤/٤]، [٨٢، ج ١٩٧/٢].

[١٢٩] رأي ابن كيسان في [٩٠، ج ٣٤٣/١]، [٢٣، ج ١٣٠١/٣]، [٤٦، ج ١٠٤/٤]، [٨٢، ١٩٧/٢].

لها ، فيتَعَلَّق بِمحذوف ، وشُبِّهَ غيرُ المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد ، والنون من المثنى والمجموع.

والثَّاني : ما ذهب إليه الجمهور(١٣٠) : سيبويه[٧٦ ، ج ٢ /٢٧٩]، والخليل[٧٦ ، ج ٢ /٢٧٩]، والمبرّد[١١٣ ، ج٤ /٣٧٣- ٣٧٥ ، ١٤٢ ، ٦٦٩ – ٦٧٠ ، ١١٣٨- ١١٤٢]، والفارسي في قولٍ[١٠٠ ، ص ٩٠ - ٩١]، وابن جني في [١١٠ ، ج/٣٤٣- ٣٤٤]، والعكبري[٣٨ ، ج ١ /٢٤٠- ٢٤٣]، والزمخشري[٦٨ ، ص ١١٤]، وابن عصفور(١٣١) ، والرضي[٧٥ ، ج ٢ /١٧٩- ١٨٢]، من أنَّها أسماء أضيفت إلى المجرور باللاَّم ، واللاَّم مقحمةٌ لا اعتداد بِها ، ولا تتعلق بشيءٍ البتة.(١٣٢)فقولهم : (لا أبا لك) ؛ اللاَّمُ زائدةٌ بين المضاف والمضاف إليه ، وقال ابن جنِّي : هي العاملة ؛ لأنَّ الحروف لا تُعَلَّق(١٣٣) . والخبر على هذين المذهبين محذوف.

والثالث : ما ذهب إليه الفارسي(١٣٤) في أحد قوليه[١٣٤ ، ص ٣١١]، وأبو الحجاج بن يسعون(١٣٥) وابن الطراوة(١٣٦) من أنَّ قول العرب (لا أبا لك) ، و(لا أخا لك) ، وشبههما أسماءٌ مفردةٌ، جاءت على لغة من قصر الأب والأخ ، والأحوال كلّها والمجرور باللام في موضع الخبر.

الأدلَّة والترجيح

احتجَّ ابن الحاجب ومن ذهب مذهبَه لقولهم : إنَّه شبيهٌ بالمضاف ، بمشاركته أصل معناه ، ومن ثَمَّ لم يجز (لا أبا فيها) ، وليس بمضافٍ لفساد المعنى خلافاً لسيبويه ، يعني أنَّ الكثير أن يقال : (لا أب له) ، و(لا غلامين له) ، فيكونان مبنيين ، وجاء أيضاً – على قلةٍ لكن لا إلى حدَّ الشذوذ – في المثَّنى ، وجمع المذكر السَّالم ، وفي الأب ، والأخ – من بين الأسماء السِّتَّة – إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة

---

(١٣٠) [٧٦، ج ٢/٢٧٩]، [٧٤، ص ١١٤]، [٢٣، ج ١٣٠١/٣]، [٩٨، ج ٣٧٣/٤-٣٧٥]، [١٠٩، ص ٦٦٩ – ٦٧٠، ١١٣٨-١١٤٢]، [١١٠، ج ٣٤٣/١-٣٤٤]، [٧٥، ج ١٧٩/٢-١٨٢]، [٤٦، ج ١٠٤/٤]، [٨٢، ج ١٩٦/٢] .

(١٣١)، قال ابن عصفور: "وقد تدخل لا على المضاف إلى معرفة إذا قدّرت إضافته غير محضة، ولا بدَّ إذْ ذاك من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالّلام إصلاحاً للَّفْظ، نحوُ قولهم : (لا أبا لك)، وقد لا يؤتى بِها في الضرورة". [١٣٥، ج ١/ ٢١١).

(١٣٢) [١٣٦، ج ٦٥٠/٣].

(١٣٣) ابن جني : " وذلك أنَّ الحرف العامل، وإن كان زائداً، لا بُدَّ عامل " وقال : "وقد زيدت اللام الجارة مؤكدة للإضافة، نحو قولهم : لا أبالك، ولا يدي لك بالظلم، أي لا أباك، ولا يديك " . [١١٠، ج ٣٤٣/١-٣٤٤] وينظر : ٦٠٣/٢)، [٩٨، ج ٣٧٣/٤-٣٧٥].

(١٣٤) وينظر – أيضاً – : [٢٣، ج ١٣٠١/٣]. ويرى في [٩٥، ص٩٠-٩١] رأي الجمهور.

(١٣٥)[٢٣، ج ١٣٠١/٣]، [٨٢، ج ١٩٧/٢] . وابن يسعون: هو يوسف بن يبقى بن التجيبي، من مصنّفاته: المصباح في شرح أبيات الإيضاح،توفي في حدود سنة ٥٤٠هـ . [١٠، ج ٣٦٣/٢]، [١٢، ص ٣٩٤].

(١٣٦) رأي ابن الطراوة في [٦٠، ج ٢٧٠/٢]، [٢٣، ج ١٣٠١/٣]، [٨٢، ج ١٩٧/٢].

بحذف نوني المثَّى والمجموع، وإثبات الألف في الأب والأخ، فيقال: (لا غلامي لك)، و (لا مسلمي لك)، و (لا أبا له)، و (لا أخا له) ، فتكون معربةً اتفاقاً. وأجاز سيبويه أن يكون نحو: (لا غلام لك) مثله(١٣٧). أعني: أن يكون مضافاً، واللام زائدةً فيكون معرباً.[٨، ٢/ ٢٧٩].

واعترضوا على قول الجمهور فقالوا(١٣٨): لا يجوز أن يكون مضافاً حقيقةً، إذ لو كان كذا لكان معرفةً، فوجب رفعه وتكرير (لا). [٢٨ ،ج ٢/ ٥٨٠].

وقالوا أيضاً(١٣٩): (لا أبا لك) و(لا أب لك) سواء في المعنى — اتِّفاقاً — و(لا أب لك) نكرة بلا خلاف، فكذا يلزم أن يكون (لا أبا لك) ، إذ المعرفة لا توافق النكرة معنى [المصادر السابقة]. والمشابَهة في المشاركة نحو: (لا أبا لك) و(لا أباك)، أي: في أصل معنى المضاف — وذلك أنَّ أصل معنى المضاف الذي هو أبوك — وأصله أب لك — كان تخصيص الأب بالمخاطب فقط، ثم لمَّا حذف اللام، وأضيف، صار المضاف معرفةً، ففي أبوك تخصيصٌ أصليٌّ وتعريفٌ حادثٌ بالإضافة و(أب لك) يشارك (أبوك) في التَّخصيص الذي هو أصل معناه، معنى ما يشتمل على الإضافة وهو الاختصاص إلاَّ أنَّ بين الاختصاصين تَفَاوُتاً، فإنَّ الاختصاص المفهوم من التّركِيب الإضافيَّ أَتَمُّ مِمَّا يُفْهَم من غيره. ومن ثَمَّ لم يجز من جهة أنَّ إعْطَاءِه حكم المضاف لمشاركتِه له في أصل معناه لم يجز (لا أبا فيها)، و(لا رقيبي عليها)؛ لأنّ المضاف قبل الإضافة لم يكن بمعنى (في) و(على)، وفساد المعنى لأنَّ المعَرَّف لا يكون بمعنى المنَكَّر .

وإنّما لم يجز تركيب (لا أبا فيها) أي: في الدار، لعدم الاختصاص فإنَّ الاختصاصَ المفهومَ من إضافة الأب إلى شيءٍ إنَّما هو بِأُبُوَّتِه له وهذا الاختصاص غيرُ ثابتٍ للأب بالنسبة إلى الدار فلا يصحُّ إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب (لا أبا فيها) بتركيبٍ يضاف فيه الأب إلى الدار، لُمشارَكَتِه له في أصل، وليس أيٌّ من هذين التركيبين بمضافٍ حقيقة لفساد المعنى المراد المُفَاد بِهما على تقدير الإضافة وهو نَفْيُ ثبوتِ جنسِ الأبِ أو الغلامين، لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياجٍ إلى تقدير خبر[٢٨ ،ج ٢/ ٥٨٠].

وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الإضافة:

أمَّا أولاً: فلأنَّ معنى هذا التَّركيب على تقدير الإضافة لا أباه ، ولا غلاميه، وهذا لا يتمُّ إلا بتقديرِ خبر، أي: لا أباه موجود، وغلاميه موجودان.

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ المراد نفيُ ثبوتِ جنسِ الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم، أو غلاميه المعلومين .[١٣٧ ،ج ١/ ٤٤٩].

---

(١٣٧) والدليل على ذلك قول العرب : لا أبالك ولا غلامي لك ولامسلمي لك .

(١٣٨) ونقل الرَّضي هذين الاعتراضين في[٧٥، ج ٢/١٧٩-١٨٢]. وأجاب عنها .

(١٣٩) وينظر : [٤٧، ج ١/٣٨٧-٣٨٨]، [١٣٤، ص ٢٤٤-٢٤٥]، [٧٣، ج ٢/٦٠-٦١].

واعترض بأنَّ اللاَّم لا تَظْهَر بين المضاف والمضاف إليه بل تُقَدَّر.

اعترض ابن مالك بقولهم: (لا أبا لي)، و(لا أخا لي)، إذ لو كان الاسم مضافاً – كما زعموا – لقالوا: (لا أبِ لي)، و(لا أخِ لي) بكسر الباء والخاء، إشعاراً بأنَّها متصلةٌ بالياء تقديراً، فإنَّ اللاَّم لا اعتداد بها على قولهم. [٤٤، ج٢/٦٠- ٦١]، وينظر: [٤٥، ج ٤/١٠٤- ١٠٧].

واعترض – أيضاً – بأنَّ الإضافةَ إن كانت محضةً لَزِمَ كون اسم (لا) معرفةً، وإن كانت غيرَ محضةٍ لزم مخالفة النَّظائر، لأنَّها لا تكون إلاَّ فيما عمله عمل الفعل، أو في معطوفٍ على ما لا يكون إلا نكرةً.

قال ابن مالك عن قولهم: (لا أباك): ((أصله عندهم: (لا أبا لك) فإن زعموا أنَّ الضّمير مخفوضٌ بالإضافة، فكيف يكون اسم (لا) معرفة!. فإن قالوا: الإضافةُ غيرُ محضةٍ لتقدير اللام، لزمَ تقدير المحض غير محض.

وإن قالوا: الجرُّ بلامٍ مقدرةٍ، لزم اتِّصال الضمير المجرور بغير جارِّه، ولا نظير لذلك، وإنَّما هذا عندي دعاء. وقد تقدّم ذلك وتقدّم ردّه، وأنت خبيرٌ بأنَّ هذا الكلام مخالفٌ لما قرَّرَه في الأصل)).[٤٤، ج٢/٦٠- ٦١].، وينظر: [٤٥، ج ٤/١٠٤- ١٠٧].

وقد ردَّ الجمهور على الاعتراضات الواردةِ على رَأْيِهِم: فعن قولهم: ((يرده قولهم: (لا أبا لي)، و(لا أخا لي)))، قالوا: لو كان الاسمُ مضافاً – كما زعموا – لقالوا: (لا أبِ لي)، و(لا أخِ لي) بكسر الباء والخاء، إشعاراً بأنَّها متصلةٌ بالياء تقديراً، فإنَّ اللام لا اعتداد بها على قولهم)) أجابوا: بأنَّهم لم يكسروا الباء ولا الخاء؛ لأنَّ الياء غير مباشرةٍ للآخر. واللام الجارَّة هي المباشرة له لفظاً.[٤٤، ج٢/٦٠- ٦١].

وعن قولهم: ((إنَّ الإضافة إنْ كانت محضةً لزم كون اسم (لا) معرفة. وإن كانت غير محضة لزم مخالفة النَّظائر؛ لأنَّها لا تكون إلاَّ فيما عمله عمل الفعل، أو في معطوفٍ على ما لا يكون إلا نكرة)) أجابوا: بأنَّه منقوضٌ بـ(غيرك)، و(شبهك)، ونحوهما، فإنَّ الإضافة في ذلك غير محضةٍ وليست شيئاً مما ذكر. [٤٤، ج٢/٦٠- ٦١].، وينظر: [٤٥، ج ٤/١٠٤- ١٠٧].

وأما جواب اعتراض ابن الحاجب[٢٨، ج ٢/٥٨٠]. وينظر: [٣٩، ج ٢/ ١٧٩- ١٨٢]: بأنَّه لو كان المذكور مضافاً حقيقةً لكان معرفةً فوجب رفعه وتكرير (لا)، فيقال له: إنَّه ترك الرفع والتَّكرير؛ لكونه في صورة النَّكرة، والغرض من الفصل باللاَّم ألاَّ يرفع ولا تكرر (لا)، فكيف يرفع وتكرَّر مع الفصل باللام!. [٣٩، ج ٢/ ١٧٩- ١٨٢][٤٥، ج ٤/١٠٤][١٣٧، ج١/٤٤٧- ٤٤٩].

واعترض – أيضاً – بأنَّ (لا أبا لك)، و(لا أب لك) سواء في المعنى اتِّفاقاً، ولم يتَّفِقُوا أنَّ (أبا لك) و (أب لك) بمعنى واحد، وقد يكون المقصود من الجملتين واحداً ، مع أنَّ المسند إليه في إحداهما معرفة، وفي الأخرى نكرة، والمسند – أي: خبر (لا) في (لا أبا لك – محذوف، أي: لا أبا لك موجود، وأمَّا في الخبر هو (لك)، أي: لا أب موجود لك، فالجملة الأولى بمعنى: لا كان أبوك موجوداً، والثَّانية بمعنى: لا وجد لك أبٌ. وفحوى الجملتين واحدةٌ مع كون المسند إليه في أحداهما معرفة، وفي الأخرى نكرة . وقد يقال في الشعر: لا أباك.

فقيل لهم: اللام لا تظهر بين المضاف والمضاف إليه، بل تقدر.[٣٩ ،ج ٢/ ١٧٩- ١٨٢].

أجابوا بأنَّ اللاَّم ههنا – أيضاً – مقدرةٌ، وهذه الظاهرة تأكيدٌ لتلك المقدرة، كَتَيْم الثَّاني في:

يـا تَـيْمَ تَـيمَ عَـدِيٍّ لا أبـاَ لَكُـمُ   لا يُلْقِيَـنَّكُمُ في سَـوْءَةٍ عُمَـرُ(١٤٠)

على مذهب من قال: إنَّ تيم الأول مضاف إلى عَدِيّ الظاهر ، فيكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل .[١١٣ ،ج ٤/٢٧٣]، [١٠٠ ، ص ٩٠] [١٣٨ ،ج ١/٥٠٨] [٤٥ ،ج ٤/ ١٠٤].

فقيل لهم: ما الذي حملهم في هذه الإضافة على الفصل بين المضاف والمضاف إليه باللام المقحمة توكيداً دون سائر الإضافات المقدرة باللام؟

أجابوا: بأنَّهم قصدوا نَصْبَ هذا المضاف المعرَّف بـ(لا) من غير تكريرها تخفيفاً، وحقُّ المعارف المنفية بـ(لا) الرفع مع تكرير (لا)، ففصَلوا بين المُتَضَايفَين لفظاً، حتى يصير المضاف بِهذا الفصل كأنَّه ليس بمضاف، فلا يُسْتَنْكَرُ نصبه، وعدم تكرير لا.

والدليل على قصدهم لهذا الغرض أنَّهم لا يُعَامِلون هذه المعاملةَ المنفي المضاف إلى النكرة، فلا يقولون: لا أبا لرجلٍ حاله كذا، ولا غلامي لشخصٍ نعته كذا.[٣٩ ،ج٢/١٧٩- ١٨٠].

وإنَّما زيدت اللاَّم فيها دون غيرها من حروف الجرِّ لعدم منافاتِها الإضافة في أصل معناها؛ لأنَّها تفيد الملك والاستحقاق الّذَينِ تفيدهما الإضافة. ولهذا لم يجز: (لا أبا فيهما) و(لا رقيبي عليها) لأنَّ (في) و(على) لا مدخل لهما في الإضافة هنا. وأمَّا نحو: (لا ثوبي من خز) فجائز لاشتراكهما في أصل التَّخصيص.

---

(١٤٠) بيت من البسيط : لجرير في [١٣٩، ج ٢١٢/١]، وينظر: [٨٦، ج ٥٣/١، ٢٠٥/٢]، [٩٨، ج ٢٢٧/٤]، [١٠٩، ج ١١٤٠/٣]، [٩٥، ص ٩٠]، [١١٠، ج ١/ ٣٤٥]، [٦٤، ج ٥٠٨/١]، [٣٥، ص٤٥٧].

الشاهد في قوله : "لا أبا لكم" حيث استشهد به الشارح للتَّدليل على أن الاسم المنفي مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الألف : وهي لا تعود إلاَّ في الإضافة ولما كانت لا النَّافية للجنس لا تعمل إلاّ في النَّكرات، أتوا باللاّم فاصلةً لتأكيد الإضافة؛ لأنَّها تمنع من الإضافة لفظاً فلا يتعرف المضاف في اللفظ .

قالوا : واللاَّم مقحمٌ، أي : زائد في محلٍ لا تزاد فيه. فالمقحم زائد مخصوص، لأنَّ ما بين المضاف والمضاف إليه لا يقبل توسُّطَ شيء آخرَ. ولذلك وجب حذف التَّنوين من المضاف أو النُّون. وقد شُبِّهت هذه اللاَّم في كونِّها زائدةً لتأكيد الإضافة وأنَّها في تقدير العدم بها في قوله :

يا بُؤْسَ للحَرْبِ الّتي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا(١٤١)

وممّا يشهد لرأي الجمهور ويدل على أنَّه مضافٌ قوله :

وقد ماتَ شَمَّاخٌ ومَاتَ مُزَرَّدُ وأَيُّ كَرِيمٍ لا أَبَاكِ يُخَلَّدُ(١٤٢)

فصَرَّح بالإضافة، وهو شاذٌ لا يقاس عليه، فلا يقال : لا أباك ولا : لا يديك.

وقول الآخر :

أبِالْمَوْتِ الَّذِي لابُدَّ أَنِّي مُلاقٍ لا أَبَاك تُخَوِّفِينِي(١٤٣)

فصَرَّح بالإضافة، وهو شاذٌ لا يقاس عليه. [٣٧، ٢/٩٤٤].

وتخريجُ ابنِ مالك [٤٤، ج٢/٦٠ – ٦١] لذلك(١٤٤) – على أنَّه دُعَاءٌ على المخاطب بأن لا يأباه الموت فجعله فعلاً ماضياً، والكاف مفعولاً به – يضعفه وروده. ولكنَّ وروده، حيث لم يذكر الموت كقوله :

---

(١٤١) من مجزؤ الكامل لسعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، جدُّ طرفه بن العبد الشاعر.

والشاهد في قوله : (يا بؤس للحرب)، حيث جاءت اللام مقحمةً بين المضاف والمضاف إليه وذلك لتأكيد الإضافة . وكذلك لفظ (أراهط) فقد اختلف فيه النحويون . فزعم قوم أنَّه جمع أَرْهُط الذي هو جمع رهط على خلاف القياس . وهو في [٧٦، ج ٢٠٧/٢]، [٩٨، ج ٢٧٤/٤]، [١٠٩، ج ١١٤٠/٣]، [١١٠، ج ٣٤٥/١]، ٨٣، ج ٢٤٢/١]، [١٤٠، ج ٩٤١/٢-٩٤٤].

(١٤٢) البيت : من الطويل لمسكين الدارمي، ينظر : [١٤٠، ص٥٠]، ويروى : (لا أَبَاك يُمَنَّع).

وهو في: [٧٦، ج ٣٧٩/٢]، وفي [٩٨، ج ٣٧٥/٤] وفي [١٠٨، ج ٦٧٠/٢، ١١٤٠/٣]، [٩٠، ج ٣٤٤/١]، [٤٦، ج ١٠٦/٤] . والشاهد في قوله: (لا أباك) حيث جاءت (أبا) مضافة إلى الكاف دون اللام وهو ضعيف –كما ذكر الشارح– في اللغة ولا يقاس عليه .

(١٤٣) بيت من الوافر، وهو لأبي حيَّة النِّمري، وينسب – أيضاً– للأعشى، والشاهد في قوله : (لا أباك) حيث جاءت أبا اسماً لـ .(لا) النافية للجنس، وقد أضيفت إلى ضمير المخاطبة . والقول : لا أبالك من باب الإضافة، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه. وهذا واحد من أقوال كثيرة في هذا التعبير . وكما يذكر ابن هشام فإنَّه لم يرد في اللغة العربية سوى بيتٍ آخر غير هذا . وهو ما ورد قبل هذا الشاهد [١٤١، ص ٣٢٩]. وهو في: [١٠٨، ج ٦٧٠/٢، ١١٤٠/٣]، [٩٨، ج ٣٧٥/٤، [١١٠، ج ٣٤٥/١]، [١٣٥، ص ٢١١]، [١٤٠، ج ٩٤٤/٢]، [١٤١، ص ٣٥٢]، [٤٦، ج ٤ /١٠٦]، [٣٢، (أبي)].

(١٤٤) لأباك.

أمـن أجـل حبـل لا أبـاك ضـربته بمنسأةٍ قـد جـاء حبـلٌ وأحبـل⁽¹⁴⁵⁾

وقولهم (لا أباي) فيما حكاه ابن طاهر ، إذ لو كان فعلاً لأُتِيَ بنون الوقاية يعزِّز رأي الجمهور. [٤٥ ،ج ١٠٧/٤] .

أما القول بأنّه على لغة القصر ، فهو ضعيفٌ ؛ لأنَّه لا يكون إلاَّ في الضرورة .[٤٦ ، ٩٤٤/٢].

فمن كلِّ ما تقدّمَ يظهر أنَّ رأي الجمهور هو الراجح ، واللّه- تعالى- أعلم وأحكم.

المسألة السادسة : استدراكه على قول المصنف : (هنَّا) للمكان خاصةً

يرى ابن الحاجب أنَّ (هنا) إشارةٌ إلى المكان خاصَّة ، وعلّق ابنُ جمعة على هذا الرأي بأنَّ فيه نظراً ؛ لأنَّها تكون للمكان والزمان ، قال : ((قال⁽١٤٦⁾ : وأمَّا ثَمَّ ، وهَنَّا ، وهُنَّا فللمكان خاصة.[٢٧ ، ١٥٠].

أقـول : ((قولـه : للمكـان خاصـة)) يعـني أنَّهـم وضـعوا هـذه الألفـاظ الثلاثـة للإشـارة إلى المكـان دون غـيره ، (هُنَا) بضم الهاء وتخفيف النون ، (هَنّا) بفتح الهاء – وهو الأعرف –، وكسرها وتشديد النُّون كقوله :

.... ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ...............⁽١٤٧⁾

و ثَمَّ ، وفي التنزيل : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا ﴾ ⁽١٤٨⁾ ، فـالأول يـشار بـه إلى القريـب نحـو : هنـا ، وإلى المتوسـط ، نحو : هناك ، وإلى البعيد ، نحو : هنالك ، وأمَّا الأخيران فـلا يُـشار بِهمـا إلاّ إلى البعيـد ، بـدليل امتنـاع دخـول الكـاف

---

(145)أبو طالب بن عبد المطّلب،والبيت من الطويل في [١٤٢، ص١٤٢)، وهو [٣٢، (نسأ)، (حبل)]، [٤٦، ج ١٠٧/٤]، [١٤٣، (حبل)] .ويروى: (لا أبا لك صددْتَهُ).

(١٤٦) وقال في [١٤٣، ج ٧١٩/٣]. " قوله : " وأمَّا (ثَمَّ) و(هِنَّا) و(هُنَّا) فللمكان خاصة " . يعني أنّه قد وضع للإشارة لفظ آخر يختص بالمكان، وهو قولهم : هِنَّا، وهُنَّا ثَمَّ – ف .(هُنَّا) للقريب، و(هِنَّا) و(ثَمَّ) للبعيد" .

(١٤٧) البيت من الكامل، وقائله هو حجل بن نضلة أحد بني عمرو بن عبد [١٠٦، ص ٨٢)، أو شبيب بن جعيل التغلبي، وكان قد أسر، و(نوار) : أمه وهي بنت عمرو ابن كلثوم [١٠٦، ص ٨٤] .

وينظر: [٢٨، ج ١٩٨/١]، [١٨، ص ٤٨٩]، [٣٣، ج ٢١٢/٣]، [٣٥، ص ٧٧١]، [١٤٤، ص ١٢٧]، [٤٦، ج ٢٦٢/٣]، [٩٢، ج ٢٧١/١]، [١٢٧، ج ١٩٥/٤]، [٣٢، اللسان (هنا)] . وقوله : حنت : من الحنين : وهو الشوق، وتوقان النفس، نوار : اسم لامرأة، ولات : بمعنى ليس، هنا : بمعنى حين، بدا : ظهر، أجنت : أخفت . والمعنى : حنت هذه المرأة في وقت ليس وقت الحنين، وظهر الذي كانت أجنته من المحبة والعشق، وقيل: وهي نوار بنت عمرو بن كلثوم، وهي أمُّ الشاعر.

والشاهد فيه قوله : (هنا) حيث جاءت الإشارة إلى الزمان، والأصل أن تكون للمكان .

وتمام البيت :

حنَّتْ نَوَارُ ... ... وبدا الذي كانتْ نَوارِ أجَنَّتِ

كما سيأتي.

(١٤٨) سورة الإنسان ٢٠/٧٦..

عليهما، وفي قول المصنف: ((إنَّ هذه الثلاثة للمكان خاصة)) نظر؛ لأنَّ (هَنَّا) في قوله: (ولات هَنَّا) قد يُشار به إلى الزمان لاختصاص لات بالزمان)). [١٤، ج ١/ ٣٤٤].

وما ذهب إليه ابن الحاجب هنا هو ما عُرِفَ عندَ مُتَقَدِّمِي النحويين، إذْ لم أقف على هذا المعنى عند سيبويه والمُبَرِّد، وهو ظاهر كلام ابن مالك في الألفية، [٨٥، ص ٧٩] قال:

وبِهُنَا أوهَهُنا أَشِرْ إلى   دَانِي المَكَانِ، وبِهِ الكَافَ صِلا
في البُعْدِ، أوبِثَمّ فُهْ، أوهَنَّا   أوبِهنَالِك انطِقَنْ، أوهِنَّا

ولكنَّهُ في [٧٣] أشار إلى أنّه قد يُشَار بِـ(هناك) و(هنالك) و(هنا) إلى الزمان[٤٤، ج ١/ ٢٥٠- ٢٥١]، وينظر: [٥٦، ج ٣/ ٢١٢].، ومِمَّن ذكر أنّها للمكان ابن عقيل في (شرح الألفيّة) [٧٧، ج ١/١٣٦]، لكنَّه قال في(المساعد): ((وقد يراد بِـ(هُناكَ) و(هُنالك) و(هُنا) الزمانُ)) ثُمَّ استدلَّ لذلك [٤٧، ج ١/١٩٣]، كما سيأتي.

وكذلك قال أبو عبد اللّه ابن طولون في (شرح الألفيّة). [١٠٤، ج ١/ ١٣٦].

وما استدركه ابن جمعة على ابن الحاجب هنا نصَّ عليه في (الإيضاح في شرح المفصّل)، قال: ((: هَنّا في قوله: (ولاتَ هَنَّا حنَّت)، البيت محمولٌ على الزمان لأمور:

أحدها: أنّ (لا) التي لنفي الجنس المكسوعة بالتاء لا تدخل إلاَّ على الأحيان.

والثاني: أنَّ المعنى إنكار الحنين بعد الكبر، وذلك إنَّما يَتحَقَّقُ بالزمان لا بالمكان.

والثالث: أنّه لم تصحّ إضافته إلى الفعل، إذ لم يُضَفْ من أسماء المكان إلى الأفعال إلاَّ الظروف غير المُتَمَكِّنة كحيث...)). [٩٦، ج ١/ ٤٢٠].

أمَّا القول بأنّها تأتي للزَّمان فقد ورد عند أبي عليّ الفارسي في [١٤٥ ج٢/٤٨٠]، قال: ((ويجوز أن يكون (هَنَّا) ظرفاً اسْتُعمل في الزَّمان كما استُعمل في المكان، كما حكاه أبو الحسن [١٤٦، ج ١/١٨٢] من أنَّ (حيثُ) ظرفٌ استعمل في الزَّمان والمكان جميعاً، فيمكن في (هَنَّا) من قوله:

.... ولات هَنَّا حَنَّتِ   ....(١٤٩)

أن يكون المعنى: ولاتَ الحِينُ حينَ حَنَّت، فحذف (الحِين) بعد (لاتَ) كما حُذف في قوله: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ (١٥٠)، والتقدير: ولاتَ الحينُ حينَ مناصٍ، ويقوِّي ذلك ما حكاه من أنَّ (لاتَ) إنَّما تستعمل مع الحينِ خاصَّة)).

---

(١٤٩) سبق تخريجه.

(١٥٠) سورة ص ٣/٣٨.

وقال ابن الشجري: ((وأمَّا (هنا) فيشار به إلى مكان قريب، فإن أَلحَقْتَهُ الكاف أشرت به إلى ما بين القريب والبعيد، فإن زدت اللام مع الكاف دلَّ (هنالك) على المكان المتراخي، وقد استعمل للزمان في قوله تعالى(١٥١): ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾. [١٤٧، ج٢/٥٩٩].

وقال: - أيضاً - عند قول كعب بن زهير(١٥٢):

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وقدماً هناك تَكُونُ الثِّمَالا(١٥٣)

: و(هناك) في البيت ظرف زمان، وإنَّما وُضِعَ لِيُشَار به إلى المكان، واتّسع فيه، ومثله في التَّنزيل ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾ و﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾(١٥٤)[١٤٧، ج٣/١٥٤]

وقال ابن جمعة الموصلي: ((فإنَّما أعملت في (هنا) لأنَّه إشارة إلى الوقت، وهو بمعنى(حين)، والتقدير: ليس الحينُ حينَ حنينها. وقيل: هو إشارة إلى المكان، فأعملها في غير الحين، وهو شاذٌ)). [٤٦، ج٢/٨٩٧].

وقال ابن مالك: ((ويشار إلى المكان (بِهُنا) لازمَ الظّرفيّة أو شِبهها، معطى ما لـ(ذا) من مصاحبةٍ وتجرُّد، وكـ(هنالك) (ثَمَّ)، و(هَنَّا) بفتح الهاء وكسرها، وقد يُقَال: (هَنَّتْ) موضع (هنّا)، وقد تصحبها الكاف. وقد يُرَاد بـ(هنالك)، و(هناك)، و(هَنَّا) الزمان.

وقد يشار بـ(هناك)، و(هنالك)، و(هنا) إلى الزمان، فمن الإشارة إليه بـ(هناك) قول الأفوه الأوْدِي(١٥٥):

---

(١٥١) سورة آل عمران ٣/٣٨.

(١٥٢) كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني (ت٢٦هـ)،و ينظر: [٣٠ ١٧/٨٧-٩٧]، [١٠٦، ص ٣٤٢].

(١٥٣) البيت من المتقارب، نسبه الهروي في [١٤٨، ص ٦٢]، وابن الشجري في [١٤٩، ج ٣/١٥٣] لكعب بن زهير وكذا في [١٢٧، ج ١٩٥/٤] . ونسبه ابن الشجري في [١٥٠، ص ٣٠٨] لجنوب الهذلية، وهو لها ترثي أخاها . ينظر في : [١، ص ٥٨٥]، [١٥، ج ٩٠/٢]، [١٤٩، ج ١٥٣/٣]، [٧٨، ج ٢٠٦/١]، [٣، ج ٧٥/٨]، [٣٥، ص ٤٧].

ويروى عجزه : وأنك تكون هناك الثِّم ـالا

ويروى: وأنك تكون هناك الثِّم ـالا

ويروى : لن يعقبك وسحنت الثِّم ـالا

ويروى صدره : بأنّك كنت الربيع المغي ـث

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وعلى الرواية الأولى شاهدٌ لإعمال (أنْ) المخففة من الثقيلة.

(١٥٤) سورة آل عمران ٣/٣٨.

(١٥٥) الأفوه الأودي (توفي نحو ٥٠ ق هـ): صلاءة بن عمرو بن مالك، من بني أود من مذحج، شاعر يماني، جاهلي، يكنى أبا ربيعة . قالوا: لقب بالأفوه لأنَّه كان غليظ الشفتين، ظاهر الأسنان. كان سيد قومه وقائدهم في حروبِهم، وهو أحد الحكماء

وإذا الأُمُورُ تعاظَمَت وتَشَابَهَت   فهُنَاكَ يَعْتَرِفُونَ أيْنَ المَفزَع(١٥٦)

ومن الإشارة بِهُنَالِكَ قوله تعالى(١٥٧): ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا ﴾، ومنه قول الشاعر:

إذا هِيَ قامتْ حَاسِراً مشعِلَّةً   نخيبَ الفؤادِ راسُها ما يُقنَّعُ يُقنَّعيُقنَّع
وقمتُ إليهِ باللِّجام مُيَسِّراً ميّسرا   هنالِكَ يَجْزِينْي الذي كنتُ أَصْنعُ(١٥٨)

ومن الإشارة إلى الزمان بِهَنَّا قول الشاعر:

حنَّتْ نَوارِ، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وبدا الذي كانت نَوارِ أجَنَّتِ(١٥٩)

فهنَّا إشارة إلى وقت، وهو منصوب على الظرفية، وحَنت في موضع رفع بالابتداء، والخبر الظرف، وهذا أحد المواضع المخبر فيها عن الفعل مؤولاً بالمصدر.

وزعم بعض المتأخرين(١٦٠) أن (هنا) اسم لات، والتقدير: ليس ذلك الوقت وقت حنت، أي وقت حنان. وليس ما زعم صحيحاً؛ لأنَّ هذا الاستعمال مخالف لاستعمال (لات) الملحقة بليس، ولاستعمال (هنا))). [٤٤، ج ١/ ٢٥٠].

وكرَّرَ كلامه في موضع آخر.[٤٤، ج ١/ ٢٥٠- ٢٥١].

والشعراء في عصره. [١٥١، ج ٣/٢٩٧].

(١٥٦) البيت من الكامل، ينظر في: [٣٣، ج ٣/٢١٢]، [٢٨، ج ١/١٩٨]، [١٤٤، ص ١٢٧]، [٩٠، ج ١/١٩٣]، [١٥٣، ج ١/٣٣٨] .

وقوله: (تشابَهت): اشتبه بعضها ببعض، (تعاظمت): بمعنى عظمت، (المفزع): الملجأ، وأصل الفزع الخوف . والشاهد : في (فهناك) فإنَّه إشارة إلى الزمان، وأصل وضعه الإشارة إلى المكان .

(١٥٧) سورة الأحزاب ٣٢/١١ .

(١٥٨) البيتان من الطويل، وقائلهما هو الأعرج المعنى،وهو شاعر مخضرم (تقدّمت ترجمته).وينظر: [٧٣، ج ١/ ٢٥٠]، [٣٣، ج ٣/٢١٢]، [١٤٤، ص ١٢٧].

و الحاسر : المنكشف الرأس، المشمعل : الجاد السريع، النخيب : الضعيف، المقنع : لابس القناع، ميسراً : مهيئاً .

يقول : إنّ زوجته كانت تلومه لأنّه يُؤْثِر فرسه بلبن ناقته، ولكن عندما يشتدُّ الأمر وتقوم امرأته فَزِعَةً مضطربة يجزيني الفرس بما كنت أقدمه له عند ما أذهب إليه فأرى ما يرضيني .

(١٥٩) سبق تخريجه.

(١٦٠) يعني الفارسي في [١٤٥، ج ٢/٤٧٥-٤٨١].

ومِمَّن ذكره ابن النَّاظم في [١٥٢ ، ص ٨٠]، وابن هشام في [٢٧ ، ص٢٧]، و[١٤٤ ، ص ١٢٧-١٣١]، وابن عقيل في [٩٠ ، ج ١/١٩٣]' والسيوطي في [٨١، ج١/ ٢٦٩- ٢٧٠]و [٩٣ ، ١٥٦].

ومن العلماء من يُفْهَم من كلامِهِ أنّه يرى أنّ الأصل أنَّها للمكان لكنّهم يُخَرِّجون بعض النُّصُوص على معنى الزمان، فقد سبق تردُّد ابن مالك في هذه المسألة، إذْ ظاهر كلامه في (الألفية) يوحي بأنَّه يراها للمكان، ولكنَّهُ في (شرح التَّسهِيل) أشار إلى الزمان[٤٤ ،ج ١/ ٢٥٠- ٢٥١]، كما أنّ ابن عقيل ذكر أنّها للمكان في [٥٨ ، ج ١/١٣٦]، لكنَّه في (المساعد) أوّل بعض النُّصوص على الزَّمان. ومن هؤلاء الرّضيّ وأبو حيّان، قال الرّضيّ: ((وأمَّا لا هنا فهنّا في الأصل للمكان استعير للزمان)). [٧٥ ،ج ٢/١٩٩].

وقال: ((وقد يراد بِهناك وهنالِك وهنا الزمان. قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[١٦١]، أي: حينئذٍ...)). [٣٩ ،ج ٢/٤٨٤].

وقال أبو حيّان : ((ومن أسماء الإشارة (هنا)، وهو ظرف مكان لا يَتَصرّف إلاّ أنّه قد يُجَرُّ بـ(من)، أوبـ(إلى)... وذكروا أنَّها قد يُشَار بها إلى الزمان، وقد يُتَأَوَّلُ ما استدلّوا به. ومن خطِّ أبي جعفر بن أبي رقيقة[١٦٢] وكان نحوياً بتونس ما نصّه: ((المفضَّل[١٦٣] يعني النصبّ: (هنا) في المكان، و(هنالك) في الزمان)). [٢٦ ،ج١/٩٨٢-٩٨٣].

وقال : ((وبهذا استدل المصنِّف على أنَّ (هنالك) و(هناك) قد يُشار بهما إلى الزّمان، ولا حجَّة في ذلك لأنَّه يحتمل أن يُشار بهما إلى المكان؛ لأنّ الزَّمان يدلُّ على المكان فكأنَّه قال: في ذلك المكان الذي كان حاكم الكفار في زمانه من فوقكم ومن أسفل منكم ابتُلِي المؤمنون، وكذلك تأويل الأبيات التي بعد الآية)). [٥٦ ،ج ٣/ ٢١٢] .

ومن هؤلاء المرادي الذي قال عن كلام ابن مالك وشاهديه: ((... ولا حجَّةَ فيهما، لاحتمال أن تكون الإشارة إلى مكان)) ثمّ، قال: ((... وقد يراد (بهنا) الزمان)) .[٩٥ ،ج ١/١٩٨]. فهم تمسَّكوا بأنّها للمكان، ثم أوّلوا ما ورد على الزمان.

الأدِلّة والتَّرجيح:

الذي يظهر- واللّه أعلم - أنَّ ما عليه الجمهور هو الرَّاجح، فالأصل أنّها للمكان، وقد تأتي للزمان فهي بحسب المشار إليه، وإنْ كان الكثير الغالب وُرُودها للمكان، قال البغدادي :((على أنَّ هنَّا في الأصل للمكان،

---

(١٦١) سورة الكهف ١٨/٤٤.

(١٦٢) نحوي نقل عنه أبو حيان، وقوله في (تذكرة النحاة ٥٥١).

(١٦٣) في : [٨٢، ج ١/٢٦٩-٢٧٠] والمفضّل، هو: أبو عبد الرحمن، وأبو العباس المفضّل بن محمد بن يعلى من ضبّة، النحوي الكوفي، ألّف في الأمثال والعروض.(توفّي سنة ١٧٨هـ) . ينظر:[١٠، ج ٢/٢٩٧]، [١٢، ص ٣٥٢].

استعير للزمان)) [١٥٤، ج ١٩٥/٤]، وممَّا يدُلُّ على أنّها تأتي للزمان ما يلي:

١- . الإشارة بـ(هنالك) إلى الزمان قولُه تعالى(١٦٤): ﴿ هُنَالِكَ ٱبْتُلِيَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ أي: في ذلك الزمان ابتلي المؤمنون، وقبله: ﴿ إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾ الآية.

٢- ومنه قوله تعالى(١٦٥): ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾. [٨٩، ج٣، ص١٥٤].

٣- ومن ذلك قوله- تعالى -(١٦٦): ﴿ هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾ .[٨١، ج ١/ ٢٦٩- ٢٧٠].

٤- .قوله تعالى: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾(١٦٧)، أي: حينئذٍ، قاله الرَّضيّ. [٣٩، ج١٩٨/٤].

٥- قول كعب بن زهير:

بأنْك ربيعٌ وغيثٌ مريعٌ   وقدماً هناك تكونُ الثِّمَالاَ(١٦٨)

٦- قول الشاعر:

إذَا هِيَ قَامَت حَاسِراً مُشْمَعِلَّةً   نخيبَ الفؤادِ راسُها ما يُقنَّعُ
وقمتُ إليهِ باللجام مُيَسِّراً   هنالك يَجْزِيني الذي كُنْتُ أصْنَعُ(١٦٩)

٧- قول الشاعر:

حنَّتْ نَوارِ، ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ   وبدا الَّذِي كانَت نَوارِ أجَنَّتِ(١٧٠)

قال المرادي عند هذا البيت: ((ففيها خلاف: ذهب الفارسي[٢٥، ج ٧٥٤/٢] إلى أنَّها مُهْمَلَةٌ، لا اسم لها ولا خبر. و(هَنَّا) في موضع نصب على الظَّرفِيَّة، لأنَّه إشارة إلى مكان، و(حنَّتْ) من (أنْ) مقدّرةً قبله في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: ولا هُنالك حنينٌ، وقيل: (هنّا) اسم (لات)، و(حنّت) خبرها، على تقدير مضاف، أي: ليس ذلك الوقتُ حينَ حنينٍ. وهو اختيار ابن عصفور[١٣١، ص١١٥].وينظر: [٢٦، ج ٩٨٢/١- ٩٨٣].، وشيخه أبي علي الشلوبين. وردَّه ابن مالك بأنَّ (هنّا) من الظروف التي لا تتصرف...)). [٦٧، ص ٤٨٩]. وينظر: [٨٦، ج ٢٧٣/١].

---

(١٦٤) سورة الأحزاب ١٠/٣٣.

(١٦٥) سورة آل عمران ٣٨/٣.

(١٦٦) سورة يونس ٣٠/١٠.

(١٦٧) سورة الكهف ٤٤/١٨.

(١٦٨) سبق تخريجه.

(١٦٩) البيتان سبق تخريجهما.

(١٧٠) سبق تخريجه.

قال البغدادي – عند هذا البيت- : ((وذهب بعض شُرَّاح المفصَّل إلى أنّ (هنّا) خبر لات واسمها محذوف، وأنَّ هنّا بمعنى الحين، والتقدير: ليس الحين حين حنينها. وهذا مراد الشارح المحقق؛ فقوله: ((إنّ (هَنّا) في الأصل للمكان استعير للزّمان)) قَصَد به الردَّ على أبي علي(١٧١)، ومن تبعه، بأنّ (هنّا) ليست على أصلها حتى يلزم المحذور، بل قد استعيرت للزمان فهي ظرفٌ بمعنى حين، وكان أصْلُها الإشارة للمكان، فتُوسِّع فيها فجعلت مجردة للزمان. والمعنى في جميع ما ورد شاهد له، فتبقى (لات) على ما عهد لها من العمل عند سيبويه ومن تبعه، والاستعارة هنا بمعنى التوسُّع)). [١٥٤، ج ١٩٥/٤-١٩٦].

وقال: ((وقد ذهب ابن الخبّاز – أيضاً – [النهاية في شرح الكفاية ٧٩٢/٣]، نقلاً عن حاشية [٢٣، ج ٩٨٣/٢] إلى أنَّ (هَنَّا) مضافةٌ إلى الجملة بعدها. نقله عنه ابن هشام في (شرح شواهده) [١٥٥، ص ١٣١]، ورَدَّه بأنّ اسم الإشارة لا يضاف. وهذا الرّدُّ غير مُتَّجِه، فإنّ من يجعلها مضافةً إلى الجملة كالزَّمخشَرِيّ (في المفصل) لم يقُل: إنّها اسمُ إشارةٍ مضافة إلى الجملة، إذ من القواعد أنّ أسماء الإشارة لا تصحُّ إضافَتُها إلى شيءٍ، وإنّما هي عنده مجردةٌ لمعنى الحين. [٦٨، ص ١٣٢- ١٣٣].

وبما ذكرنا يسقُط – أيضاً – توقُّف الدَّمَامِيني (في شرح التسهيل) عندما نقل كلام الشارح هناك وقال: قوله: ((وهو مضاف إلى الجملة))إن كان مع التزامِ أنّه اسم إشارة فمشكلٌ، لأنَّه لا يضاف، وإن كان مع ادِّعَاءِ التَّجَرُد عنها فيحتاج إلى نقل)). [٤٥، ج٢٦٢/٣].

٨- قول الأعشى:

لاتَ هَنَّا ذكرى جُبَيْرةَ أو مَنْ   جاءَ مِنْهَا بطَائِفِ الأَهْوَالِ(١٧٢)

٩- قول الطرِمّاح:

لاتَ هَنّا ذكرَى بُلَهنيةِ الدهرِ وأنَّى ذِكْرَى السِّنِينَ المواضِي؟(١٧٣)

---

(١٧١) لأنّ من لازِمِ اسم الإشارة التعريف، وعدم إضافته إلى شيءٍ، وقد ورد في الشعر كثيراً لات هَنَّا، فالتزم أبو علي الفارسي وتبعه ابن مالك إهمال لات، لأنّها لا يصح إعمالُها في معرفة ومكان، وقالا : إذا دخلت (لات) على (هَنّا) كانت مهملة، وكانت (هَنَّا) منصوبة على الظرف في موضع رفع على الخبر لمبتدأ بعدها. (١٢٧، ج ١٩٥/٤).

(١٧٢) بيت للأعشى، من قصيدة يمدح فيها الأسود بن المنذر الّلخمي [١٥٦، ص ١٦٣]، و(جبيرة): اسم امرأة وهو في [٦٣، ج ٣٧٦/٥] و [٥٣، ص ٧٥٤] ، [١٤٥، ص ٣٤٠، ٥٤٩] و [١١٠، ج ٤٧٥/٢] و [١٥٧، ج ٣٩/٢]و [١٣٥، ج ١٠٥/١] و [٣٣، ج ٢١٢/٣] و [١٢٧، ج ١٩٦/٤-١٩٨، ٢٠٣].

(١٧٣) وهو الحكم بن حكيم الطائي، والبيت من الخفيف،في: [١٥٨، ص ١٧١]، [١٢٧، ج ١٩٨/٤]. ورواية الخزانة: (لذِي السِّنِينَ).وفي [١٥٩، ص ٩٩٦] : (لا تأنّى).

١٠- وقوله :

أفي أثَــرِ الأَظْعَــانِ عَيْنُــكَ تَلْمَــحُ نَعَــمْ لاتَ هَنَّــا ، إنَّ قَلْبَــك مِتْــيَحُ[١٧٤]

قال البغدادي[١٧٥] : ((على أنَّ (هَنَّا) فيه ظرف زمان مقطوع عن الإضافة ، والأصل لات هَنَّا تلمح ، فحذف (تلمح) لدلالة ما قبله عليه ؛ فـ(هنَّا) في موضع نصب على أنّه خبر لات ، واسمها محذوف ، والتقدير : ولات الحين حين لمح عينيك...)).[١٥٤ ، ج ١٩٦/٤] .

وقال : ((فإن قلت : أيُّ ضرورةٍ إلى ادّعاء حذفِ الجملة المضاف إليها (هَنَّا) ، مع أنَّه لم يقل به أحدٌ ، ولا ابن الحاجب؟

قلتُ : لما حقق أنَّ (هَنَّا) قد تجردت لظرف الزمان ، كان الظرفُ لا بُدَّ له من مظروف ، والنَّفي في الحقيقة متوجهٌ إليه ، ولولا اعتباره لما كان معنى لقولنا : (لات هَنَّا) ، إذ لا فائدة في نفي الظرف. وهذا المحذوف ملحوظٌ – أيضاً- عند من جعل (هَنّا) إشارة للمكان ، فإنّه لا يتمُّ المعنى بدونه ، إذْ لا بدَّ للإشارة من مُشَارٍ إليه ؛ فيكون المنفيُّ في الحقيقة هو المشار إليه)).[١٥٤ ، ج ١٩٦/٤]

فالذي يظهر لي – أنّها كغيرها من الظروف التي تتردد بين المكان والزمان ، والأصل هو المكان ، والدليل على ذلك أنّ العلماء يَنُصُّونَ على المكان ، ولا يذكرون الزمان إلاّ عند تأويل الشواهد الواردة التي لا تحتمل المكان ، واللّه – تعالى – أعلم.

المسألة السابعة : جواز الاتيان بالضمير المنفصل مع إمكانية الاتِصال

يرى ابن جمعة جواز الإتيان بالضمير المنفصل مع إمكانية الاتِّصال في بعض المسائل ، وقيَّدَ ما ظنَّه إطلاقاً في كلام ابن الحاجب ، فقال : ((أقول : ((قوله : ((ولا يسوغ ، أي : لا يجوز الإتيان بالضمير المنْفَصل إلاّ عند التَّعذّر عن أن يُؤْتى بالمتَّصل ، أمَّا أولاً : فلأنَّ المقصود من المضمر الإيجاز والاختصار ، وهو منافٍ للمنفصل ، لكون المتَّصِل كالجزء مما يتصل به.

---

[١٧٤] البيت من الطويل للراعي النميري: عبيد بن حصين، وقيل: ابن معاوية، أبو جندل، من قصيدة يمدح فيها بشر بن مروان [٣٠، ج ٢٠٧/٢٤-٢١٧]، [٣١ المؤتلف، ص ١٢٢]. والبيت في : [١٦٠، ص ٣٤] ، [٣٢ (تيح) ٢٤١، هنن ٣٢٩] و [١٣ (شرف)] و [١٢٧، ج ٢٠٣/٤].

[١٧٥] وينظر للاستزاده: [٦٤، ج ١٨٧/٢]، [٣٥، ص ٩١٩]، [٨٥، ج ٤١٨/١]، [٩٢، ج ١٢٢/١]، [٧١، ج ١٤٦/١]، [٥٩، ص ١٤٦١/-١٤٨١] .

وأمَّا ثانياً: فلأنَّ المضمر يُقْصَد به إزالة اللّبس، والمنفصل قد يلتبس في بعض الصُّور، لأنَّه إذا قيل: (زيد قام أنا معه)، جاز أن يكون في (قام) ضميرُ زيد، و(أنا معه) جملة مستقلة، وجاز أن يكون (أنا) فاعل (قام)، ولو قلت: (قمت معه) لزال اللبس.

واعلم أنَّ في قوله: ((لا يسوغُ)) نظراً؛ فإنَّه يجوز الإتيان بالمنفصل نحو: (أعطيتُكَ إيَّاه) مع إمكان الاتّصال في (أعطيتُكَـهُ)؛ لأنَّـه يجـوز أن يُقَـال: (أعطيتُـكَ إيَّـاه) مـع إمكـان (أعطيتُكـه). [١٤، ج ٣٢٥/١] وينظـر: [١٦١، ص٣٤٤].

وما أبداه ابن جمعة من نظرٍ على كلام ابن الحاجب ليس في محلِّه، فما استدركه عليه أشار إليه في (الكافية) بعد ذلك بقوله: ((وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعاً، فإن كان أحدهما أعرف، وقدّمتَه فلك الخيار في الثاني، مثل: (أعطيتُكَهُ)، و(أعطيتك إيّاه)... وإلاّ فهو منفصل، مثل: (أعطيته إيّاك وإيّاه)) (١٧٦) [٢٧، ص١٤٦-١٤٧].

ولم يتنبّه المحقِّقُ لهذا فجاء هذا النَّصُ مضْطَرِباً محرَّفاً على النحو التالي: ((... فإن كان أحدهما أعرف، وقدّمتَه فلك الخيار في الثاني، نحو: (أعطيتك)، و(ضربتك)...)) [١٤، ج ٣٢٧/١] وسقط الكلام المستدرك. فكأنّ المحقق جرى على ظنِّ ابن حمعة.

والأصل الذي أشار إليه ابن الحاجب من أنَّـهُ متى أمكن اتِّصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير هو ما عليه جمهور النحويين [٨، ج٣٥٠/٢]، [١١٣، ج٢٦١/١]، [١١٣، ج٢١٢/٣][٢٠، ج١١٧/٢]؛ لأنَّ الغرض من وضعِ الضَّمير التَّوصُّلُ إلى الاختصار ومخافةُ اللبس(١٧٧)، والمتّصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلاَّ حيث لَمْ يتأتَّ المتَّصل لضرورةِ نظمٍ أو نحوها.(١٧٨)[٢٢، ص٩١-٩٢- ٩٣]، قال ابن مالك:

وفي اخْتِيـــارٍ لا يجِــيءُ المنْفَــصِل إذا تَــأَتَّى أن يجِــيءَ المتَّــصِل

---

(١٧٦) وينظر: [١٤٣، ج ٦٩٢/٢]، [٧٥، ج ٤٣٧/٢] فهذا نصُّه.

(١٧٧) وينظر: [١٥٥، ج ٢٦٦/٢]، [١٤٩، ج ٥٧/١-٥٨]، [١٤، ص ٢٧]، [١٥٢، ص ٦١-٦٥]، [١٦٢، ج ٣٠٩/١-٣١٠]، [٩٠، ج ١٠٦/١]، [٣، ج ١٠٥/٣]، [٤٩، ج ٨٢/٢-٨٥]، [١٣٤، ج ١٩٥/١].

(١٧٨) وقد يتعيَّن الانفصال في صور، ينظر: [٦٧، ج ٣٦٢/٢]، [١٦٣، ج شرح ٦٠٤/١]، [٧٤، ج ٢١٦- ٢١٧]، [٧١، ج، ١٠٦/١-١٠٩]، [٥٩، ج ١٢٣/١].

وظاهر كلامِ سيبويهِ أنَّ الاتِّصال لازمٌ في كُلِّ حال، قال: ((... فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضعٍ لم توقع (إيّا) ذلك الموضع؛ لأنَّهُم استَغْنَوا بِها عن (إيّا)، كما اسْتَغْنَوا بـ(التّاء) وأخواتِها في الرَّفع عن (أنت) وأخواتِها)). [٨، ج ٢/٣٦٢].

و قال سيبوية[١٧٩]: ((فإنْ كان المفعولان اللَّذان تعدى إليهما فعل الفاعل مخاطباً وغائباً فبدأت بالمخاطب قبل الغائب فإنَّ علامة الغائب العلامة التي لا تقع موقعها (إيَّا)، وذلك قوله: أعطيتُكُهَ وقد أعطاكه، وقال عزَّ وجلّ: ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾[١٨٠] فهذا هكذا إذا بدأت بالمخاطب قبل الغائب)). [٨، ج٢/٣٦٤].

وقال ابن النَّاظم: ((ووضع المنفصل موضع المتَّصل يأبى ذلك)). [٨٥، ص٦١].

وهو ظاهر كلام المُبَرِّد[١١٣، ج١/٢٦١] وينظر: [ج٣، ص١١٨- ٢١٢]، وابن السرّاج[٥٠، ج ٢/١١٧].

قال المبّرد: ((اعلم أنّ كلَّ موضع تقدر فيه على المضمر متَّصلاً فالمنفصل لا يقع فيه...فإن كان موضعٌ لا يقع فيه المتَّصل وقع فيه المنفصل. هذا جملة هذا..)). [١١٣، ج١/٢٦١] وينظر: [ج٣، ص١١٨- ٢١٢].، ونقل السُّيُوطِي أنَّ الزّجاج توسَّطَ فأجازه، ولم يَخُصَّه بالضرورة، ولم يوجبه. [٨١، ج١/٢١٧].

ونسب الخوارزمي لابن السَّرَّاج كلاماً يُخَالِف ما جاء في الأصول، قال: ((إذا التقى ضميران منصوبان فلا بُدَّ أن يكون أحدهما متَّصلاً، وفي الثاني يجوز الاتِّصال والانفصال، كقولك: (الدرهم أعطيتكه) أو (أعطيتك إيَّاه)، والانفصال فيه قليل)). [١٣٨، ج٢/١٥١ - ١٥٢].

قال ابن السَّرَّاج[١٨١] ((وأقل العرب من يقول: (أعطيتك)، فإن سألت: ألَسْتَ قد ذكرت في الفصل المتقدِّم أنَّ الضَّمير المتَّصل إنَّما يُصار إليه عند تعَذُّرِ الوصل وهنا ما تَعَذَّرَ الوصل؟ .أجبت: إنَّه وإن لم يتعذر الوصل ها هنا صورةً، فقد تعَذَّرَ معنىً؛ وذلك أنَّ الضَّمير الثَّاني حقُّهُ أن يكون منفصلاً بدليل أنَّ الضمير المتصل المنصوب لا يتَّصل إلاَّ بالفعل...)) فهذا يُشْعِر بأنّ الفصل أرجح عنده خلافاً لما مرَّ من كلامه.

هذا هو الموقف من هذه القضيّة عند سيبويه، والمبرد، وابن السَّرَّاج، وقد استثنى بعض العلماء مسألةً يجوز فيها الاتِّصال والانفصال، وذلك إذا كان إمَّا ثاني ضميرين أولهما أخصُّ وغيرُ مرفوع والعامل فيها غير ناسخ للابتداء، وإمَّا كونُه خبراً لكان أو إحدى أخواتِها. والأول هو ما أشار إليه ابن الحاجب، وظنَّ ابن جمعة أنه تركه والجمهور على أنَّ الراجح الاتّصال، قال ابن مالك: ((فكلُّ ضميرٍ تراه كـ(هاء) (أعطيتُكَهُ) في كونه ثاني منصوبين

---

(١٧٩)وينظر: [٧٦، ج٢/٣٥٠-٣٥١-٣٥٥-٣٥٦-٣٦١-٣٦٢].

(١٨٠) سورة هود ٢٨/١١.

(١٨١) لم أجده في الأصول.

بفعل غير قلبي فهو جائز الاتِّصال والانفصال، واتصاله أجود))، ولذا لم يأتِ في القرآن إلا متَّصِلاً، كقوله تعالى: ﴿ إِذۡ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلٗاۖ وَلَوۡ أَرَىٰكَهُمۡ كَثِيرٗا لَّفَشِلۡتُمۡ ﴾ (١٨٢)، وقوله سبحانه(١٨٣): ﴿ فَعُمِّيَتۡ عَلَيۡكُمۡ أَنُلۡزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمۡ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾، وقوله تعالى(١٨٤): ﴿ إِن يَسۡـَٔلۡكُمُوهَا ﴾، وقوله(١٨٥): ﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾□ وظاهر كلام سيبويه أنَّ الاتِّصال لازم، ويدلُّ على عدم لزومه قول _ النَّبي ﷺ(١٨٦)_ ((فإنَّ اللهَ ملَّككم إيَّاهُم، ولو شاء مَلَّكَهُم إيَّاكُم)). [٥١، ج ١/ ٢٥٢- ٢٥٣].

وقال ابن النَّاظم: ((المبيح لجواز اتِّصال الضَّمير وانفصاله هو كونه إمَّا ثاني ضميرين أوَّلهما أخصُّ وغير مُرفوع، وإمَّا كَوْنُه خبراً لِكان أو إحدى أخواتِها)). [٦٤/٧٤- ٦٥].

وقال الخوارزمي: ((إذا التقى ضميران منصوبان فلابدَّ أن يكون أحدهما متَّصِلاً، وفي الثَّانِي يجوز الاتِّصَال والانفصال، كقولك: (الدرهم أعطيتكه)، أو (أعطيتك إياه)، والانفصال فيه قليل)). [٢، ج٢/١٥١ - ١٥٢]، واختاره ابن عقيل [٧٧، ج ١/١٠٦- ١٠٧]، والوصل أرجح لكونه الأصل، ولا مُرَجِّح لغيره.

وذُكِرَ أنَّ بعضهم يختار الانفصال، قال أبو حيّان: ((وإن اختلف الضميران بالنسبة إلى التَّكلم، والخطاب، والغيبة بِأَنْ كان أحدهما ضمير مُتَكَلِّم، والآخر ضمير مُخَاطَب، أو غائب، أو أحدهما ضمير مخاطب، والآخر ضمير غائب، فالذي يلي الفعل لا يكون إلاّ متَّصلاً، فإن كان أقرب جاز في الثَّانِي الاتِّصال والانفصال، نحو: (الدرهم أَعْطَيْتَنِى إياه)، و(أَعْطَيْتَنِيه)، و(الدرهمُ أَعْطَيْتُكَ إياه)، وَ(أَعْطَيْتُكَه) [٢٤، ج ١/١٠٥]، [١٦، ج٣/١٠٥] ولم يذكر سيبويه في هذا إلاّ الاتِّصال [١٦٤، ج٢/٣٦٤]، وحكى غيره الانفصال، فقال السيرافي: ((لا يُجيز سيبويه فيه الانفصال))، وقال الأستاذ أبو علي: ((الانفصال أَفْصَحُ))، وَتَأَوَّل كلام سيبويه)). [٢٤، ج ٢/ ٩٣٤].

ومِمَّا تقدم نتبيَّن أنّ ابن الحاجب مع الجمهور المجيزين للوجهين في نحو: (أَعْطَيْتُكَهُ) استثناءً، وكلامه أولاً عن الأصل والقاعدة العامَّة؛ لذا فما أبْدَاه ابن جمعة الموصلي في غيرِ مَحَلِّه، واللّه – تعالى- أعلم وأحكم.

---

(١٨٢) سورة الأنفال ٨/٤٣ .

(١٨٣) سورة هود ١١/٢٨ .

(١٨٤) سورة محمد ٤٧/٣٧ .

(١٨٥) سورة البقرة ٢/١٣٧.

(١٨٦) خطبة حجَّة الوداع،، الترمذي وصايا ٥، ابن ماجة وصايا ٦.

المسألة الثامنة : موقف ابن جمعة من تعريف ابن الحاجب للبدل

قال ابن الحاجب : ((البدل تابعٌ مقصودٌ بما نُسِبَ إلى المتبوع دونه)). [٢٩ ، ص ١٣٧] [٩٦ ، ج٣/٦٥٩].

وقد علَّق ابن جمعة على هذا قائلاً : ((... وقوله : (دونه) : ليخرج (المعطوف) ؛ لأنَّه وإن كان مقصوداً ، فليس مقصوداً دون المتبوع. وفيه نظر ؛ لأنَّ المعطوف بـ(بل) مقصودٌ بالنسبة دون المتبوع ؛ لأنَّها للإضراب عن الأول كما يجئ بيانه.

وأمَّا تعريفه[١٨٧] : بأنَّه إعلام السّامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطرح فلا يستقيم ، لأنّه في الحقيقة حدُّ الإبدال ، لاحدّ البدل ؛ لأنَّ البدل عبارةٌ عن الاسم الثَّانِي الذي هو أحد التوابع ، والإبدال عبارة عن جعل الثَّانِي بدلاً عن الأول ، فهو الذي ينطبق عليه إعلام السَّامع مجموع الاسمين)). [١٤ ، ج ٣٠٦/١].

ويُلْحَظ ممَّا تقدّم أنَّ اعتراضه على الحدّ من جهتين :

الأولى : أنَّ الحدّ بقوله : (دونه) : لا يخرج (المعطوف) ؛ لأنَّه مقصودٌ بالنسبة دون المتبوع.

الثانية : أنَّ قوله : بأنّ المبدل منه لا ينوي به الطَّرح لا يستقيم ، لأنّه حدُّ الإبدال لا حدّ البدل.

أمَّا الأولى فظاهر ، ذلك أنَّ المعطوف وإن كان مقصوداً بالحكم ، فليس مقصوداً دون المتبوع.

قال ابن مالك :((هو التّابع المستقل بمقتضى العامل تقديراً دون (مُتْبَع))). [٤٤ ، ج ٣/ ٣٢٩]وينظر : [٢٦ ، ج ١٩٦١/٢].

وقال : ((البدل هو التّابع بلا واسطة صالحاً في الغالب للإغناء عن المتبوع)). [٩٧ ، ج ٥٧٧/٢].

وقال :((وخُصَّ المعطوف والبدل بهذا ؛ لأنَّ المعطوف غير المعطوف عليه ، وكذا البدل إذا لم يكن بدل كلٍّ من كلٍّ ، ولو لم يكن العامل في البدل والمبدل منه واحداً لزم اطِّراد إضمار الجارّ والجازم في الإبدال من المجرور والمجزوم ، وذلك ممتنع ، وما أفضى إلى الممتنع ممتنع)). [٤٤ ، ج ٣/ ٣٣٠- ٣٣١].

وقال : ((قلت : وإذا تقرّرَت هذه القاعدة فلنعد إلى الكلام على حدّ البدل ، فالتّابع يعُم التوابع الخمسة ، والمستقلّ بمقتضى العامل تقديراً يُخْرِج ما سوى البدل إلاّ المعطوف بـ(بل) و(لكن) ، فإنَّه داخلٌ تحت المستقلّ بمقتضى العامل تقديراً ، ولكن حصول تقدير الاستقلال له يمتنع ، وحصوله للبدل غير ممتنع ، فلذلك قلت : (دون متبع))). [٤٤ ، ج ٣/ ٣٣١].

---

[١٨٧] مانسبه ابن جمعة لابن الحاجب من أنه يرى أن البدل " إعلام السامع ...إلخ "لَمْ أجده في كتبه التي بين يديّ : وهي: (الكافية، وشرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، وشرح الوافية، والإيضاح).

وتابعه الرَّضِيّ فقال : ((قوله : (دونه) يخرج عطف النَّسق ؛ لأنَّ المقصود هناك التَّابع والمتبوع معاً ، والمقصود بالنَّسبة من البدل والمبدل منه الثَّانِي دون الأول. هذا قوله ، ولا يطَّرد ما قاله في نحو : (جاءني زيد بل عمرو) فإنَّ المقصود هو الثّاني دون الأول مع أنَّه عطف نسق)). [٣٩ ، ج٢ /٣٧٩].

وأمَّا الثَّانية : وهي تعريفه بأنَّه إعلام السَّامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن يُنْوي بالأول منهما الطّرح ، فلم أقف عليه عند ابن الحاجب(١٨٨) ، وقد وجدّته في كلام ابن عصفور قال :((البدل : إعلام السّامع بمجموع اسمين ، أو فعلين على جهة تبيين الأول ، أو تأكيده ، وعلى أن ينوى بالأول منهما الطَّرح معنىً لا لفظاً... والدّليل أنَّ الأول ينوى به الطرح أنَّ البدل على نِيَّة استئناف عامل فإذا قلت : (قام زيد أخوك) ، فالتقدير : (قام أخوك) ، فتركك الأول وأخذك في استئناف كلام آخر طرحٌ منك له واعتمادٌ على الثَّانِي)) ، [١٣١ ، ص٢٦٦ ، وينظر : (١٣٠ ، ج١ /٢٧٩)]. وهو تعريف الإبدال.

وقال أيضاً : ((... وقولنا : على أن يُنوى بالأول منهما الطّرح ، تحرز من النَّعت والتّأكيد ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (قام زيدٌ العاقل) ، أو (قام زيد نفسه) ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه ، لكنّه لم يُنْوَ بزيدٍ في النّعت والتّأكيد الطّرح كما نويته في البدل ؛ لأنّك إذا قلت : (قام زيدٌ أخوك) ، فإنَّما اعتمدت في الفائدة على (الأخ) لما دخل اللبس في (زيد) ، فكأنَّك قلت : (قام أخوكَ) ، فأضربت عن قولك أولاً : (زيد) ، فإن قال قائل : وما الدَّليل على ذلك؟

فالجواب أن تقول : الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو : (مررتُ بزيد بأخيك) ، قال الله تعالى(١٨٩) : ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ ، فأعاد لام الجر مع (مَنْ) ، وهو بدل من (الذي) ، فلولا أنَّ النِّيَّة في الأول الطرح لَمَا جاز ذلك ، إذْ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النَّعت لَمَا ساغ إدخال العامل عليه لِئَلاَّ يؤدي ذلك إلى إدخال العامل على النَّعت لأنَّه مع المنعوت كالشَّيء الواحد ، فهو من كمال المنعوت كما أنَّ الصِّلة من كمال الموصول.

وقولنا : من جهة المعنى لا من جهة اللَّفظ ، لأنَّه لو نُوِيَ بالأول الطَّرح لفظاً ، ولم يُعْتَدّ به أَصلاً لما جاز ، مثل : (ضربتُ زيداً يَدَهُ) ، إذ لو لم يُعْتَدّ بـ(زيد) لم يكن للضمير في (يده) ما يعود عليه)). [١٣٠ ، ج ١ /٢٧٩- ٢٨٠].

والقول باطّراح الأول أوعدم اطّراحه محطٌّ خلافٍ بين العلماء ، قال ابن جمعة :((اُخْتُلِفَ هل الأول مراد بالحكم أم لا ؟. يرى المُبَرِّدُ أنَّه في حكم المُطَّرَح ، ويرى الجمهور أنَّه لا يُنوي به الطَّرح)). [٤٦ ، ج ٢ /٧٩٩- ٨٠١] وينظر : [١٦٤ ، ص ٣٧٦)].

---

(١٨٨) سبقت الإشارة إلى ذلك.

(١٨٩) سورة الأعراف ٧ /٧٥.

ونَسَبَ الرَّضِي إلى المُبَرِّدُ أنَّه يقول: المبدل منه في حكم المُطَّرَح معنى. [٧٥، ج٣١٦/٢].

قال المُبَرِّدُ: ((... قيل: بدل؛ لأنَّ الذي عمل في الذي قبله قد صار يعمل فيه بأنْ فُرِّغَ له)). [١١٣، ج٣٩٩/٤، ٢٩٥].

وفُهِمَ من هذا أنَّه يراه مطّرحاً.

وقال في موضع آخر: ((... وليس المبدل فيه بمنزلة ما ليس في الكلام، إنَّما أبدلت للتَبْيين. ولم تقل إنَّه نعت؛ لأنَّه جوهر لا يُنْعت به. ولو كان البدل يُبطل المبدل منه لم يجز أن تقول: (زيد مررت به أبي عبد الله)؛ لأنَّك لو لم تعتدّ بالهاء، فقلت: (زيد مررت بأبي عبد الله)، كان حلفاً؛ لأنَّك جعلت (زيداً) ابتداءً، ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام إنَّما سُمِّيَ البدل بدلاً؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة.

وكان سيبويه يختار [٨، ج ٣٣٧/٢]: (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك)؛ لأنّ البدل إنّما هو من الاسم لا من نعته، والنّعت فضلة يجوز حذفها. وكان المازني يختار النّصب ويقول: إذا أبدلت من الشَّيءِ فقد اطَّرحْتُه من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً، فكيف أنعت ما قد سقط؟)). [١١٣، ج٤٠٠/٤- ٣٩٩].

الأدلّة والترجيح

الذي يبدو لي أنَّ الأول له وجاهته، إذْ لا يمنع حدّه من دخول المعطوف بـ(بل) فيه. فحَدُّه غير مانع من دخول هذا النَّوع من الأساليب تحته. وقد حَدُّه النَّاظم بقوله: [٣١، ص ٤٣]

التابعُ المقصودُ بالحكم بلا ... واسطةٍ هو المُسَمَّى بدلاً

وهو حدٌ لا يأتيه النَّظَرُ السَّابق؛ لمنعه المعطوف بأنواعه من الدّخول، لذا قال المرادي: ((وتخصيص الشَّارح المعطوف بـ(بل) وبـ(لكن) [٤٤، ج ٣٣١/٣] كما في [٧٥ج٣٧٩/٢] يقتضي حمل المقصود على المستقل بالقصد، وإلاَّ فلا وجه للتخصيص)). [٩٥، ج٢٤٦/٣].

أمَّا الثانية: فاسْتَدلُّ ابن جمعة لرأي الجمهور الذين لا يرون اطّراحه قائلاً: ((لا يُنْوَي به الطَّرح وإلاَّ لما صَحَّ قولُنا: (زيد رأيتُ غلامَه رجلاً صالحاً)، و(زيداً رأيتُ أباه عمراً)، على البدل من الأب والغلام. وكذلك كلّ صورةٍ يُحتاج فيها إلى ضمير إذا أبدل الظاهر من ذلك الضمير، ولأنَّه يمتنع أن يُنْوَي بالأول الطرح، في قوله:

وكَأنَّهُ لَهَقُ السَّرَاةِ كأنّه ... ما حَاجِبَيْهِ مُعَيَّنٌ بِسَوادِ(١٩٠)

---

(١٩٠) بيت من الكامل، منسوب للأعشى، و لم أجده في ديوانه، وفيه بيت آخره (بسواد). ينظر الشاهد في: [٧٦ ١٦١/١]، [٣، ج ٢٦٣/٢]، [١٦١، ج ٦٣٧/٢]، [٣٢، (عين)]، [٨٢، ج ٣٤٨/٥]، [١٢٧، ج ١٩٧/٥]، [١٣٨، ج ٢٢١/٢]، لَهَقُ: الأبيض، السَّرَاةِ: أعلى الظهر، المُعَيَّنٌ: الثور الذي بين عينيه سواد.

لأنَّ (الهاء) لو كانت في نيَّة الطرح لصار التقدير: كأنَّ حاجبيه معين بسواد فيلزم الإخبار عن المثنى بالمفرد، والجواب: أمَّا عن الأول: فإنَّه في نِيَّة الطّرح في الأكثر الأغلب. فلا يقدح ما عرض من النَّقص في بعض الصّور في مطلق الحكم، نظراً إلى الأعمِّ الأغلب. و نظيره أنَّ الفاعل يطَّرِد جواز تقديمه على المفعول في الأكثر كما هو الأصل فيه ولا يقدح في ذلك إذا مَنَعَ منه مانعٌ عارضٌ في بعض الصور.

أمَّا عن البيت فلأنَّ (معيَّنٌ) مصدراً كالممزق يطلق على الواحد والكثير لأنَّه جنس فيصحُّ الأخبار به عن المثنى نظراً إلى عمومه، ولأنَّه على حذف مضاف، أي: ذوا معين...)). [٤٦، ج ٢/٧٩٩].

قال المُبَرِّدُ : ((والقياس عندي قول سيبويه؛ لأنّ الكلام إنَّما يُرَاد لمعناه، والمعنى الصحيح أنَّ البدل والمبدل منه موجودان معاً، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاَّ في بدل الغلط، فإنَّ المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام)). [١٤٣، ج٤/٣٩٥- ٣٩٩]، [ج٤/٤٠٠].

وقال الزمخشري : ((وقولهم: ((إنّه في حكم تنحية الأول)) إيذانٌ منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التأكيد والصفة في كونِهما تتمتين لِمَا يتبعانه، لا أن يعنوا إهدار الأول واطّراحه، ألاَ تراكَ تقول: (زيدٌ رأيت غلامَه رجلاً صالحاً) فلو ذهبت تُهْدِرُ الأول لم يَسدّ كلامك)) [٦٨، ص١٥٥، وينظر: (٨٦، ج ٢/١٦١)]، فكأنّه جمع بين قولَي المبرد.

وقال الرّضِي :((قالوا: الفرق بينهما أنَّ البدل هو المقصود بالنَّسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فإنَّه بيان، والبيان فرع المبيّن، فيكون المقصود هو الأول.

والجواب: أنَّا لا نسلم أنَّ المقصودَ بالنسبة في بدل الكلّ هو الثَّانِي فقط، ولا في سائر الأبدال، إلاَّ الغلط، فإنَّ كون الثَّانِي فيه هو المقصود دون الأول ظاهر.

وإنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الأول في الأبدال الثَّلاثة منسوب إليه في الظاهر، ولا بدّ أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يُذكر، كما يذكر في الأبدال الثَّلاثة صوناً لكلام الفصحاء عن الّلغو، ولا سيَّما كلامه تعالى، وكلام نبيه -ﷺ- فادِّعاء كونه غير مقصود بالنسبة، مع كونه منسوباً إليه في الظاهر، واشتماله على فائدة يصحُّ أن ينسب إليه لأجلها: دعوى خلاف الظاهر)). [٣٩، ج ٢/٣٨٠].

وقال ابن أبي الرَّبيع : ((وذهب المبرد إلى أنّه على تقدير طرح الأول وإحلال الثَّانِي محله، فذهب في قولك: (جاءني أخوك زيد) إلى أن (زيداً) جاء على تقدير طرح (أخيك)، وإحلال (زيد) محلّه، وكأنَّك قلتَ: (جاءني زيدٌ)، وهذا عندهم يبطل من وجهين..)). [١٤٨، ج ١/٣٨٧- ٣٨٩].

والذي يظهر لي- والله أعلم- أنَّ الأول له وجاهته، إذْ لا يمنع حدّه من دخول المعطوف بـ(بل) فيه. أمَّا القول بأنّه إعلام السّامع بمجموع الاسمين على جهة البيان من غير أن ينوي بالأول منهما الطّرح فلا يستقيم، لأنّه في الحقيقة حدُّ الإبدال لا حدّ البدل...، فيظهر أنّ ابن الحاجب يعني بالبدل الإبدال، وهذا تجوّز؛ لأنَّ البدل هو الاسم الثَّانِي، والإبدال هو الحدث، والله- تعالى - أعلم

المسألة التاسعة: نوع (أل) الداخلة على فاعل (نعم)و(بئس)

ذهب ابن الحاجب إلى أنَّ اللام الداخلة على فاعل نعم وبئس الظاهر لتعريفِ واحدٍ مبهمٍ في الوجود مطابقٍ لمعهودٍ ذهني، ولم يشر إلى هذه المسألة في (الكافية)، ولكنّ ابن جمعة ردَّ عليه في (شرحها)؛ لأنّه ذكره في كتبه الأخرى. ومن ذلك قوله: ((هذه الأفعال امتازت بأمور: منها أنَ فاعلها لا يكونُ إلاَّ أحد ثلاثة أشياء، إمَّا معرَّفٌ باللام، وإمَّا مضمرٌ مميزٌ بنكرةٍ منصوبةٍ، وإنَّما كان كذلك من جهة أنَّهم قصدوا إبْهام الممدوح أولاً ثم فسَّروهُ، فلذلك أتوا به على هذه الصفة، ووجه الإبْهام فيما فيه الألف واللامُ أنَّه قُصد إلى معهود في الذّهن غير معيَّن في الوجود، كقولك: (ادخل السوق)، ولم يكن بينك وبين مخاطبك سوقٌ معهود في الوجود، وهذا التَّعريف باللام نحو التعريف الذي ذكرناه في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبْهامٌ باعتبار الوجود، والوجه الذي حُكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبْهامه...)). [٩٦، ج ٢/٩٧] .

وقال: ((... ليس التَّعريف في فاعله بتعريف واحدٍ معهود، وإنَّما هو لتعريف المعهود في الذهن، وذلك مبهم، ومن ثَمَّ تَوَهَّم كثيرٌ من النّحويين أنَّه للعموم. وليس الأمر على ذلك. إذ لا يُفَسَّر العموم بالواحد. ولا يَثَّنى ولا يجمع، ولما فُسِّر هنا بالواحد وثُنِّي وجُمِع دلَّ على أنَّه ليس للعموم. والمضاف إلى المعَرَّف باللام كذلك)). [٢٨، ج ٣/٩٣٠] .

وقد خالفه ابن جمعة ورَدَّ قوله، ورأى أنَّ هذه اللام لتعريف الجنس خلافاً لما ذهب إليه المصنِّف؛ ولذا نقل كلام الجمهور وأدلَّتَهُم، واعتذر عمّا أورده ابن الحاجب على رأيهم، فقال: ((واختلف في اللام الدَّاخلة على فاعل (نعم) و(بئس) الظَّاهر: فذهب الأكثر إلى أنَّها لتعريف الجنس. وقال المصنف في (الشرح): إنَّها لتعريف واحد مبهم في الوجود مطابق لمعهود ذهني نحو: (ادخل السوق)، و(اشرب الماء).

وأمَّا الجمهور فاحتجّوا بأمرين:

أحدهما: إنَّها لو لم تكن للجنس المقتضي للعموم، لم يندرج المخصوص فيه، فيفتقر إلى عود ضمير المبتدأ، وهو خلاف الواقع.

وثانِيهما: إنَّها لو كانت للعهد لجاز وقوع سائر المعارف موقعه، وهو محال. واحتج المصنِّف بأنَّه لو كان للجنس لما جاز أن يُفَسَّر بالمفرد، ولَمَا جازت تثنيتُه وجمعُه، وكلاهما باطل.

وأجاب عن الأول: بأنَّ المخصوص بالمدح والذم لَمَّا كان مفسراً لذلك المبهم في الوجود المعهود، وعبارة عنه، لم يفتقر إلى عائد.

وعن الثاني: بأنَّ منعَ جوازِ وقوع سائر المعارف موقعه لاحتمال أنَّ يكون الغرضُ ذكرَه أولاً مبهماً، ثمَّ تفسيرَه ثانياً كما ذكرنا)). [١٤، ج ٢/٥٩٢] .

ثُمَّ قال : ((واعلم أنَّ الجمهور لم يذهب إلى أنَّه تفسيرٌ له ، وإنَّما معناه : أنَّ المدح والذَّمَّ المتوجِّه إلى الجنس مخصوصٌ به المذكور بعد الجنس ، فهو مُنْدَرِج تحت عموم الجنس ، ويمتاز باختصاصه بالمدح والذم. وأما التَّثْنِية والجمع ، فمعناها إذا فُصِل الجنس اثنين اثنين أو جماعةً جماعةً ، كان المذكور بعدها على صفة التَّثْنِية والجمع المخصوص بالمدح والذم دون تفاصيل الجنس)). [١٤ ، ج ٢/ ٥٩٢] .

وصَرَّح في كتاب آخر بهذا الرَّأي ، فقال : ((واخْتُلُف في الَّلام : فذهب الأكثرون إلى أَنَّها لتعريف الجنس ، ... وقيل : هي لتعريف واحد مبهم في الوجود ومطابق لمعهود ذهني ، نحو : (ادخل السوق) و(اشرب الماء). وإلاَّ لو كان للجنس لامتنع أن يفسر بالمفرد ، ولما جاز تثنيته وجمعه وهما ظاهرا البطلان... وها هنا لما كان الألف واللام في فاعل (نعم) و(بئس) للجنس المستغرق في الأظهر ، لاشتماله على المخصوص وغيره ، أغنى ذلك عن الضَّمير لجريه مجراه في الربط ، وهو المراد بقوله :))وفي عموم اللام ما يغنيك((. أي : يغني عموم الجنس وشموله للفرد المخصوص منه عن العائد)). [٤٦ ، ج ٢/ ٩٦٩].

ومما تقدّم يتبيَّنُ أنَّ ابن جمعة مع الجمهور الذين يرون أنّها للجنس. ثُمّ اختلفوا على قولين :

أحدهما : أنَّها للجنس حقيقة ، فالجنس كله ممدوح أو مذموم ، والمخصوص مندرجٌ تحته ؛ لأنَّه فرد من أفراده ، ثم نُصَّ عليه كما يُنَصُّ على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ، ونُسِب إلى سيبويه ، ورُدَّ بأدائه إلى التَّكاذب في نحو قولك : (نِعْمَ الرجل زيدٌ) و(بِئس الرجلُ عمرٌو).

والثَّاني : أنّها للجنس مجازاً ؛ لأنَّك لم تقصد إلا مدح معيَّن ، ولكنَّك جعلته جميع الجنس مبالغةً.

وعلى القول بأنّها للاستغراق بأنَّ المعنى : أنَّ هذا المخصوص يَفْضُل أفراد هذا الجنس إذا ميزا رجلين رجلين ، أو رجالاً رجالاً. وعلى القول بأنَّها للجنس مجازاً بأنَّ كلَّ واحد من الشخصين على حِدَتِه جنس ، فاجتمع جنسان فَثُنِّيا. [٢٦ ، ج ٤/ ٢٠٤٣]، [٩٥ ، ج ٣/ ٨٤]، [٢٣ ، ج ٢/ ٧٧]، [٨٦ ، ج ٢/ ٩٨] .

وقد صرّح المبَّرِد بأَنَّها للجنس ، قال :((وأمّا (نعم) (وبئس) فلا فيقعان إلاّ على مضمرٍ يفسِّره ما بعده ، والتَّفسِير لازمٌ ، أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس ، ثُمَّ يذكر بعدها المحمود والمذموم)). [١١٣ ، ج٢/ ١٤١].وبه قال ابن السّراج[٢٠ ، ج ١/ ١١١]، وأبو علي الفارسي في [٧٢ ص١٢٦ ، ١٢٤]' وابن جنّي [٦٣ ، /٢٢١]، وخطَّاب المارديّ' والجرجاني [٦٦ ، ج ١/ ٣٦٣]، وأبو عبد الله الدّينوري [١٢٤/ ٢٨٩]، وأبو الحسن الباقولي الأصفهاني [١٢٤/ ٢٨٩]، و ابن الخباز[٢٢ ، ج ٢/ ٦٧٦] شارحا اللمع ، والخوارزمي[١١٣ ، ج ٣٩٠- ٣٩١]، وابن يعيش[١٦ ، ج ٤/ ٣٩٤]، والمرادي[٩٥ ، ج ٣/ ٨٤]، وابن هشام[١٥٥/ ٧٧]، ونُسِب إلى سيبويه أنّها للجنس حقيقة [٢٣ ، ج ٢/ ٧٧]، ولعلَّ هذا فُهِمَ من قوله : ((لأنَّك تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح)) [٨ ، ج ٢/ ١٧٧]، وظاهرُ كلامِه أنَّها في (الرجل) ليست للجنس ، وإنَّما هي للعهد ، يقول : ((واعلم أنَّه محالٌ أن تقول : (عبد الله نعم الرجل) ، و الرجل غير عبد الله ، كما أنّه محالٌ أن تقول : (عبدُ الله هو فيها) وهو غيره...)). [٨ ، ج ٢/ ١٧٧].

وهذا هو القول الثَّانِي، وقد اختلف القائلون بالعهد على قولين أيضاً :

أحدهما: أنَّها لمعهودٍ ذهني، فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل، كما تقول: (اشْتَرِ اللحم)، ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم، وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب، وردّه ابن جمعة .

والثَّانِي: أنَّها للعهد في الشَّخص الممدوح، كأنَّك قلت: زيدٌ نِعْمَ هُو، ومثالهما نحو قوله- تعالى-(١٩١): ﴿نِعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ وذهب قومٌ إلى أنَّها عهدية شخصيَّة، وهو مذهب أبي إسحاق بن مَلْكُون(١٩٢)، وأبي منصور الجواليقي(١٩٣) من أهل بغداد، ومحمد بن مسعود من نحاة غزنة(١٩٤)، ورجَّحَه الأستاذ أبو عبد الله الشلوبين الصغير(١٩٥).[٢٦، ج ٤/٢٠٤٣]، [٩٥، ج ٣/٨٤]، [٢٣، ج ٢/٧٧]، [٨٦، ج ٢، /٩٨].

وكلام الرَّضِي في (شرح الكافية) يُفْهِم رَدّه القولين، قال : ((واعلم أنَّ اللام في (نعم الرَّجلُ زيدٌ) ليست لاستغراق الجنس، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه؛ لما ذكرناه في باب المعرفة أنَّ علامة المعرف باللام الاستغراقية صِحَّةُ إضافة (كلّ) إليه، كما في قوله تعالى(١٩٦): ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾، ولا يصِحُّ أن يقال: (نعم كلُّ الرجل زيد)، وكيف يكون (زيد) كل الرجال!!.

فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة، كما تقول: (رأيت الرجلَ كلَّ الرجل).

قلت: امتناع التَّصريح في مثل هذا بنحو: (نعم كلّ الرجل) دليلٌ على أنَّه لم يقصد ذلك المعنى، وأيضاً فإنَّه لا يقصد المبالغة المذكورة إلاَّ مع التَّصريح بلفظِ (كلّ)، ولا يقال: أنت الرجل، بمعنى: أنت كل الرجل، بل معنى أنت الرجل إذا قصدت المدح: أنَّ من سواك كأنَّه بالنسبة إليك ليس برجل، وليست الَّلام في (نعم الرَّجلُ) للإشارة إلى ما في الذِّهن، كما قال المصنف - يعني ابن الحاجب - لما بيّنا في باب المعرفة)).[٣٩، ج٤/٢٤٠].

---

(١٩١) سورة ص ٣٨/٣٠.

(١٩٢) إبراهيم بن محمدبن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون، أبو إسحاق، شَرَح الحماسة، وجملَ الزجّاجي (ت ٥٨١ هـ). تنظر: [١٠، ج ٤٣١/١]، [١٢، ص ١٨].

(١٩٣) موهوب بن أحمد بن الخضر، أبو منصور الجواليقي، شَرَح أدب الكاتب، والمعرّب (ت٤٥٠هـ)) تنظر: [١٠، ج ٣٠٨/٢]، [١٢، ص ٣٥٧]. ورأيه في: [٢٣، ج ٢٠٤٣/٤]، [٩٠، ١٢٦/٢].

(١٩٤) محمد بن مسعود الغزني، وقال ابن هشام: "ابن الذّكي، صاحب كتاب البديع" تنظر: [١٠، ج٢٤٥/١] ورأيه في:[٢٣، ج ٢٠٤٣/٤].

(١٩٥) محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الّله المعروف بالشلوبين الصغير، تلمذ على ابن عصفور، وشَرَح أبيات سيبويه (ت٦٦٠هـ) تنظر: [١٠، ج١٨٧/١]، [١٢، ص ٣٣٣]. ورأيه في: [٢٣، ج ٢٠٤٣/٤].

(١٩٦) سورة العصر ١٠٣ /٢.

قال الدّماميني : ((‘ يشير إلى ما قاله هناك من أنَّ كون الّلام في مثل : (اشرب الماء) ، و(اشتر اللحم) إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم ، ليس بشيءٍ ؛ لأنَّ هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام ، قال هناك : فالحقُّ أنَّ تعريف اللام في مثله لفظي)). [٤٥ ، ج١٥٢/٧] .

الأدلة والترجيح

الذي يظهر لي – والله تعالى أعلم– أنَّ ما عليه الجمهور هو الرّاجح ، أمَّا ما ذهب إليه ابن الحاجب ، فحُجَّتُه لا تنطبق على المحلى بـ(أل) ، قال : ((... وهذا التعريف بالّلام نحو التّعريف الذي ذكرناه في باب أسامة وإن اختلفت جهات التعريف ، وإذا كان كذلك ثبت فيه إبْهام باعتبار الوجود ، والوجه الذي حُكم بتعريفه غير الوجه الذي حكم بإبْهامه ووزانه في الإبْهام والتَّعريف قولكَ : (قتل فلاناً أسامةَ) ، فإنَّ (أسامة) ههنا وإن كان معرفة باعتبار الذهن ، إلاَّ أنَّه نكرة باعتبار الوجود ، ولهذا المعنى ظنّ بعض النحويين أنَّه موضوع للجنس بكماله يعني المعرّف باللام ، كما ظنّ بعضهم أنَّ (أسامة) موضوع للجنس بكماله ، وهو خطأٌ محضٌ في البابين جميعاً ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : (نعمَ الرجل) لم ترِد جميع الرجال ، هذا مقطوعٌ به في قصد المتكلم ، ولذلك وجب أن يكون المفسِّر له مطابقاً ، ووجب إذا قصد التثنية أن يُثَنَّى ولو كان على غير ما زعموا لوجب أن يُطابَق بجميع الجنس ، وأن لا يثنى ولا يُجمع ، لأنَّ أسماء الأجناس لا تُثَنَّى ولا تُجمع إذا قُصد بها الجنس ، فإن زعموا أنَّ المخصوص بالمدح مرفوعٌ على الابتداء في الأصل و(نعم الرجل) خبره ، والجملة إذا وقعت خبراً فلابُدَّ من ضميرٍ يعود عليه أو ما يقوم مقامه ، ولَمَّا لم يُقدّر هذا الفاعل اسمَ جنس ، لم يصحَّ لعدم الضمير ، أو ما يقوم مقامه.

والتَّحقيق في جواب شبهتهم أمران : أحدهما أنّ الأصل أن يكون الرجل لـ(زيدٍ) المذكور مضمراً عائداً عليه ، فاستُعمل تارةً مضمراً وتارة مُظهراً ، وحصل الإبْهام بتأخير المفسِّر عنه ، والآخر : أنَّهم لما قصدوا إلى مقصودٍ معهودٍ في الذهن كان كاسم الجنس الذي له شمولٌ في المعنى ، فكما يصحُّ أن يقوم اسم الجنس مقام الضمير صحَّ أن يقام الاسم باعتبار المفعول في الذِّهن مقام الضمير لأنَّه مندرجٌ تحته ما يُقدّر من آحاده في المعنى ، فإن قصدوا بقولهم : اسم جنس هذا المعنى فهو مستقيم ، وإن قصدوا تحقيق وضعه للجملة على التَّفصيل ، فهو مردودٌ كما تقدم ، والكلام في المضاف إلى ما فيه الألف والّلام وفي المضمر كذلك)). [٩٦ ، ج٩٧/٢].

فالمراد جنس الممدوح ، وليس الممدوح فحسب ؛ لذا فما رآه الجمهور هو الرَّاجح – والله أعلم– وقد اجتهد بعضُ العلماء في الاحتجاج له ، قال خطاب : ((لا يكفي تصَوُّرُه ، بل وجوده في الخارج في أشخاص ، و(أل) عنده جنسية ، قال : لو قلتَ : (نِعْمَت الشمس هذه) ، و(نعم القمر هذا) لم يجُز ، فلو قلتَ : (نِعمَ الشمس هندٌ) ، و(نعم القمر زيدٌ) جاز على التَّشْبيه ، ولو قلت : (نِعم القمر ما يكون لأربع عشرة) ، و(نعمت الشمس شمس السعود) جاز. وقال أيضاً : وقد يجوز : (نعم الزيدُ زيدُ بنُ حارثة) ، و(نعم العمرُ عمرُ بنُ الخطاب) ؛ لأنَّك أردت واحداً من جماعة ، فصار جيداً حسناً لكل من له هذا الاسم)). [٢٦ ، ج ٢٠٤٣/٤] .

وقال الجرجاني : ((فالـمُظهر نحوَ قولك : (نِعمَ الرجل زيدٌ)، لا تريد رجُلاً دون رجل، وإنَّما تقصدُ الرجلَ على الإطلاق، فالألف واللام لإفادة الشّياع على حدِّ الجنس، يدلّك على ذلك أنَّك لو قلت : (نِعمَ الرجلُ الذي تعلم زَيدٌ)، تريد واحداً بعينه، لم يجُز، ولو كان الّلام فيه للعهد لوجب أن يجوزَ وقوعُ سائر المعارف هنا، كقولك : (نِعمَ زَيدٌ)، و(نِعْمَ هو)، وذلك لا يقوله أحدٌ. وإن كان الاسم مضافاً إلى ما فيه الألف والّلام الكائن بهذه الصِّفة جاز، وذلك قولك : (نِعم الرجل زيدٌ)، فقد أفاد هذا كلّ غلام رجل كما أفاد قولك : (نعم الرجل كل رجل). فإذا قلت : (نعم الرّجلان زيدٌ وعمرٌو)، كنت قد قصدت رجلين، ولم تقُل : (نِعم الرجل زيدٌ وعمرٌو)، وإن كان المراد بالّلام استغراق الجنس لأجل أنَّك أردت أن يكون في الّلفظ دليل على أنَّ المقصود اثنان، فكأنَّك قلتَ : رجلان، ثُم أدخلتَ عليه الألفَ والّلام فاستغرقا الجنس بمجموعهما. وكذا الجمع في قولك : (نِعْمَ الرِّجال إخوتك)، وهو بمنزلة قوله عزَّ وجلَّ[١٩٧] : ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾، ولا شبهة في أنَّ الغرض هنا الجنس لا رجال بأعيانِهم)).[٦٦، ج ٣٦٣/١].

وقال القاسم الخوارزمي[١٩٨] : ((فإن قيل : لِمَ اقتضى (نعم) و(بئس) أن يليهما اسمُ الجنس؟ قيل : للدّلالة على أنَّ الممدوح والمذموم يستحقُّ ذلك في الجنس، بيانه : أنَّ قولك : (نِعْمَ الرجل زيدٌ)، أو (نِعْمَ رئيسُ القومِ زيدٌ)، يدلُّ على أنَّ المدح فيه من أجل الرجوليَّة والرئاسة، وهذا معنى يُحتاج إليه ؛ لأنَّ لفظ (نِعْمَ) مدحٌ عامٌّ لا يدلُّ على نوعٍ دون نوع، ولفظ (زيد) لا يدلُّ - أيضاً- على نوعٍ دون نوع كما ذكرنا، فجيء باسم الجنس ليدل على هذا المعنى.

فإن قيل : ما أنْكَرْتَ أن يكون (الّلام) للعهد؟ قيل : هذا لأنَّ الاستعمال قائمٌ فيمن هو غيرُ مذكورٍ ولا معهودٍ ولا مخطورٍ ببال المخاطب، على أنّه لو كان لَمَا احتيج إلى ذِكرِ (زيدِ) بعده بأنَّه المخصوصُ بالمدح، واستقام أن نقول : (نِعْمَ أنت هذا) أو (زيدٌ) مَوْقِعَ (نعْمَ الرجلُ)).[١٦١، ص ١٠٧].

وعلَّلَ ابنُ يعيش بقوله : ((فإنْ قيل : لِمَ لاَ يكونُ الفاعلُ إذا كان ظاهراً إلاَّ جنساً؟.

قيل : لوجهين :

أحدهما : ما يُحكى عن الزّجاج أنَّهما لماَّ وضعا للمدح العام والذم العام، جُعل فاعلها عاماً ليطابق معناهما، إذ لو جُعل خاصاً، لكان نقضاً للغرض ؛ لأنَّ الفعلَ إذا أُسْنِد إلى عامٍ عَمَّ، وإذا أسند إلى خاصٍّ خَصَّ. وقد تقدَّمَ نحو ذلك في الخطبة.

---

(١٩٧) سورة النساء ٣٤/٤.

(١٩٨) وهو القاسم بن الحسين بن محمد، صدر الأفاضل، صاحب التَّخمير في شرح المفصّل، وشرح الأنموذج، وغيرها. [١٠، ج ٢٥٢/٢-٢٥٣].

الوجه الثَّاني: أنَّهم جعلوه جِنْسًا ليدلَّ أنَّ الممدوح والمذموم مُسْتَحِقٌّ للمدح، والذَّم في ذلك الجِنس، فإذا قلت: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، أعلمت أنَّ (زيداً) الممدوح في الرِّجال من أجل الرُجُوليَّة، وكذلك حكم الذَّم. وإذا قلت: (نعمَ الظريفُ زيدٌ)، دَلَلْتَ بذكر (الظريف) أنَّ زيداً ممدوحٌ في الظُّرْف من أجلِ الظُّرْف. ولو قلت: (نعم زيدٌ)، لم يكن في الَّلفظ ما يدلُّ على المعنى الذي استحق به (زيدٌ) المدح؛ لأنَّ لفظَ (نعم) لا يَخْتَصُّ بنوعٍ من الممدوح دون نوع، ولفظ (زيد) - أيضاً - لا يدلُّ إذْ كان اسماً علماً وُضِع للتفرقة بينه وبين غيره، فأسند إلى اسم الجنس ليدلَّ أنَّهُ ممدوحٌ، أو مذمومٌ في نوع من الأنواع)).

لكل ما سلف يظهر لي أنَّ ما عليه الجمهور هو الراجح، والله — تعالى - أعلم.

المسألة العاشرة: توجيه كسرهمزة (إنَّ) في قولك: (أول ما أقول إِنِّي أحمدُ اللهَ)

هذا القول يجوز فيه الكسر والفتح لهمزة (إنَّ)، وضابط المسألة: كلُّ موضع وقعت أنَّ فيه خبر قول، وكان خبرها قولاً، والقائلُ واحدٌ، فيجوز الوجهان.[٤٧، ج١/٣١٧].

وقد حكم ابن جمعة بفساد توجيه ابنِ الحاجب لقولِهم: (أولُ ما أقولُ إِنِّي أحمدُ اللهُ)، ذلك أنَّه يرى أنَّ الكسرَ في (إِنِّي) له وجهٌ مستقيمٌ، وهو أن يكون القول محتملاً للحمدِّ وغيره، فيكون (أول) مضافاً إلى أقوالٍ متعددةٍ، منها: إِنِّي أحمد الله، ثم أخبر بما هو أوَّلُها، وهو (أنِّي أحمد الله)، وحُكِيَ لأنَّ بعض الأقوال قولٌ، ولا حاجة إلى خبرٍ محذوفٍ، لأنَّ قولك: (إِنِّي أحمد الله) هو الخبر، ووجب أن يكون جملةً، لأنَّه قولٌ، كما لو قلت: (قولي زيدٌ قائمٌ)(١٩٩).

وقال قبله: ((وللكسر وجهٌ. مستقيم غير ما ذكرناه))، وقال بعده: ((فثبت أن تأويل الكسر الصَّحيح هو هذا التأويل)). [٩٦، ج٢/١٧٢].

ورَدَّ عليه ابن جمعة قائلاً: ((وفي الوجه الذي ذكره المصنِّف نظرٌ من وجهين:

أمَّا الأول: فلأنَّها إذا كُسِرَت على الحكاية كان محلُّها النَّصب بالقول، وإذا جُعِلَت خبراً كان محلُّها الرفع، فيلزم أن يكون محلُّها رفعاً ونصباً معاً، وهو باطل.

وأمَّا الثَّاني: فلأنَّ (أول) مضافٌ حينئذٍ إلى الأقوال المتعدِّدةِ التي من جملتها (إِنِّي أَحْمدُ)، فيلزم منه أن يكون مضافاً إلى (إِنِّي أحمدُ اللهَ) في المعنى؛ لأنَّه من جملة الأقوال، وإذا كان مضافاً إليه في المعنى لم يصحَّ أن يكون خبراً عنه؛ لامتناع أن يكون المضاف خبراً عن المضاف إليه)). [١٤، ج ٢/٦٤٣].

---

(١٩٩) هذا القول ليس في الكافية، وإنّما في (الإيضاح في شرح المفصّل ٢/١٧٢).

التوجيه الأول: وهو ما ذكره ابن الحاجب في توجيه الكسر أحد الأوجه التي ذكرها العلماء، وهو مذهب الجمهور، فهو خبرُ عن (أول قولي)، وتكون الجملة محكيَّة، ولا تحتاجُ إلى رابط لأنَّها نفسُ المبتدأ في المعنى، وهو المُتَفَهَّمُ من كلام سيبويه(٢٠٠)[٧٦،ج ١٤٣/٣]، قال أبو حيّان: ((كذا فَسَّرَ النَّاسُ كلام سيبويه في هذه المسألة، أعني: (أول ما أقول) مبتدأ، و(إنِّي أحمدُ اللهَ) خبرٌ عنه، ولا تحتاج إلى رابطٍ هذه الجملة لأنّها نفسُ المبتدأ في المعنى)).[٢٣، ج ٣٠٧/١]. كذا فَسَّرَهُ المُبَرِّدُ، والزّجاج، والسّيرافي، وابن الطّراوة، وأكثرُ مُقْرِئِي كتاب سيبويهِ بالأندلس[١٢، ج٧٧/١]. ويظهر أنّه مذهب أبو حيّان[١٢، ج٧٧/١]، وهو مفهومٌ من كلام ابن عصفور، قال: ((إن كُسِرَت حُكِيَت(٢٠١)، وفعل ذلك من حيث كانت كلاماً، وتكون (ما) موصولةً وموصوفةً ومصدريةً. ومن كَسَرَ كانت حكاية في موضع الخبر، و(ما) نكرة موصوفة، أو موصولة، تقديره: أولُ شيءٍ أقولُهُ، أو أوَّلُ الذي أقوله إنِّي أحمدُ الله، ويجوز أن تكون مصدريةً، بتقدير: أول قولي أنِّي أحمدُ الله، ...)). [١٢٧، ص ٢٣٣].

ويُفْهَمُ من كلام ابن هشام[٨٢، ص ٧٨٦]، وهو اختيار الدَّمَامِيني [٤٥، ج ٣٩/٤]، والأشموني، قال: ((الكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية)، كأنَّك قلت: أولُ قولي هذا اللّفظ))، [١٢، ج ٣٠٤/١] فهو مع الجمهور في اختياره..

وقال الصبان: ((وخُرِّجَ الكسر على أنَّه من باب الإخبار بالجملة، وعليه جرى أكثر النحويين)) . [٧٣، ج ٢٨٧/١].

التوجيه الثاني(٢٠٢): ما ذكره ابن جمعة- ويظهرُ لي أنَّه اختيارُه - أنَّها كُسِرَت لأنَّها محكيةٌ لخبرٍ محذوفٍ هو القول، والتَّقدير: أوَّل ما أقول قولي: إنِّي أحمدُ الله، فلمَّا حُذِف الخبر بقي معموله دالاً عليه. فيكون (أنِّي أحمد) متعلقاً بقوله: (قولي) المضمر، وهو خبر المبتدأ، فالجملة معمولة له، ورُوِيَ هذا عن عضد الدولة ابن بويه(٢٠٣)، قال ابن عصفور: ((. وحُكِيَ عن سيف الدولة(٢٠٤) أنَّه أجاز أن يكون: إنِّي أحمد الله، معمولاً لقولٍ مضمورٍ يدلُّ عليه ما تَقَدَّمَ، كأنَّهُ قال: أول ما أقول قولي إنِّي أحمد الله، وأضْمَر قولي))(٢٠٥). [١٣٠، ج ٤٦٧/١].

---

(٢٠٠) قال: "وإنْ أردت الحكاية قلت:. . . "، وينظر: [٢٣، ج ١٤١/٢]، [٤٠، ص ٧٧].

(٢٠١) قال الصبان: "(قوله: لقصد الحكاية) أي: حكاية لفظ الجملة، أي: الإتيان بِها بلفظها، وليس المراد أنَّها مقول القول) خلافاً لشارح الجامع ..." [١٦٤، ج ٢٨٧/١].

(٢٠٢) قال عنه الفارسي: "وهذا قول حسنٌ جميلٌ". [١١٥، ج ٣٣٢/١].

(٢٠٣) ممَّن أخبر عن الفارسي، وهو فنَّا بن خسرو بن الحسن بن بويه، عضد الدّولة، أبو شجاع، نقل عنه الخضراوي، توفي سنة (٣٧٢هـ). [١٠، ج ٢٤٧/٢].

(204) هكذا في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور.

(٢٠٥) تنظر النسبة في : [٤٠، ص ٧٧]، [٢٣، ج ١٢٥٨/٣].

وهو ظاهر كلام النيلي(٢٠٦)، قال: ((إن كسرت لم يكن الكلام تاماً، بل كسرت حاكياً بعد القول، والخبر محذوف، أي: أول ما أقول أقول إنّي أحمد الله، فحذفت (أقول الذي (إن) محكيَّة بعده، فالمحذوف هنا بعض الخبر)). [١٣٥، ج ٢/٧٧].

التَّوجيه الثَّالث: ما نسبه إلى أبي عليّ الفارسي(٢٠٧) [٦٢، ص ١٦٣]، [١٣٤، ج ١/٣٣١- ٣٣٢]،[١٠٠، ص٢٣٥]، وتَبِعَهُ فيه صاحب المفصل[٦٨، ص ٣٧٧]، [١٦، ص ٢٩٤]، وابن عصفور[١٣٠، ج ١/٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧]، وهو أنَّها محكيةٌ(٢٠٨) بالقول، الخبر محذوف، أي: أول قولي: أحمد الله ثابتٌ أو موجودٌ. فـ(إنِّي أحمد الله) معمولٌ لـ(أقول) المذكورة أولاً. وأجازه الأستاذ أبو بكر(٢٠٩)[٢٠، ج ١/٢٧٢]، والأصفهاني[٢٢، ج ١/٣٨٢]، والخوارزمي[١٦١، ج ٢/٧٧].

التَّوجيه الرَّابع: قول الأستاذ أبي علي(٢١٠). أنَّه معمولٌ لـ(أول ما أقول) وليس لـ(أقول)، وكُسِرت لأنَّها بعد (أول) وهو قول من حيث أضيف إلى القول، وليس لأنّها معمولة له، والخبر محذوفٌ، تقديره: ثابت، كما قدَّره الفارسي.

التَّوجيه الخامس: وقيل: لا يحتاج إلى خبرٍ لسدِّ المفعول مسدَّه، ونَسَبَه أبو حيّان لبعض أصحابه(٢١١).[٢٦، ج ٣/١٢٥٨] .

الأدلّة والترجيح

ما ذهب إليه ابنُ الحاجب وجمهورُ النّحويين هو الذي يظهر لي رجحانُه، وما أورده عليه ابن جمعة يمكن ردُّهُ، ذلك أنّ قول ابن حمعة: ((لأنَّها إذا كُسِرَت على الحكاية كان محلّها النَّصب بالقول، وإذا جعلت خبراً كان محلّها الرَّفع، فيلزم أن يكون محلُّها رفعاً ونصباً معاً، وهو باطل)). لا يلزم ابن الحاجب؛ لأنّهُ لم يقل: إنّ محلها النّصب بالقول، فهذا ما فهمه ابن جمعة من كلامه، قال: ((... وللكسر وجهٌ مستقيمٌ غير ما ذكرناه، وهو أن يكون القول علَماً في الحمد وغيره، فيكون (أوّل) مضافاً إلى أقوال متعددة منها أنّي أحمد الله، ومنها غيره، ثمَّ أخبر بما هو أوّلها، وهو قولك: أنّي أحمد الله وحكاه بأنَّه قول، وبعض الأقوال قول،

---

(٢٠٦) أبو إسحاق، تقي الدين، إبراهيم بن الحسين من علماء القرن السابع الهجري، له إضافةً لهذا الكتاب (التُّحفة الشافية في شرح الكافية). [١٠، ج ١/٤١٠]، [١٦٥، ج ٥/٣٢٤] ومقدّمة المحقق لكتاب [٦١] ففيها تعريفٌ وافٍ به).

(٢٠٧)وينظر: [١٢٠، ج ١/٤٧٩]، [٣٥، ص ٧٨٦].

(٢٠٨) مصدر مضاف إلى الفاعل.

(٢٠٩) ابن السراج .

(٢١٠) الشلوبين [٢٤، ص ٧٧]، [٢٣، ج ١٢٥٨/٣].

(٢١١) وهو في: [٢٤، ص ٧٧].

كما تقول : أول الأقوال التي تكلَّمت بها اليوم زيد منطلق ، و لا حاجة إلى خبر محذوف ، بل يكون قولك : (إنِّي أحمد الله) هو الخبر، ووجب أن يكون جملةً ، لأنَّك أخبرت به عمَّا معناه جملة لأنَّه قول ، لأنّ أوَّل الأقوال قول ، كما لو قلت : قولي زيد قائم ، فثبت أن تأويل الكسر الصحيح هو هذا التأويل...)).

ولذا يرى ابن مالك : أنَّ الصَّحيحَ في قولهم : (أولُ ما أقول إنِّي أحمدُ اللهُ) - بالكسر- أن يكون كلاماً تامّاً ، فيجعل (أوّل ما أقول) مبتدأً ، و (إنّي أحمد الله) خبره ، كأنّه قال : مبتدأُ كلامي هذا الكلام.[٤٤ ،ج ٢/٢٢].

و ما فهمه ابن جمعة من كلام ابن الحاجب فهمه أبو علي الفارسيّ من كلام سيبويه ، قال ابن هشام : ((ولم يذكر سيبويه المسألة[٧٦ ،ج ٣/١٤٣](٢١٢) ، وذكرها أبو بكر في أصوله[٢٠ ،ج ١/٢٧٢]، وقال : الكسر على الحكاية ، فتوهَّمَ الفارِسِيّ [٦٢ ، ص ١٦٣]، [١٣٤ ،ج ١/٣٣١- ٣٣٢] أنَّه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدّر الجملة منصوبة المحلّ فبقي له المبتدأ بلا خبر وإنّما أراد أبو بكر أنَّه حكى لنا اللّفظ الذي يفتتح به قوله)). [٨٢، ص ٧٨٦ ، ٦٣]،[ج٢ ،ص٢٣٥- ٢٣٦].

وقال الرَّضيّ : ((و لا يكون قوله : (إنِّي أحمدُ الله) معمولاً للفظة (قولي) ؛ كيف ، وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المقول ، فهو كقولك : (مضروبي زيد) ، فـ(زيد) مضروب من حيث المعنى ، وليس معمولاً لـ(مضروبي))).[٧٥ ،ج ٤/٣٤٥] .

ومِمَّن فَهِم كلام سيبويه ، و ابن السّراج في الحكاية الصَّبَّان ، قال : ((قوله : لقصد الحكاية ،أي : حكاية لفظ الجملة ، أي : الإتيان بها بلفظها وليس المراد أنَّها مقولُ القول) خلافاً لشارح الجامع(٢١٣)...)). [٧٣ ،ج ١/٢٨٧].

أمّا قوله : ((لأنَّ (أول) مضافٍ حينئذٍ إلى الأقوال المتعدِّدَة التي من جملتها (إنِّي أحمد) ، فيلزم منه أن يكون مضافاً إلى (إنِّي أحمد الله) في المعنى ؛ لأنَّه من جملة الأقوال ، وإذا كان مضافاً إليه في المعنى لم يصحَّ أن يكون خبراً عنه ؛ لامتناع أن يكون المضافُ خبراً عن المضاف إليه)). فهذا أمرٌ يسهل رَدّه ، ذلك أنّه لا ينكر أنَّ أفعل التَّفضيل بعض ما يضاف إليه ؛ لأنّ أول الأقوال قول ، ولكنّه ليس هو المضاف بل بمعناه ، فكأنَّه أخبر بالخاصِّ عن العامِّ ، كما تقول : خير العلوم علم التفسير. فما الذي ينكر من هذا وقد أفاد؟.

فيكون القول –كما قال ابن الحاجب– علماً على الحمد وغيره ، ويكون (أول) مضافاً إلى أقول متعددة ، منها أنِّي أحمد الله ، ومنها غيره ، ثم أخبر بما هو أولها.

أما قولُ أبي عليٍّ الفارسيِّ فقد ردّه النَّاس - كما قال أبو حيّان- .

قال ابن الحاجب : ((وأمَّا ما ذكره من وجهِ الكسر فباطلٌ مستقيم ؛ وذلك أنَّهم جعلوا الخبر محذوفاً ، والكسر محكيّاً بعد القول ، فكأنَّه قال : أول ما أقول إنِّي أحمد الله ثابت أو موجود ، وإذا جعل الكسر محكيّاً متعلّقاً لـ(أقول) كان

---

(٢١٢) ذكرها بلا تعليل، و تقدّمت عبارته.

(٢١٣) لعلّه يعني شرف الدين العلوي الزبيدي، صاحب (السِّراج المنير شرح الجامع الصغير)،والكتاب محقق في الأزهر.

عن المقول، وكذلك كل ما يحكي بعد القول، أَلاَ ترى إلى قولك: (أعجبني قول زيد إنَّ عمراً منطلق) وكذلك كل ما يحكى بعد القول، وإذا وجب أن يكون القول هو في المعنى متعلقه كان التقدير: أول إنِّي أحمد الله، وإذا كان التقدير: أول أنِّي أحمدُ الله، كان المبتدأ (أول)، و(أول) من باب أفعل التَّفضيل ولا يُضاف أفعل التفضيل إلاَّ لِشَيْءٍ هو بعضه على حسب معناه، فيجب أن يكون الإخبار بقولك ثابت أو موجود، وإنَّما عن (أول إنِّي أحمد الله)، و(أول إنِّي أحمد الله) باعتبار الحروف الهمزة، وباعتبار الكلمات أنِّي، فيكون الإخبار بموجود في المعنى عن الهمزة أو أنِّي، وهو فاسد؛ إذ لم يقصد ذلك ولم يرد، ولو أُريد لم يكن له معنى فبطل تأويل الكسر على ذلك)).[٩٦، ج٢/١٧١- ١٧٢].

وقال: ((... و إنَّ ما ذكرناه لم يصدر عن فطانةٍ بل صدر عن ذهول، فكان خطأً لما ذكرناه...)). [٩٦، ج٢/١٧١].

وقال ابن مالك: ((ولا يصِحُّ أن يقدر (ثابت) خبراً؛ لأنّ ذلك يقتضي ثبوت أول هذا القول، وأول الشَّيْءِ غير جميعه، فيكون الثابت أول حرفٍ من الجملة إن نويت حروفها، وأول كلمة منها إن نويت كلماتِها، وكلاهما ليس مقصوداً فتعيّن كونه مردوداً، وأيضاً فإنّ تقدير ثابت... تقدير ما لا دليل عليه؛ إذ ليس هو بالتقدير أولى من غيره من المقدرات الممكنة، وحذف ما كان في حذفه ذلك ممنوع)). [٤٤، ج٢/٢٢].

وقال الرّضِي: ((ورَدَّه المصنِّف أحسنَ ردٍّ؛ وذلك أنَّ أفعل التَّفضيل بعضُ ما يضاف إليه فيكون لنطقه بِهذا الكلام أجزاء: أول، ووسط، وآخر...، فيكون المعنى إذا صرّحنا به: تلفُّظِي بـ(إنِّي) أو بِهمزة (إنِّي) ثابتٌ، وهو خلفٌ من الكلام وغيرُ مقصودٍ به للمتكلم)). [٣٩، ج٤/٣٤٥].

وممّن ردّه ابنُ الناظم، وقال: ((وليس بمرضِيٍّ؛ لاستلزامه ما لا سبيلَ إلى جوازه، وهو: إمَّا الإخبار بما لا فائدةَ فيه، وإمَّا كون (أول) صلة دخوله في الكلام كخروجه؛ لأنَّ الَّذي هو أول قولي: (إنِّي أحمد الله) حقيقةً هو الهمزة من (إنّي)، فإن لم يكن (أول) صلةً لَزِم الإخبار عن الهمزة من (إنِّي) بأنَّها ثابتةٌ، ولا فائدةَ فيه، وإن كان صلةً لَزِم زيادة الاسم، وكلا الأمرين غيرُ جائز)). [٧٤، ص١٦٧-١٦٨].

قال أبو حيّان: ((ولأبي عليّ الفارسيّ فيه ارتبَاكٌ وخبْطٌ... وردّه النَّاسُ، وقالوا: تغيّر الكلام، والكلام تامٌّ دون هذا التَّقدير... ومِمَّن رَدَّهُ أبو الوليد الوقشي(٢١٤)، وأبو الحسين بن الطّراوة(٢١٥)، وأبو الحجّاج بن معزوز(٢١٦))). [٨٤، ص٧٧] و رَدَّه - أيضاً- الدَّمَاميني[٦٤، ج ٤/٣٩].والصَّبَّان. [٧٣، ج ١/٢٨٧].

---

(٢١٤)هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد، أبو الوليد، الكاتب الفقيه النحوي، أبو الوليد من مصنفاته:(نكت الكامل للمبرد)، توفي سنة ٤٨٩هـ . [١٠، ج٢/٣٢٧).

(٢١٥) أبو الحسين بن الطراوة، سليمان بن محمد بن عبد الله، نحوي، وشاعر تلمذ على الأعلم الشنتمري، والسهيلي، وخالف الجمهور في بعض المسائل. له (الترشيح في النحو)، و(المقدمات على كتاب سيبويه)، و(الإفصاح).ينظر: [٩، ج ١٠٧/٤]، [١٠، ج ٦٠٢/١].

(٢١٦) بوسف بن إبراهيم بن عبد العزيز القيسي من أهل الجزيرة الخضراء تلمذ على السهيلي، وأبي ذر الخشني، شَرَح الإيضاح للفارسي، وله (تنبيهات على أغلاط الزمخشري)، توفي سنة ٦٢٥هـ .).ينظر: [١٠، ج ٢٦٣/٢]، [١٢، ص ٣٨٩].

وقد دافع ابن عصفور وأطال الاعتذار عن الفارسي، قال: ((فإن كُسِرت فإنَّه لا يخلو من أن تجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو (أول)، أو تجعلها في موضع مفعول القول. فإن جعلتها في موضع الخبر كانت (ما) بمنزلة (الذي)، وتكون واقعةً على الَّلفظ المقول، فكأنَّه قال: أولُ الألفاظِ التي أتكلَّم بها إنِّي أحمد الله، فيكون المتكلِّم على هذا قد زعم أنَّ كلَّ كلامٍ يتكلم به فإنَّ أوله هذا الَّلفظ الذي هو (إنِّي أحمد الله). وكأنَّ هذا المعنى بعيد؛ لأنَّه ليس من عادة النَّاس في مخاطبتِهم أن يبدؤا بِهذا الَّلفظ فيقولوا: إنِّي أحمد الله، ثُمَّ يأتوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه، ولا يبطل هذا الوجه بأن يُقَال: يلزم فيه فتح إنَّ؛ لأنَّها في موضع خبر المبتدأ؛ لأَنَّ خبر المبتدأ في الأصل إنَّما ينبغي أن يكون مفرداً؛ لأناّ إنَّما نعني بأنَّها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد: أن تكونَ في موضعٍ تتقدر فيه بالمصدر، وهي هنا لا تتقدر به، فلذلك كسرت. وإن جعلتها في موضع معمول القول قدرت (ما) مصدرية، ولا تقدرها بمنزلة (الذي)؛ لأنَّها لو كانت كذلك، لاحْتَاجَت إلى ضميرٍ يعود عليها من صلته، وليس في الصِّلة ضميرٌ؛ لأنَّ مفهوم القول هو: إنِّي أحمد الله، وهو ظاهرٌ؛ فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلاَّ أن تكون حرفاً تتقَدَّرُ مع ما بعدها بالمصدر، ويكون التَّقدير: أول قولي إنِّي أحمد الله ثابتٌ، وحذف الخبر، والتزم فيه الحذف لأنَّ القول قد قام مقامه. ولهذا ذهب أبو عليّ الفارسيّ.

وزعم ابن الطّراوة أنَّ ذلك لا يُتَصور، لأنَّه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أول قولي إنِّي أحمدُ الله ثابتٌ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت. [١٦٦، ص ٥٢].

وذلك باطِلٌ؛ لأنَّه قد قال: إنِّي أحمدُ الله، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً، ومعلوم أنَّه قد ثبت بجملته فلا فائدةَ في اختصاص الأوّليَّة بالثُّبوت دون غيرها. وأيضاً فإنَّه عندما نطق بقوله: إنِّي أحمدُ الله، عُلِمَ أنَّ الأوَّل ثابتٌ فيكون قد أخبر بشيء معلومٍ، وذلك لا يجوز لخُلُوِّهِ من الفائدة. فَرَدَّ ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال: ليس مذهب أبي عليّ أنَّ هذا المبتدأ له خبرٌ محذوفٌ، بل هو من قبيل المبتدآت الَّتِي سدَّ الطُّول منها مسدَّ الخبر، وأغنى عنه في الَّلفظ والمعنى؛ وذلك أنَّ قولَه: إنِّي أحمدُ الله، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى، فلا يحتاج المبتدأُ إلى خبر، كما أنَّ قولَ العربِ: (أقائم زيد؟) على أنَّ أقائمٌ مبتدأ وزيدٌ سدَّ مسدَّ الخبر، ويغني عنه، لا يحتاج إلى تقدير خبر لاجتماع الخبر والمخبر عنه في قولك: (أقائم زيد؟). قيل له: فكيفَ قال أبو عليّ: (أول ما أقول) مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: أول قولي إنِّي أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ؟ فانفصل عن ذلك بأن قال: لما كان (أول) مبتدأ والغالبُ في المبتدأ أن يكون له خبرٌ ملفوظٌ به قَدَّر له خبراً محذوفاً كأنَّه قال: ثابتٌ أو مستقرٌ. وهذا الذي ذهب إليه لا يُتَصَوَّر؛ لأنَّه كذبٌ محضٌ، أعني: أن يكون أوَّلُ قولي: مبتدأً محذوفَ الخبر وليس له خبرٌ محذوفٌ، وأن يقول: تقديره ثابتٌ أو موجودٌ، وليس هناك خبرٌ يتقدر بهذا ولا بغيره.

وقد اعتذر – أيضاً – عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابنُ الطراوة أبا عليٍّ بأن قال: الخبر محذوف، لكنَّه ليس ثابتاً ولا موجوداً، بل هو خبرٌ لا يمكن تقديره فلمَّا لم يمكن تقديره أُتِيَ بلفظ ثابت أو موجود، وإن لم يكن المعنى عليهما لِيُبَيِّن أنَّ هناك خبراً محذوفاً. وهذا أبينُ فساداً من الأول، لأنَّه – أيضاً– كذبٌ، أعني: قوله: تقديره ثابت أو موجود، وهو لا يتقدر بشيء من ذلك.

والآخر أنَّه ادَّعى أنَّ الخبرَ محذوفٌ ولا يمكن تقديره، وهذا الذي ذهب إليه خلفٌ؛ لأنَّه لا يُحْذَفُ شَيْءٌ إلاَّ أنَّه مفهومٌ معلومٌ حتى كأنَّه ثابت، ولو أبرز إلى اللَّفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمر لفظيٍّ، وأمَّا محذوف لا يُمكِنُ تقديره، لأنَّه يفسد المعنى فشيءٌ لا يُتَصَوَّر.

والصَّحِيح عندي أنَّ ما ذهب إليه أبو عليّ مستقيمٌ لا يَتَوَجَّهُ عليه اعتراض بل يريد أنَّ أوَّل قوله إنِّي أحمد الله قد ثبت واستقرَّ منه، قبل نطقه بهذا الكلام، كأنَّه قال: ليس قولي الآن إنِّي أحمدُ الله بأوَّل حمدٍ حمدتُه، بل أوَّل قولي: أنِّي أحمدُ الله قد تقدَّم قبل هذا، فليس يريدُ بقوله: إنِّي أحمدُ الله، هذا اللَّفظ الذي يُلفظ به الآن، وإنَّما يريدُ جنس قوله الألفاظ التي يحمد بها لله تعالى)). [١٣٠، ج ١/ ٤٦٥، ٤٦٧].ومهما قيل فعدم التَّقدير أولى، إذْ لا حاجةَ له.

أمَّا ما ذكره ابنُ جمعة من أنَّها كُسِرَت لأنَّها محكيةٌ لخبرٍ محذوفٍ هو القول، والتقدير: أوَّل ما أقولُ قولي: إنِّي أحمدُ الله، فلمَّا حُذِفَ الخبر بقي معموله دالاً عليه. وهو ما رُوِي عن عضد الدولة ابن بويه[٢١٧]، فقال عنه الفارسيّ[٢١٨]: ((وهذا أولى من حذف جميع الخبر لأنَّ الحذفَ كلَّما قلّ كان أولى، (فإنَّ) محكيَّة لأقوالٍ أخرى محذوفةٍ غير المذكورة فاعْرفه)).

وقال: ((هذا قولٌ حسنٌ جميلٌ، فإن قلت: فقد قدّر حذفَ الموصول وإبقاء بعض الصلة. فإنَّ ذلك في قول البغدادِيِّين جائزٌ، وينبغي أن لا يمتنعَ على قول غيرهم، لأنَّ هذا الحرف قد كَثُرَ إضماره في كلامهم، وفي التَّنزيل حتى صار يجري مضمراً مجراه مظهراً)). [١٣٤، ج ١/ ٣٣٢].

وقال ابن عصفور: ((إنَّه أجاز أن يكون (إنِّي أحمدُ الله)، معمولاً لقولٍ مضمورٍ يدلُّ عليه ما تقدَّم، كأنَّه قال: أوَّلُ ما أقولُ قولي أنِّي أحمدُ اللهَ، وأضمر قولي. وهذا فاسدٌ؛ لأنَّ المصدر من قبيل الموصولات، وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز الاَّ في الشعر...)). [١٣٠، ج ١/ ٤٦٧].

---

[٢١٧] سبقت ترجمته ص١٠٥ .

[٢١٨] قاله الفارسي في [١١٧، ج ٣٣٢/١].

وقال أبو حيان : ((وارتضاه بعضُ شيوخِنا ، وردَّه بعضُهم ؛ لأنّه حذف الموصول وأبقى معموله ، وهذا بابُه الشِّعر عندنا ، ويجوز ذلك في قول البغداديين ، وينبغي أن لا يمتنعَ هنا ؛ لأنّ القول قد كَثُرَ إضماره في كلام العرب حتّى صار يجري مُضمراً مجراه مظهراً ، لكنه بعد ذلك فيه مجازُ الإضمار ، وإذا جعلت (إنِّي أحمد الله) في موضع الخبر فلا إضمار.

أما قول الأستاذ أبي عليّ[٢١٩]. إنه معمول لـ(أول ما أقول) وليس لـ(أقول) ، وكسرت لأنَّها بعد (أول) ، وهو قولٌ من حيث أضيف إلى القول ، وليس لأنَّها معمولةٌ له ، والخبر محذوف تقديره : ثابت ، كما قدره الفارسي. فيقال عنه ما قيل عن رأي الفارسيّ)) ، قال عنه أبو حيّان : ((وهذا خطأٌ ؛ لأنّ (إنّ) لا تُكسر حِكَايَةً لفعل أو مصدر إلاّ وهي معمولةٌ ، و(أول) لا يعمل وإن كان مصدراً في المعنى ؛ لأنّه ليس بمصدرٍ في اللفظ)). [٨٤ ، ص٧٧].

أمَّا ما نقله أبو حيان عن بعض أصحابه من القول بأنّه : لا يحتاج إلى خبرٍ لسدّ المفعول مسدّه في المعنى وإغنائه غناه ، فهو وإنْ كان نظير الوصف الذي سدَّ مسدّ الخبر في نحو : (أقائمٌ الزيدان؟) ، وكان يصحُّ الاقتصار عليه فَتَتِمُّ به الفائدة من دون تقديرٍ لمحذوفٍ إلاّ أنّه يَرِدُ عليه ما قاله ابن جمعة من أن يكون محلُّها رفعاً على الخبرية ونصباً على المفعولية معاً ، وهو باطل.

وردَّه أبو حيان بقوله : ((إنَّه ليس بشيءٍ ؛ لأنّه إنّما سدَّ في : (أقائمٌ الزيدان؟) لاجتماع المسند والمسند إليه في هذا الكلام متفق وإن اختلفت جهتا التركيب ، وأمَّا في تلك المسألة فإنّ قوله : (أنّي أحمدُ الله) جعله مفعولاً لـ(أقول) فضلةً في الكلام ، فلم يجتمع فيه مسندٌ ومسندٌ إليه ، ولم تكن الفضلة لتنوب عمّا هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف معقولية المحكوم عليه ، والمحكوم به عليه)). [٨٤ ، ص٧٧].

لكلِّ ذلك فما ذهب إليه ابنُ الحاجب وجمهورُ النّحويين هو ما يظهر لي رجحانه في هذه المسألة[٢٢٠] ، واللّه -تعالى- أعلم وأحكم.

المسألة الحادية عشرة : حكم تكرار (إمَّا) قبل المعطوف عليه

قال ابن الحاجب : ((... و(إمّا) قبل المعطوف عليه لازمةٌ مع (إمّا) ، جائزةٌ مع (أو) و(لا) و(بل) و(لكن) لأحدهما معيِّناً...)). [٢٧ ، ص٢٢٦].

---

[٢١٩] الشلوبين [٤٠، ص ٧٧].

[٢٢٠] للاستزاده ينظرهذا القول في: [٢٨، ج ٣٤٣/١]، [١٢٠، ص المقتصد٤٧٩]، [٤٧، ص ٣٧٧]، [٦٤، ج ٤٤/٤]، [٧٥، ج ٣٤٥/٤]، [٢٧، ص ٦٧].

وقال في (شرح المقدِّمَة الكافية) : ((وأمَّا (إمَّا)العاطفة فيلزمها أن يكون قبلها (إمَّا) أخرى، نحو قولك: (جاءني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمروٌ)، بخلاف (أو) فذلك لا يلزم معها، ولكن يجوز أن تُقَدِّم قبلها (إمَّا)، فتقول: (جاء زيدٌ أو عمروٌ)، و(جاء إمَّا زيدٌ أو عمروٌ)، كأنَّهم قَصَدوا بتَقَدُّم (إمَّا) أن يُبَيِّنُوا من أول الأمر أنَّ الحكمَ ثابتٌ لأحد الأَمْرين، ألاَ ترى أنَّه لو لم يَتَقَدَّم لبَنَى السامعُ على أنَّ الظّاهرَ أنَّ الحكمَ ثابتٌ للأول، فإذا جيءَ بـ(إمَّا) أو (أو) تَبَيَّن خلاف ما ظنّه، وإذا أُتِيَ بـ(إمَّا) من أول الأمر لم يجيء هذا اللبس. ولِتَقَدُّم (إمَّا)، ودخول الواو عليها تَوَهَّمَ أبوعلي أنَّها ليست من حروف العطف(٢٢١))).[٢٨، ج ٣/٩٨٣].

وقال في (الإيضاح شرح المفصل) ((وأمّا الفصل بين (أو) و(إمَّا) فليس إلاَّ باعتبار أمْر لفظيّ، وهو أنَّه يشترط في (إمَّا) أن تكون مُقَدَّمَّةً قبل المعطوف عليه (إمَّا) أخرى... وهذا التقديم واجب في (إمّا))) [٩٦، ج٢/٢١٢].

وقد قيّدَ ابنُ جمعة هذا الكلام بقوله : (غالباً)، فقال: ((يلزمها التَّكْرير غالباً، أو ما يقوم مقامه...)). [١٤، ج٢/ ٦٦٦].

وما ذهب إليه ابن الحَاجِب نَصَّ النَّحاس على أنّه مذهب البصريين، قال أبو حيّان(٢٢٢): ((ونَصَّ النَّحاس على أنَّ البصريين لا يجيزون فيها إلاَّ التِّكرار،... وقال بعضُ أصحابنا: الوجهُ فيها أن تستعمل مُكَرَّرَةً...)). [٢٦، ج٤/١٩٩٢-١٩٩٤].

وهو ما نصَّ عليه المبرد صراحةً، قال: ((... وتكسر إذا كانت في معنى (أو)، ويلزمها التّكرير، تقول: (ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً)، معناه: ضربت زيداً أو عمراً...)). [١٦٨، ج ١/٣٧٧].

---

(٢٢١) مذهب المصنّف – وفاقاً لسيبويه وجمهور النَّحويين – أنَّ (إمّا) حرف عطف بالصّورة التي ذكرها النّحاة، وهي تقدم (إمَّا) عليها. وينظر [٧٦، ج ١٣٥/١، ٢١٣، ٦٧/٢]، [٩٨، ج ٢٨/٣]، [٢٠، ج ٥٦/٢]، [٧٤، ص ٣٩١]، [١٣٤، ج ٢٤٧/٢]، [٣٥، ص ٨٥].

ومذهب يونس، وابن كيسان،والفارسي، والرُّماني، وابن الشجري، وابن مالك أنَّها ليست من حروف العطف . قال الفارسي: ". . . وليست (إمّا) بحرف عطف لأنَّ حرف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد، أوجملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إمّا زيداً وإمّا عمراً، فتجدها عارية عن هذين القسمين، وتقول:(وإمّاعمرا) فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى" (الإيضاح ٢٩٧). وقال الرماني: ". . . وليست (إما)من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين، يدلك على ذلك أن . . . " (معاني الحروف ١٣١). وقال ابن مالك: "وليست منها (لكن) وفاقاً ليونس، ولا (إمّا) وفاقاً له ولابن كيسان وأبي علي " [١٤، ص ١٧٤].

وينظر : [١١٩، ج ٦٠٧/٢]، [٧٧، ج ٤٧٦/٢]، [٥٨، ج ٢٣٤/٢]، [٢٨، ج ٢١٥/٣]، [١٦٧، ص ١٤٩].

(٢٢٢) ونقله المرادي في [١٨، ص ٥٣١-٥٣٣]، والسيوطي في [٨٢، ج ٢٥٤/٥].

ويرى أنَّ التَّكرير يلزم لتضع كلامك بالابتداء على التخيير أو الشك بخلاف (أو) فإنك تبتدئُ بذكر الأوَّل وليس عند السّامع أنَّك تريد غير الأول، ثم جئت بالشّك أو بالتخيير فـ(إمَّا) الأولى وقعت لبنية الكلام عليها، والثَّانية للعطف؛ لأنَّك تعدل بين الثَّانِي والأول، فإنَّما تكسر في هذا الموضع.

وقال: ((فإذا ذكرت إمَّا فلابُدّ من تكريرها، .... ولو قلت: (ضربت إما زيداً)، وسكتَّ لم يجز؛ لأنَّ المعنى هذا أو هذا، ألاَ ترى أنَّ ما بعد (أو) لا يكون كلاماً مستغنياً...)). [١١٣، ج ٢٨/٣].

وقال أبو الحسن الأخفش: ((وأمّا (إمّا) في غير هذا الموضع الذي يكون للمجازاة، فلا تستغني حتّى تُرَدَّ (إمّا) مرّتين، نحو قوله[٢٢٣]: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾. أمّا التي تستغني عن التَّثنية، فتلك تكون مفتوحة الألف...)). [١٦٩، ج١/٨٦-٨٩].

وهو ما يفهم من كلامّ أبي الفتح ابن جنّي في (اللمع) [٦٣، ص ١٤٩]، وكلام شارحه الأصفهاني [٢٢، ج٢/٥٨٥]، وتقيّ الدين النيلى[١٣٥، ج١/٧٥٤]، وقال صاحب الجنى الداني[٦٧، ص ٥٣١-٥٣٣] - في الفرق بين (أو) و(إما): ((لا بدَّ من تكرارها في الغالب)).

وقال ابن هشام :(((إمَّا) يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارُها في غير ندور...)). [٨٢، ص ٨٥] .

وقال صاحب مصابيح المغاني :(((إمَّا) تبني الكلام من أول الأمر على ما جئ به لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارُها، وعدم تكرارها قليل)). [٩٨، ص ٨٦ -٨٧].

الترجيح

بِتَبَع أقوال النَّحويين يظهر أنَّ ما ذهب إليه ابن الحاجب هو ما عليه متقدّمو البصريين، وما ذهب إليه ابن جمعة هو مذهب جمهور النحويين الذين يرون أنّ الأكثر والأفصح فيها أنْ تتكرر، وقد لا تكرر، بشرط أن يكون في الكلام ما يُغني عن تكرارها، وهو إمَّا (أو) وإمَّا (إلاّ).

قال ابن عصفور[٢٢٤]: ((الأفصح فيها أن تستعمل مكررة، وقد تستعمل خلاف ذلك إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها، نحو (الواو) أو (إلا)........ وقد تستعمل غير مكررة وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها[٢٢٥]، وذلك قليلٌ جداً)). [١٣٠، ج١/٢٣٢] .

---

[٢٢٣] سورة الإنسان ٣/٧٦.

[٢٢٤] وينظر: [١٣٥، ص٢٥٤].

[٢٢٥] ينظر : [٧٣، ج ٣٦٦/٣] قد يستغنى عن ها، [١١٦، ص ١٨٥]، [٣٥، ص ٨٦-٨٧]، [٤٨، ص ٥٣٢]، [١١٧، ص ٣٧٨].

وقال الهروي : ((الفراء[١١٧ ، ج ١ /٣٨٩-٣٩٠] : وليس يجوز أن تقول : (ضربت إمَّا عبد الله) وتسكت ، والعرب تقول : (عبد الله يقوم و إمَّا يقعد) ، فَفُهِم من هذا تجويزه له قياساً)). [٩١ ، ص ١٤].

وأجاز الفراء ألاَّ تكرر ، وأن تجرى مجرى (أو) ، وقال الفراء : يقولون : (عَبْدُ الله يقوم و إمَّا يَقْعُدُ).[٢٦ ، ج ٤ /١٩٩٢-١٩٩٤].

وقال ابن هشام(٢٢٦) : ((والفراء يقيسه ؛ فيجيز (زيد يقومُ وإمَّا يقعد) كما يجوز : (أو يقعد))). [٨٢ ، ص ٨٦- ٨٧].

وقد تجيءُ في الشِّعر غير مكررة من غير عوض ، ومن ذلك قول الفرزدق :

تُهَاضُ بِدَار قَدْ تَقَادَم عَهْدُها   وإمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خيالها(٢٢٧)

حذف (إمَّا بدار) للضرورة ، ومثال الاستغناء بـ(وإلاّ) :

فَإمَّا أَنْ تَكُون أَخِى بِحَقٍّ   فأعرف منك غثي من سميني (٢٢٨)
وإّلا فاطَّرِحْنِى واتَّخِذْنِى   عدوا أتقيك وتتقيني

ومّما تقدم يتبيّن أن ما عليه جمهور النحويين(٢٢٩) أنّ الأكثر والأفصح فيها أن تستعمل مكررة ، وقد تستعمل خلاف ذلك إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها نحو الواو أو إلا... وقد تستعمل غير مكررة وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها. وذلك قليل جداً ، وقد خصَّه بعضهم بالشعر كما مرّ. والّله- تعالى- أعلم.

---

(٢٢٦) وينظر: [٩٢، ج ٢/٣٨٤].

(٢٢٧) بيت الطويل لذي الرمة في [٧٢، ج ٣/١٩٠٢] و [٦٥، ج ١/١٩٣] و [١٣٤، ج ٢/٧٨٨] و [٧٣، ج ٣/٣٦٦] ومنسوب للفرزدق في [٣، ج ٨/١٠٢] و [١٢٧، ج ١١/٧٦، ٧٨] و [١٣٨، ج ٢/١٨٣] وبلانسبة في [١١٦، ص ١٠٢] و [١٤٨، ص ١٥١] و [٧٥، ج ٤/٤٠٢] و [٧٧، ج ٣/١٢٢٨] و [٩٢، ج ٣/١١٠] و [٤٨، ص ٥٣٣] و [٣٥، ص ١/٦١] و [٦٠، ج ١/٢٣٣] و [٩٠، ج ٢/٤٦١].

(٢٢٨) البيتان من الوافر منسوبان للمثقب العبدى،و هو (العائذ بن محصن، شاعر جاهلي من ربيعة) في [١٣٠، ص ٣١٢]، وينظر في: [١٢٧، ج ٧/٤٨٩، و١١/٨٠] و [٦٠، ج ١/٢٣٢] و [١٣٨، ج ٢/١٨٥] وبلا نسبة في [١١٦، ص ١٠٢] و [١٤٨، ص ١٥٠] و [١٨، ص ٥٣١] و [٩٢، ج ٣/١١٠].

(٢٢٩)ينظر : [٧٣، ج ٣/٣٦٦]، [١٥٢، ص ٥٣٦]، [٧٧، ج ٣/١٢٢٨]، [٦٨، ج ١/٣٣٧]، [١١٦، ص ١٨٥]، [٣٥، ص ٨٧]، [١١٧، ص ٣٧٨].

المسألة الثانية عشرة: ((و(أمْ) المتَّصلة لازمةٌ أم ملزومةٌ لهمزة الاستفهام))

قال ابن الحاجب : ((فـ(أمْ) المتَّصلة لازمةٌ لهمزة الاستفهام يليها أحدُ المستوِيَيْن والآخَرُ الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين، ومن ثَمَّت ضَعُف: (أرأيت زيداً أم عمراً؟)، ومن ثَمَّ كان جوابُها بالتَّعيين دون نعم أو لا)). [٢٧ ، ص٢٢٦].

وكرَّر هذه العبارة في (المقدمة الكافية)، فقال : ((... لازمةٌ لهمزة الاستفهام))، وعدّ قولك: (زيدٌ عندك أم عمروٌ) لا يجوز إلاَّ على الشذوذ. [٢٨ ، ج ٩٨٢/٣].

قال ابن جمعة :((وفي قول المصنف: و(أم) ملازمةٌ (لهمزة الاستفهام) تساهلٌ ؛ لأنَّ المراد أنَّ (أم) هي الملزومة كما بيّنا)). أيْ: في التَّعبير، ذلك أنَّ (أم) لا تكون متَّصلةً إلاّ إذا وقعت بعد همزة الاستفهام، ويصير الاستفهام بها استفهاماً للتَّعيين بمنزلة أي ومتى(٢٣٠). وهذا أحدُ شروطها، قال ابن جمعة: ((لا تتحقَّق إلاّ بثلاثة شروط: الأوّل: أنَّها مستلزمةٌ لهمزة الاستفهام في المعنى، نحو: (أعندك زيدٌ أم عمروٌ؟)...

الثَّاني: أنَّها مستلزمةٌ لأنْ يليها أحدُ الأمرين المستويين، ويلي الهمزة الأمر الآخر، ومن ثَمَّ لم يجز: (أرأيت زيداً أم عمراً؟) لأنَّ الذي يليها اسم، والذي يلي الهمزة فعل...

الثالث: أنْ يكون السائلُ عالماً بأحدهما لا بعينه، فإذا قلت: (أزيدٌ عندك أمْ عمروٌ؟) فيجب أنْ تكون عالماً بأنَّ أحدهما عنده...)) [١٤ ، ج ٦٦٧/٢- ٦٦٨](٢٣١).

ويرى أنَّ (الهمزة) مختَصَّةٌ بلزومها لـ(أم) دون (هل) لأنَّها هي الأصل بدليل استعمالها في الاستفهام وغيره كالتّوبيخ، والتّقرير، والتّسوية، والإنكار، ونحوها، وقد تحذف الهمزة لقرينة.[١٤ ، ج ٢ / ٦٦].

وقال الرّضي :((وهذه الهمزة قد تكون مقدرةً قبل (أم) المتَّصلة في الشعر...، وربَّما تجيء (هل) قبل المتَّصلة على الشذوذ، نحو: (هل زيدٌ عندك أم عمروٌ)، وإنَّما لزمت الهمزة في الأغلب، دون (هل)، لأنَّ (أم) المتَّصلة لازمةٌ لمعنى الاستفهام وضعاً. وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها، بمعنى: أيُّ الشيئين، فشاركت همزة الاستفهام التي هي -أيضاً-

---

(٢٣٠) ينظر : [١٧١، ج ٣٤٩/١]، [١٤٩، ج ١٠٦/٣]، [١١٧، ص ٤٥٤].

(ومعنى الاتِّصال أنَّها تكون معادلةً للهمزة وقرينةً لها حتى يكونا جميعاً بمعنى : أيّ). [١٢٠، ج ٩٤٩/٢].

(٢٣١) ينظر للاستزادة: [٧٦، ج ١٦٩/٣]، [٩٨، ج ٢٨٦/٣]، [١٥، ج ٧١/١-٧٢]، [٢٠، ج ٥٧/٢-٥٨]، [١٠٤، ص ٢٦٩] [٣، ج ٢٠٨/٢]، [٤٧، ج ٢٠٨/٢، ٢٩٨]، [١١٩، ج ٦١٧/٢-٦١٨]، [٨٣، ج ٣٦١/٣، [١٤٩، ج ١٠٦/٣]، [١٢٠، ج ٩٤٩/٢]، [٣٥، ص ٦٣]، [١٧١، ج ٣٥١/١، ٣٤٩/٢-٣٥٠]، [١١٦، ص ١٧٩].

عريقةٌ في باب الاستفهام، وعادلَتْها حتى كانتا معاً بمعنى (أيّ)[٢٣٢]؛ وأمَّا (هل) فإنَّها دخيلةٌ في معنى الاستفهام، لأنَّ أصلها (قد)، نحو قوله تعالى(هَلْ أَتَى عَلَى الإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) [٢٣٣]))[٣٩، ج ٤/٤٠٤- ٤٠٥].

وقال أبو بكر الجرجانيّ: ((اعْلَمْ أنَّ (أمْ) لا تُعَادِلُ غيرَ الهَمْزَةِ؛ لأنَّ مَعْنَى الْمُعَادَلَةِ أنْ تَتَّصل بها ويَجْرِيا معاً مَجْرَى (أيّ)، و(أيّ) لإثباتِ واحدٍ من شَيْئَيْنِ أو أكْثَرَ فإذا قُلْتَ: (أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْروٌ)، بِمَعْنَى: أيُّهمَا عِنْدَكَ، كنت قَدْ أثْبَتَّ واحِداً من هَذَيْنِ بغير عَيْنِهِ. والهمزةُ لَهَا أصْلٌ في الإثْبَاتِ بدلالةِ ما ذَكَرَهُ مِنْ أنّها تَجِيءُ للإثْبَاتِ...، ولا يَكُونُ هَذَا الإثْبَاتُ في (هَلْ) لو قُلْتَ: هَلْ تَخْرجُ؟ كَانَ استفْهَاماً صَرِيحاً، ولم تكُنْ عَالِماً بِخُرُوجِهِ. وإذَا كَانَ كذلكَ لَمْ يَجُزْ أنْ تقولَ: (هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْروٌ؟) بِمَعْنَى: أيُهُمَا عِنْدَكَ؟ كَمَا قُلْتَ: (أزَيْدٌ عِنْدَكَ أمْ عَمْروٌ؟))). [٦٦، ج ٢ /٩٥٦].

فالشَّارح لم يخالف المصنِّف في رأيه _وهو ما عليه جماعة النحويين _ وإنَّما تحَفَّظَ على عبارته بجعله (أمْ) لازمةً (لهمزة الاستفهام)، وهي ملزومة، فالهمزة شرطٌ في دلالة الكلام على الاتِّصال، وليست هي الأداة، وليست (أم) هي اللّازمة للهمزة، لأنَّها هي الأداة، فالمعنى الذي هو الاتِّصال نابعٌ من (أمْ) بشروطها المتقدِّمة، والذي يُعَدُّ تقدم الهمزة أحدها.ولعلَّ عذره في ذلك أنَّه رأى أنَّ الهمزة في هذا لازمةً كما أنّ (أمْ) كذلك؛ لأنّهما متلازمتان، فكلٌ يطلب الآخر للدّلالة على هذا المعنى، والذي يظهر لي أنّ كلام ابن جمعة أدقّ؛ ذلك أنّ (أمْ) هي محطُّ الحديث، ومُتَحَمِّلةٌ لهذا المعنى، أماّ الهمزة فهي شرط في دلالتها على الاتِّصال.

ويضاف إلى ذلك أنّ همزة الاستفهام لا تستلزمها في الدّلالة على الاستفهام، وليست من أدوات العطف الدالة على الاتِّصال، إذ المعنى مُتحمَّلٌ في (أمْ)، فالهمزة لازمةٌ، و(أمْ) ملزومةٌ، هذا ما ظهر لي، والله- تعالى- أعلم.

الخاتمة

وبعد:

فأرجو أن أكون قد وفقت في عرض ومناقشة اعتراضات أبي الفضل عبد العزيز بن جمعة الموصلي على ابن الحاجب في شرحه لـ(كافيته)، و ما أبداه من تحفّظ على آراء المصنِّف التي ضمَّنها الكافية أوشَرْحها، وقد اجتهدت

---

(٢٣٢) قال ابن الشجري : "فمن ذلك أنَّها تكونُ عاطفةً بعد ألف الاستفهام، مُعادِلة لها، فتكون معها بمعنى أيُّهُما وأيُّهّن، كقولك: (أزيدٌ عندكَ أم بكرٌ؟) معناه: أيُّهما عندك؟ جعلْتَ (الهمزةَ) مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، وجعلت (أم) مع الآخَر، فهذا هو المُعادَلَة، وجوابُ هذا القول بالتَّعيين، وذلك أن يقول:زيدٌ، إن كان عندَه زيدٌ، أو بكرٌ، إن كان عنده بكرٌ، ومثله: (أزيدٌ في الدار أم بِشْرٌ أم خالدٌ ؟) بمعنى: أيُّهم في الدار؟،وكذلك: أهندٌ حاضرةٌ أم زينبُ أم سعادُ ؟ بمعنى أيُّهن". [١٤٩، ج ١٠٦/٣].

(٢٣٣) سورة الإنسان ١/٧٦.

في موازنتها بغيرها من أقوال النَّحويين السابقين واللاحقين، وعرض ما قيل من آراءٍ فيها، مع الترجيح بالدليل أوالتعليل، وأرجو أن أكون قد سُدِّدت لإبراز عِلْم هذا العَلَم، وأن تكون هذه الدراسة وافيةً بحقّ هذه المادة، مبرزةً أهميَّة هذا الشرح الذي لم يحظَ بما يستحقُّه من الدراسة، فلا زال فيه العديد من القضايا التي تحتاج إلى دراسة؛ وذلك لما في هذا الشرح من طول نفس، وعرض للكثير من المسائل والآراء، ولما لصاحبه من حضور متميّز، واجتهادٍ بارز، وجرأة في الطرح.

و الّلهَ أسأل– جلّ وعلا – أن يُعيذني من الزلل، وسوء القصد في القول والعمل، والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الّله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

سالمراجع

[١] ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . لعبد اللطيف الزبيدي : ت.د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ . .

[٢] السمين الحلبي، أحمد بن يوسف . الدر المصون في علوم الكتاب المكنون . ت.د. أحمد بن محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ .

[٣] ابن يعيش، موفق الدين . شرح المفصل، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة،بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ ..

[٤] أبو حيان الأندلسي . التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . : ت.د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ./١٩٩٧م.

[٥] ابن جني، أبو الفتح . التمام في تفسير أشعار هذيل، ت:أحمد ناجي القيسي وزملائه،بغداد١٩٦٢هـ ..

[٦] ابن الجزري، محمد بن محمد . غاية النهاية في طبقات القراء . دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ . .

[٧] ابن خلكان . وفيات الأعيان .: ت. إحسان عباس، دار صادر، بيروت .

[٨] ابن عماد الحنبلي . شذرا ت الذهب .: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[٩] القفطي . أبو الحسن علي بن يوسف . إنباه الرواة على أنباه النحاة . ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ ..

[١٠] السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ت. محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٣٨٤هـ ..

[١١] الفيروزآبادي . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . ت. محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ ./١٩٨٧م، جمعية إحياء التراث الإسلامي .

[١٢] اليماني، عبد الباقي بن عبد المجيد . إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين . الطبعة الأولى، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، طبع شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض ٤٠٦ ه ./١٩٨٦م.

[١٣] الحموي، ياقوت. معجم البلدان .: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩ه ./١٩٧٩م .

[١٤] ابن مالك . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت:محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي . ١٣٨٧ه . .

[١٥] الفراء، أبو زكريا. معاني القرآن . ت. أحمد نجاتي، ومحمد النجار، ط (٣)، بيروت، ١٤٠٣ه . .

[١٦] المالطي . (مختصر تاريخ دول العرب والإسلام)، ت: صالحاني، نقلاً عن مقدّمتي كتابيه المحقّقين .

[١٧] السيوطي، جلال الدين. المطالع السعيدة . ت.د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

[١٨] المرادي، ابن أم قاسم . الجنى الداني في حروف المعاني . ت.د. فخر الدين قباوة، ونديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولى ١٣٩٣ه . .

[١٩] ابن الحاجب . الكافية في النحو . ت:د.طارق نجم عبد الله، مكتبة دار الوفاء، جدّة، ط ١ (١) ١٤٠٧ه ..

[٢٠] قيس بن ذريح . ديوان قيس بن ذريح .جمع وتحقيق: د.إميل يعقوب . دار الكتاب العربي . بيروت، ط (١) ١٤١٤ه .

[٢١] الواسطي الضرير . شرح اللمع في النحو،،ت:د. تحقيق د . / رجب عثمان محمد، د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ١/١٤٢٠ه .،الشركة الدولية للطباعة.

[٢٢] القيسي، أبو علي. إيضاح شواهد الإيضاح .: ت.د. محمد بن حمود الدّعجاني، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨ه . .

[٢٣] أبو حيان الأندلسي . ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د . / رجب عثمان محمد – د . رمضان عبد التواب / مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط ١/١٤١٨ مطبعة المدني – القاهرة .

[٢٤] الدسوقي . حاشية مصطفى محمد عرفه الدسوقي على المغني،،مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني،القاهرة.

[٢٥] الراعي النميري . شعر الراعي النميري . ت. راينهرت فايبرت، المعهد الألماني، بيروت، ١٤٠١ه . .، دار فرانتس للنشر.

[٢٦] الزجاجي، أبو القاسم. حروف المعاني . ت. د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، الطبعة الثانية، الأردن ١٤٠٦ه . .

[٢٧] ابن هشام:عبد الله بن يوسف . الجامع الصغير،،ت:د.أحمد محمود الهرميل، مكتبة الخانجي، القاهرة١٤٠٠ه ..

[٢٨] المرادي . ابن أم قاسم . توضيح المقاصد والمسالك. ت.د. عبد الرحمن سليمان، ط٢، ١٣٩٧ه .، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مطبعة الحلبي.

[٢٩] الدينوري، أبو عبدالله الحسين بن موسى . ثمار الصّناعة في علم العربية، ت:د.محمد بن خالد الفاضل،نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،الرياض ١٤١١ه ...

[٣٠] الأصبهاني، أبو الفرج. الأغاني .: دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٣ه ./١٩٦٣م.

[٣١] ابن مالك . ألفية ابن مالك في النحو، ضبط: سليمان إبراهيم البلكيمي، دار الفضيلة، القاهرة.

[٣٢] الآمدي . أبو القاسم . المؤتلف والمختلف . ت . د.ف. كرنكو، ط (٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢ه ..

[٣٣] ابن منظور . لسان العرب . دار صادر، بيروت .

[٣٤] الفرزدق . ديوان الفرزدق : شرح وضبط علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه ..

[٣٥] الجاحظ، أبو عثمان . البيان والتبيين . ت. عبد السلام هارون . ط (٤)، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

[٣٦] ابن هشام الأنصاري . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . ت.د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد اللَّه، الطبعة السادسة، بيروت، ١٩٨٥م.

[٣٧] المرزوقي . شرح الحماسة . ت: أحمد أمين، عبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٦٧م.

[٣٨] الأسدي، عبد الواحد بن علي . شرح اللمع لابن برهان العكبري. ت:فائز فارس،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،قسم التراث العربي،الكويت،الطبعة الأولى ١٤٠٤ه ..

[٣٩] النابغة الذبياني، ديوان النابغة الذبياني : ت. عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، ١٤٠٥ه .، وت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف الطبعة الثانية.

[٤٠] أبو حيان الأندلسي . منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك،،الجزء الأول،منشور في (نيوهفن)، الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٧م،ت: سيدني جليزر، الجمعية الشرقية الأمريكية، العدد (٣١).

[٤١] الزبيدي، عبد اللطيف . ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . ت.د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧ه . .

[٤٢] الباقولي، الحسن بن علي . كشف المشكلات وإيضاح المعضلات . تحقيق / د . محمد أحمد الدالي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط ١/ ١٤١٥ه .

[٤٣] الأنباري، أبو البركات. نزهة الألباء في طبقات الأدباء .: ت. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ . .

[٤٤] ابن القوطي . مجمع الآداب في معجم الألقاب،،ت:محمد الكاظم،طهران ١٤١٦هـ ..

[٤٥] الأخطل . ديوان الأخطل،ت:فخر الدين قباوة،دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان.ط ٤/،١٤١٦هـ .

[٤٦] الدماميني . تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . ت.د. محمد المفدّى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ . .

[٤٧] ابن جمعة الموصلي . شرح الكافيه،دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .،دار الأمل.

[٤٨] ابن يعيش الصنعاني . التهذيب الوسيط. ت.د. فخر قدّارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ . .

[٤٩] الجامي . الفوائد الضيائية، ت. أسامة الرفاعي، طبع وزارة الأوقاف العراقية، ١٤٠٣هـ ..

[٥٠] المثقب العبدي . ديوان المثقب العبدي، ت:حسن كامل الصيرفي،مجلّة معهد المخطوطات العربية، م١٦،القاهرة ١٩٧٥م.

[٥١] ثعلب، أحمد بن يحيى . مجالس ثعلب . ت. عبد السلام هارون، القسم الأول، الطبعة الثالثة، والقسم الثاني، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر.

[٥٢] ابن جني . سر صناعة الإعراب . ت.د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ . .

[٥٣] الفارسي، أبو علي. المسائل البصريات. ت.د. محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٥هـ . .

[٥٤] البغدادي، عبد القادر. شرح أبيات مغني اللبيب،، ت. عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، ط (١)، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٣هـ ..

[٥٥] السيرافي، أبو سعيد. شرح كتاب سيبويه .: مصورة عن نسخة دار الكتب برقم (١٣٧) نحو .

[٥٦] المزني، أبو الحسين. الحروف .: ت.د. محمود حسني محمود، و د. محمد حسن عواد، دار الفرقان، جمعية عمّال المطابع التعاونية، عمّان، ١٤٠٣هـ . ٢١٣

[٥٧] الفارسي، أبو علي . المسائل العسكرية . ت. محمد الشاطر أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة المدني ١٤٠٣هـ . .

[٥٨] ابن عقيل . شرح ألفية ابن مالك : ت. محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٢)، دار الفكر، ١٤٠٥هـ . .

[٥٩] الخضري . حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تعليق: تركي فرحان المصطفى، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلميّة،بيروت، الطبعة الأولى/١٤١٩هـ .،توزيع عباس الباز،مكة.

[٦٠] ابن عصفور الإشبيلي . شرح جمل الزجاجي . ت.د. صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، إحياء التراث الإسلامي، بغداد ١٤٠٠هـ .

[٦١] النيلي، تقيّ الدين إبراهيم بن الحسين . الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية . ت:د.محسن سالم العميري، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ..

[٦٢] الحريري . شرح ملحة الإعراب. ت: د.أحمد محمد قاسم،ط٢/١٤١٢هـ . .،مكتبة دار التراث الأولى للنشر والتوزيع.

[٦٣] الأزهري، أبو منصور . تهذيب اللغة . ت.د. عبد الحليم النجار، وعبد السلام هارون، وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، طبع سجل العرب .

[٦٤] الخوارزمي، صدر الأفاضل . التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) . ت. د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٠م

[٦٥] السيوطي، جلال الدين. شرح شواهد المغني . ت. أحمد ظافر كوجان، دار مكتبة الحياة .

[٦٦] ابن هشام الأنصاري . تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد . ت.د. عباس الصالحي، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ .، دار الكتاب العربي، بيروت.

[٦٧] الحندود، إبراهيم بن صالح . مسائل الخلاف النحويّة والتصريفيّة في كتاب الأصول لابن السراج . الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ ..

[٦٨] طرفة بن العبد . ديوان طرفة بن العبد : دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ . .

[٦٩] ابن السراج . الأصول في النحو . ت. د. عبد الحسين الفتلي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ ..

[٧٠] ابن طولون . شرح ابن طولون على ألفيّة ابن مالك . ت:د.عبد الحميد جاسم الكبيسي،منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلميّة،بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ..

[٧١] الأزهري، خالد. التصريح بمضمون التوضيح . ت: محمد باسل عيون السود،/منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة،بيروت، الطبعة الأولى١٤٢١هـ .، توزيع مكتبة الباز.

[٧٢] الفارسي، أبو علي. الإيضاح العضدي . ت.د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم ١٤٠٨هـ . .

[٧٣] ابن مالك . شرح التسهيل . ت. د. عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط (١)، مصر، ١٤١٠هـ . .

[٧٤] الزمخشري، أبو القاسم . المفصل في علم العربية . تقديم: د.إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلميّة،بيروت، الطبعة الأولى/١٤٢٠هـ .، توزيع مكتبة الباز.

[٧٥] رضي الدين الاستراباذي . شرح كافية ابن الحاجب .، تصحيح يوسف حسن عمر، منشورات مؤسسة الصادق، طهران، جامعة قاريونس ١٣٩٨ هـ ..

[٧٦] سيبويه . الكتاب . ت. عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ . .

[٧٧] ابن مالك . شرح الكافية الشافية . ت.د. عبد المنعم هريدي، الطبعة (١)، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ ..

[٧٨] الأنباري، أبو البركات . الإنصاف في مسائل الخلاف . ت. محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل . ١٩٨٢م.

[٧٩] العكبري، أبو البقاء . التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين . ت.د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه ..

[٨٠] الزمخشري، أبو القاسم . الأنموذج في النحو. الطبعة الأولى/١٤٠١ه .، طبع:دار الآفاق الجديدة، لجنة إحياء التراث العربي، بدار الآفاق الجديدة، بيروت.

[٨١] المكودي، أبو زيد . شرح ألفية ابن مالك . دار الفكر، بيروت.

[٨٢] السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . ت. الأستاذ عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ه ./ ١٩٩٢م.

[٨٣] العكبري، أبو البقاء . اللباب في علل البناء والإعراب . ت. غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ه ./ ١٩٩٥م .

[٨٤] أبو تمام . الحماسة – تحقيق عسيلان – ٢/٢٥٠ رقم ٦٨٣.

[٨٥] العيني . المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفية . مطبوع مع خزانة الأدب، ط١/بولاق ١٢٩٩ه . .

[٨٦] عضيمة، محمد عبد الخالق. دراسات لأسلوب القرآن الكريم . دار الحديث بالقاهرة.

[٨٧] الزمخشري، أبو القاسم . الكشاف . دار الفكر للنشر والتوزيع، المكتبة التجاريّة (مصطفى الباز).

[٨٨] ابن الخباز . توجيه اللمع شرح كتاب اللمع . ت: أ.د.فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ط ١/١٤٢٣ه ..

[٨٩] الحموي، ياقوت. معجم الأدباء . دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ه ./١٩٩١م .

[٩٠] ابن عقيل . المساعد على تسهيل الفوائد . ت. د. محمد كامل بركات، دار الفكر بدمشق، ١٤٠٠ه . .

[٩١] السهيلي . نتائج الفكر في النحو . ت.د. محمد بن إبراهيم البنّا، دار الرياض للنشر والتوزيع.

[٩٢] الأشموني . شرح الأشموني (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) . إشراف : د.إميل يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى/١٤١٩ه ..

[٩٣] المكناسي، محمد بن أحمد . إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق . ت:حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١/١٤٢٠ه ..

[٩٤] الفارسي، أبو علي. المسائل المنثورة . ت. مصطفى الحدري . مجمع اللغة العربية، بدمشق، دار المعارف .

[٩٥] الشلوبيني، أبو علي. التوطئة . ت.د. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، ١٤٠١ه ./١٩٨١م.

[٩٦] ابن عطية، عبد الحق بن غالب . المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز تحقيق /المجلس العلمي بمكناس المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الطبعة الثانية ١٤٠٨ه ..

[٩٧] المبرد، أبو العباس . المقتضب . ت. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

[٩٨] الجمحي، محمد بن سلام . طبقات فحول الشعراء . ت. محمود شاكر، مكتبة ابن تيمية، مطبعة المدني . ١٩٧٤م.

[٩٩] ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة . ت: يسري القاسمي، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة، كلّية الآداب.

[١٠٠] لويس شيخو . شعراء النصرانية . مكتبة الآداب بالقاهرة.

[١٠١] الجوهري، إسماعيل بن حماد . تاج اللغة وصحاح العربيّة . ت: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، ط ١٤٠٤/١هـ . .

[١٠٢] ابن خروف . تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (شرح كتاب سيبويه) . ت. خليفة محمد بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م.

[١٠٣] الفارسي . أبو علي . الحجة للقراء السبعة . ت. بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٧هـ . .

[١٠٤] المرزباني، أبو عبد اللَّه . معجم الشعراء .: تصحيح وتعليق د.ف. كرنكو، مطبعة القدس، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ .

[١٠٥] التبريزي . شرح الحماسة، بولاق ١٢٩٦ هـ . – عالم الكتب– بيروت

[١٠٦] ابن عبد ربه . العقد الفريد ت:أحمد أمين وصاحبيه، ط (٣)، القاهرة ١٩٥٠م.

[١٠٧] الزجاج، أبو إسحاق . معاني القرآن وإعرابه. ت. د. عبد الجليل عبده شلبي، ط (١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ . .

[١٠٨] حاجي خليفة . كشف الظنون . استانبول، ١٩٤١م.

[١٠٩] الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر . تحقيق عبدالسلام محمد هارون المجمع العلمي العربي الإسلامي ببيروت دار الحياة التراث العربي ببيروت .

[١١٠] الفارسي، أبو علي . الشعر (شرح الأبيات المشكلة الإعراب) . ت.د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ ./ ١٩٨٨م.

[١١١] المالقي، أحمد بن عبد النور . رصف المباني في شرح حروف المعاني . ت.د. احمد ابن محمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ ...

[١١٢] الوراق، الحسن محمد. علل النحو . د.محمد جاسم محمد الدرويش،مكتبة الرشد بالرياض،ط ١٤٢٠/١هـ ..

[١١٣] سلامة بن جندل . ديوان سلامة بن جندل . صنعة: محمد بن الحسن الأحول، تقديم: راجي الأسمر،دار الكتاب العربي.

[١١٤] ابن مالك . شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ .: ت. عدنان الدوري، مطبعة العاني، بغداد ١٤٠٩ه ./١٩٨٨م.

[١١٥] الجرجاني، عبد القاهر . المقتصد في شرح الإيضاح . ت.د. كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق ١٩٨٢م .

[١١٦] العكبري، أبو البقاء . شرح لمع ابن جني . (مخطوط معهد إحياء المخطوطات العربية رقم ٣١٠٩).

[١١٧] العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي . الفصول المفيدة في الواو المزيدة . ت.د. حسن الشاعر، دارالبشير، الطبعة الأولى، ١٤١٠ه . .

[١١٨] ذو الرمة . ديوان ذي الرمة : عالم الكتب، عناية : كارليل هنري هيس مكارتني ٢٥٩ــ

[١١٩] الشنفرى . ديوان الشنفرى. ت . د. إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١١ه ./١٩٩١م.

[١٢٠] السيوطي، جلال الدين . الأشباه والنظائر في النحو . ت. د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ه ./١٩٨٥م، بيروت .

[١٢١] امرؤ القيس . ديوان امرىء القيس : ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٤)، دار المعارف، القاهرة .

[١٢٢] البغدادي، عبد القادر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . ت . عبد السلام هارون . ط (٤) ١٤٠٢ه . .

[١٢٣] ابن الناظم، بدر الدين بن مالك . المصباح في المعاني والبيان والبديع . ت: د.عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى١٤٢٢ه ..

[١٢٤] لبيد بن ربيعة . ديوان لبيد بن ربيعة: دار صادر، بيروت .

[١٢٥] النحاس، أبو جعفر . شرح القصائد المشهورات . الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ه . .

[١٢٦] التبريزي . شرح القصائد العشر . ت. عبد السلام الحوفي، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ه .، دار الكتب العلمية، وت. د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، والطبعة الرابعة ١٤٠٠ه . .

[١٢٧] ابن الحاجب . شرح الوافية نظم الكافية . ت.د. موسى بناي العليلي، مطبعة الآداب في النجف، ١٤٠٠ه . .

[١٢٨] ابن عصفور الإشبيلي . المقرّب .ت. أحمد الجواري، وعبد اللّه الجبوري، مطبعة العاني ببغداد ١٩٨٦م .

[١٢٩] ابن أبي الربيع . الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح . ت: د.فيصل الحفيان،مكتبة الرشد — الرياض الطبعة الأولى ١٤٢٢ه ..

[١٣٠] الصيمري، أبو محمد . التبصرة والتذكرة . ت. د. فتحي عليّ الدين، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ه . .

[١٣١] الشنقيطي، أحمد بن الأمين . الدرر اللوامع على همع الهوامع . ت. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٤ه ./١٩٩٤م ٢٥٠.

[١٣٢] جرير بن عطية . ديوان جرير بن عطية . شرح محمد بن حبيب، ت.د. نعمّان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة .

[١٣٣] ابن جمعة الموصلي . شرح ألفية ابن معطي ت . د. علي موسى الشوملي نشر مكتبة الخريجي – الرياض ط (١) ١٤٠٥ه ..

[١٣٤] ابن الحاجب . شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب . ت.جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه . .

[١٣٥] الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى . الكلّيّات . ت: د.عدنان درويش،محمد المصري.مؤسسة الرسالة، ط٢/١٤١٩ه ..

[١٣٦] الأهواري، أبو عبدالّله محمد بن أحمد . شرح ألفية ابن مالك . ت . د.عبد الحميد السيّد محمد عبد الحميد،المكتبة الأزهريّة للتراث، مصر، طباعة:دار التوفيق النموذجيَّة.

[١٣٧] الهروي، علي بن محمد . الأزهية في علم الحروف . ت. عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠١ه ..

[١٣٨] ابن الشجري، هبة الله بن علي . الأمالي الشجرية . أمالي ابن الشجري . ت. د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٣ه .، مطبعة المدني، القاهرة ٢١٩.

[١٣٩] الفيروزأبادي، مجد الدين. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز . ت . محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت .

[١٤٠] الأعلم الشنتمري . النكت في تفسير كتاب سيبويه . ت. زهير سلطان، ط (١)، الكويت، ١٤٠٧م.

[١٤١] الأعشى ميمون . ديوان الأعشى . (دار صادر) .

[١٤٢] الجرجاني، عبد القاهر . دلائل الإعجاز . تصحيح محمد عبده ومحمد الشنقيطي : تعليق محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٨ه ./١٩٧٨م.

[١٤٣] الشلوبين، أبو علي . شرح المقدمة الجزولية الكبير . ت.د. تركي العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣ه . .

[١٤٤] الباقولي الأصفهاني . شرح اللمع . ت:د.إبراهيم بن محمد أبو عباة،، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية–عمادة البحث العلمي،ط ١/١٤١٠ه ..

[١٤٥] الصبان . حاشية الصبان على شرح الأشموني .ترتيب مصطفى حسين، دار الفكر، بيروت .

[١٤٦] كارل بروكلمان . تاريخ الأدب العربي . نقل د.عبد الحليم النجار، دار المعارف.

[١٤٧] الفارسي، أبو علي . المسائل الحلبيات . ت.د. حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم بدمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ . .

[١٤٨] ابن أبي الربيع . البسيط في شرح جمل الزجاجي . ت. د. عياد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ . .

[١٤٩] الصفدي . الوافي بالوفيات . ت: محمد الحجيري، بيروت ١٤٠٤ هـ ..

[١٥٠] الموزعي، ابن نور الدين . مصابيح المغاني في حروف المعاني . ت. د. جمال طلبة، دار زاهد القدسي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ ./ ١٩٩٥م.

[١٥١] الفارسي، أبو علي . المسائل المشكلة (البغداديات) . ت. صلاح الدين السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣م .

[١٥٢] ابن جني . اللمع في العربية . ت. حامد المؤمن، ط (٢)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥هـ ..

[١٥٣] المبرد، أبو العباس . الكامل في اللغة والأدب . ت . د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط (١) ١٤٠٦هـ ..

[١٥٤] السلسيلي، أبو عبد الله . شفاء العليل في إيضاح التسهيل . ت. د. الشريف عبد اللّه البركاتي، الطبعة الأولى، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ . .

[١٥٥] ابن جماعة . شرح الكافية . ت . محمد عبد النبي عبد المجيد،ط (١)،القاهرة ١٤٠٨هـ .

[١٥٦] لبيد بن ربيعة . شرح ديوان لبيد، ت:د.إحسان عباس،طبع حكومة الكويت،١٩٨٤هـ .،وزارة الإعلام.

[١٥٧] الأردبيلي، محمد بن عبد الغني . شرح الأنموذج في النحو: ت.د. حسن شاذلي فرهود، دار العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ ./١٩٩٠م.

[١٥٨] أبو سعيد السكري . شرح أشعار الهذليين . ت. عبد الستار أحمد فراج : مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ .

[١٥٩] الترمذي . سنن الترمذي . ضمن الموسوعة : ت. محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ . .، دار سحنون، تونس .

[١٦٠] ابن ماجة . سنن ابن ماجة . ضمن الموسوعة : ت. محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ . .، دار سحنون .

[١٦١] عنترة بن شداد . ديوان عنترة بن شداد : ت. محمد سعيد مولوي، ط (٢)، بيروت، ١٤٠٣هـ . .

[١٦٢] بشار بن برد . ديوان بشار بن برد، شرح مهدي محمد ناصر الدين،دار الكتب العلمية، بيروت لبنان

[١٦٣] الأمير . حاشية محمد الأمير على المغني بهامش المغني . لابن هشام : دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي .

[١٦٤] الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين . ترشيح العلل في شرح الجمل. ت: عادل محسن سالم العميري،جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة و إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة،ط١/١٤١٩هـ ..

[١٦٥] ناجي معروف . تاريخ علماء المستنصرية . طبعة بغداد ١٩٧٥م.

[١٦٦] ابن الأثير، المبارك مجد الدين . البديع في علم العربية . ت: فتحي أحمد علي الدين،جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ ..

[١٦٧] أبو حيان البحر المحيط .عناية: صدقي محمد جميل، المكتبة التجارية، مكة

[١٦٨] المرتضي . أمالي المرتضي: ت. محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع دار إحياء الكتب المصرية ١٣٧٣هـ .

[١٦٩] ابن مالك . ألفية ابن مالك في النحو . ضبط : سليمان بن إبراهيم البلكيمي . دار الفضيلة . القاهرة .

[١٧٠] بن القيم الجوزيَّة، برهان الدين إبراهيم بن محمد . إرشاد السالك إلى حلِّ ألفيّة ابن مالك . ت . د.محمد بن عوض السهلي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ..

[١٧١] ابن قتيبة . أدب الكاتب . ت.د. محمد بن أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت ١٤٠٥هـ .

[١٧٢] طارق الجنابي . ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه . دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع،مطبعة أسعد، بغداد ١٩٧٤م.

Objections of Ibn Juma on Ibn Hajib in his Commentary for (his Kafia)

Mohamad Ibrahim Al-murshid
Assistant Professor
Department of Arabic Language and Literature,
College of Arabic Language and Social studies
Dep.In Al-Qassem University, Al-Qassem, Saudi Arabia

(Received 9/5/1428H.; accepted for publication 13/9/1429)

Abstract. The Book (Al-Kafia) for Ibn Hajib is considered one of the distinguished Grammar Text Books that the Islamic scholars raced to give commentaries. One of those who contributed in this field was name of Abdulaziz Juma Al-Mausali who became more famous with his book (Commentary on Alfiah for Ibn Muti) but after coming out his book (Kafia's Commentary for Ibn Hajib) and as I read this commentary and had a close look on his stands in the book especially from the author, I made my mind to find out its obvious consideration, excellent presentation as he did not follow the traditional methods rather he showed his keenness for creation and invention in his presentation which – to me – is more clear in comparison to his presentation of his book (Commentary on Alfiah for Ibn Muti) as he has provided extract of his theory, showing his great mind, great thought and vast knowledge which became clear during his arguments and his dare to raising questions and his specification that this is weak, null or wrong comparing to his judgment authenticated by proofs and reasons. All these motivated me to choose this subject.

Therefore, I found it suitable to throw a light on the stands of the author of texts book so I tried to present it arranged as it was available in the commentary and fixed subjects for the issue to its place of study and I made it like original using the same methods.

I compared between his stands and the other stands that were expressed before or later of the same opinion to present traditional and rational arguments as narrated by literary scholars, justification, giving reasons and the things which take to determine a preferred thing and laws of language complying with Arab's Laws used in the language. I presented the objections historically which discloses the extend of getting benefits of modern authors from old authors and discussed the original texts which they commented for objectionsl. I tried to find out the most obvious attributes in this objections and explained the extend of their objectivity from the aspects of his thought, applications and principles.

I make necessary attribution, explanation and authentication of opinions and views from their original sources as long as it was possible and making the necessary vowelization.

I finally in the end of the book included an abstract of the research followed by a technical indexes which would help the readers to reach his destination.

I hope that I have been success to present and discuss the comments and objections of Ibn Juma on Ibn Hajib in his commentary for (Kafia) and to disclose his knowledge and fulfill my work dutifully.